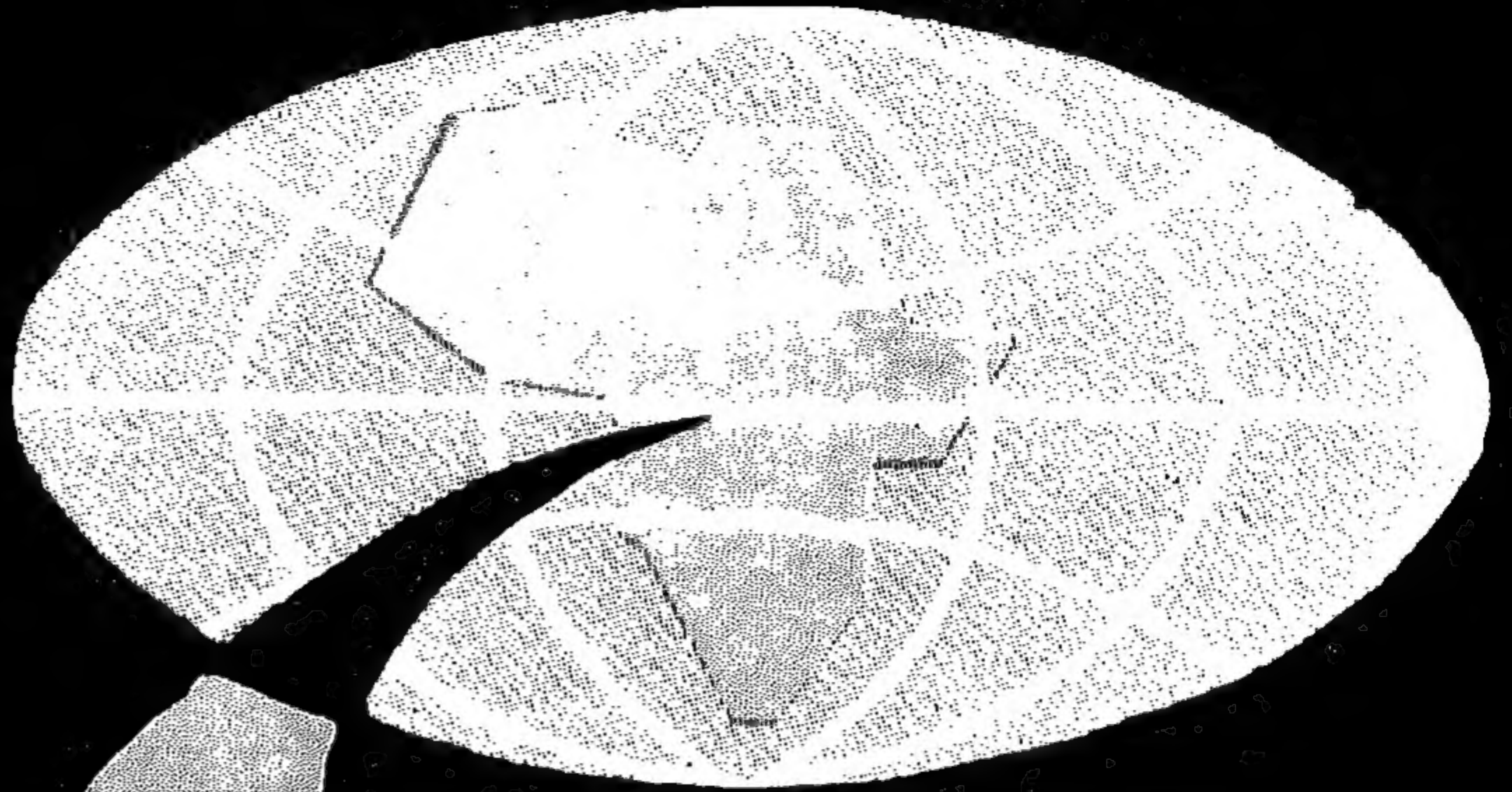


المكتبة الافريقية ٢

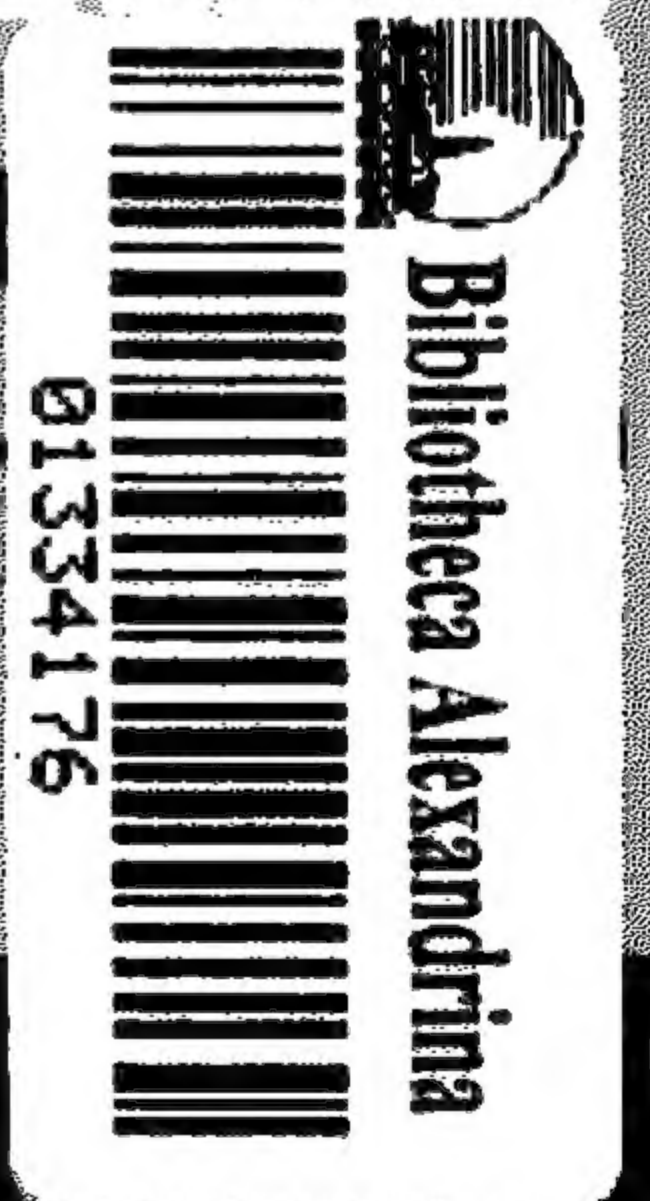


افريقيا

فكر من الماضي والحاضر



مر



دارالمعارف

أفريقيا

فصول من الماضي والحاضر



المكتبة الأفريقية

أفريقيا

فصول من الماضي والحاضر

أحمد طاهر

عضو مجلس إدارة معهد الدراسات والبحوث الأفريقية
(الأمين العام لاتحاد الإذاعة والتليفزيون سابقاً)



دارالمحرّف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

الاهتداء

سمير وحفيدي سمير :

هذا الكتاب الذي كان ثمرة ما وفرته لي والدتكما قبل مماتها
راحة وجويبعث على العمل والإنتاج - أهديه إلى من أخذ
حمل الرسالة نيابة عني .

إليكما وفي ذكرها التي لن أنساها ، وأعيش فيها ، وأعمل -
ثاني كتبي عن أفريقيا التي أحببتها راجياً أن أكون قد أضفت
أًاً للمكتبة الأفريقية في العالم العربي .

. سنة ١٩٧٥

أحمد طاهر

المحتويات

الباب الأول :

٩ السمات الرئيسية في تاريخ أفريقيا

الباب الثاني :

٥٧ الإمبراطوريات وتكوين الدولة

الباب الثالث :

٩١ غربي أفريقيا وزنوج أمريكا

الباب الرابع :

١٢١ العنصرية ومقاومة الأفريقيين في جنوبي أفريقيا

الباب الخامس :

١٦٥ الاستعمار وآثاره

البَابُ الأولُ

السمات الرئيسية في تاريخ أفريقيا

تعتبر دراسة التاريخ الأفريقي ظاهرة حديثة في جامعات العالم . ومع أن تاريخ هذه الدراسة حديث العهد ، إلا أنه شهد في السنوات العشر أو العشرين الماضية تطوراً وتوسعاً لا مثيل لهما ؛ فلم تكن هناك حتى عام ١٩٥٧ مساهمات تعليمية في تاريخ أفريقيا بأى جامعة أمريكية ، وفي تلك السنة بدأت جامعة بوستن فعلاً بدراسة التاريخ الأفريقي ، ثم تلتها في الخريف التالى جامعة ويزكونسن (Wisconsin) حتى أصبح تاريخ أفريقيا علماً معترفاً به ومحترماً في جميع الجامعات الرئيسية بالعالم الجديد ، وقد يكون من المصادفات الهامة والسعيدة أن تنال غانا استقلالها في عام ١٩٥٧ ، وهي أول دولة تخرج من ظل الاستعمار في غرب أفريقيا إلى دفء الاستقلال ؛ كما سجلت هذه السنة أنباء سارة بالقارة الأفريقية : فظهرت شخصيات أفريقية في الأمم المتحدة تمثل دولاً جديدة ؛ كما وصلت حركة الحياض الإيجابية إلى ذروتها في عالم كانت تتسلط على الجزء الأكبر منه الدول الاستعمارية التقليدية ، وعلى الجزء الأصغر روسيا السوفيتية .

ولقد ساهمت مصر بعد عدوان عام ١٩٥٦ مساهمة فعالة سواء من الناحية الأكاديمية أو التوعوية الفعلية للشعوب الأفريقية ، فبدأت برنامجاً

باللغة السواحيلية التي تعتبر لغة عامة (Linga Franca) في شرق أفريقيا ؛ كما بدأت تذيب بلغات غربي أفريقيا شارحة مكاسب الأفريقيين في الاستقلال .

وقد أشار الإنجليز إلى خطورة برامج القاهرة ، فنشرت صحيفة الديلي تلغراف في ٢٩ من مارس عام ١٩٥٦ ما يفيد وقوع مناقشات بين وزير خارجية بريطانيا ورئيس مجلس الوزراء المصري « جمال عبد الناصر » بشأن البرامج الموجهة إلى أفريقيا ، وفي نفس الوقت أشارت التايمز (The Times) إلى أن « عبد الناصر » كان يتزعم الحركات القومية الأفريقية . وبعد العدوان الثلاثي زادت مصر من إذاعاتها لشرق أفريقيا وغربها حتى قدم استجواب في مجلس العموم البريطاني عن تقارير تلقاها وزير المستعمرات من الأقاليم التابعة لبريطانيا في أفريقيا بخصوص إذاعة القاهرة باللغات الأفريقية . كذلك عمدت جنوب أفريقيا إلى محاربة إذاعة القاهرة بأن خصصت جهازى إرسال على الموجة القصيرة إلى شرق أفريقيا ؛ كما راحت بريطانيا تذيب أصواتاً للتشويش على إذاعات القاهرة ، وبلغ اهتمام إنجلترا بإيقاف الدعاية المصرية المعادية للاستعمار حداً جعلها تدرج في ميزانيتها حوالى ١٥ مليون جنيه لإدخال الوسائل الكفيلة بصرف الناس عن الاستماع إلى أصوات التحرير الصادرة من شمال شرق أفريقيا في القاهرة ، ولم تكن مصر وحدها التي اهتمت بتجديد الثقافة الأفريقية والروح الوطنية ؛ فقد ظهر بعض العلماء الجامعيين الذين أقاموا معهداً متخصصاً للدراسات والبحوث الأفريقية في القاهرة لا ينضم إليه إلا حملة الشهادات العليا من المهتمين بأفريقيا .

وأمام هذا التطور وجدت الدول الأوربية وغيرها ضرورة ملحة لدراسة

تاريخ أفريقيا ، فاهتمت بعضها بدراسة الإرساليات ، وتاريخ المكتشفين مثل لفينجستون Livingstone ، وستانلي Stanley ، أو البحث في فترة التكالب على أفريقيا Scramble for Africa كصدى أورد فعل للدبلوماسية الأوربية ، أو هي صفة ملازمة للاستعمار الأوربي سواء كان هذا الاستعمار مباشراً أو غير مباشر ، ولم يعد الأمر مجرد النظر إلى أفريقيا كمسرح لنشاط الأوربيين وتحكمهم في مصير الوطنيين الأفريقيين سواء كان إيجابياً أو سلبياً ، وبهذه المناسبة نشير إلى أن كلمة وطني باللغة الإنجليزية ترتبط ارتباطاً قوياً في حديث الأوربيين عن الأفارقة بالخرافات والهمجية والبدائية والسلوك الهوجائي ، ومن ذلك قولهم : إن الأهالي في حالة قلق الليلة The Natives are restless tonight ومثل هذا التعبير — وهو غير مستعمل الآن إلا في جنوب أفريقيا — إنما يشير إلى فكر الأوربيين نحو الأفريقيين .

وكانت فكرتهم أن الأفريقي يتميز بالجهل والعداء الغريزي ، وبحب الظلم لا لسبب إلا لإمتاع نفسه ، ولكن بعد إنشاء الأقسام الأفريقية في كليات التاريخ بدأ المتعلمون يتخلصون تدريجياً من هذه الترهات التي كان الأوربيون يصفون بها الأفريقيين وبالفعل تم ذلك ، ولكن ليس بطريقة حاسمة وبعد لأي ومشقة كبيرين وهناك أسباب ثلاثة لذلك :

الأول : التفكير الطبيعي الناتج عما انطبع في ذهن الأوربيين في مستهل حياتهم وما لصق بعقولهم ، وهذا تصرف طبيعي يتساوى فيه الجامعيون وغيرهم ، بل يرى بعض أن الجامعيين أشد محافظة على ما تلقوه في صغرهم من معلومات ، وأنهم من الصعوبة بمكان كبير كسر هذه الأنماط الثابتة للتفكير والسلوك !

والثاني : طريقة معالجة الموضوعات التي درج عليها العلماء حتى

أصبحت نمطية لا يمكن أن يحيد عنها أحد : بمعنى أنهم لا يعترفون إلا بالوثائق المكتوبة ، أما الوثائق المروية فلا يعترفون بها !

والثالث : ينبثق عما ذكرناه في (ثانياً) بمعنى وجود شك حقيقى بشأن صحة الوسائل التى اقترح بعض استخدامها فيما يتعلق بالوثائق المروية عند كتابة أو تسجيل تاريخ المجتمعات التى لا تقرأ ولا تكتب .

ولعل الاعتراض الأول كان أوضح ما يكون فيما أشار إليه أحد أساتذة جامعة أكسفورد بإنجلترا عندما أعلن أن تاريخ أفريقيا لا وجود له ، فالتاريخ إنما هو سجل للتغيرات الاجتماعية والإنجازات الإنسانية ، ولكن أفريقيا « على حد قوله » تمثل حالة راكدة ، والحركة الوحيدة فيها توالد المتوحشين !

وأما الاعتراض الثانى فقد رده الذين وافقوا اللورد ريجلان (Raglan) على رأيه من أن ذاكرة الإنسان ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها ؛ ومن ثم لا يعترف إلا بالوثائق المكتوبة ، وقد دافع ريجلان (Raglan) عن رأيه مؤكداً أن الفلاحين الفرنسيين - بعد مرور جيلين من موت نابليون أجابوا عندما سئلوا عنه : إنهم لا يتذكرونه ! وقال بعضهم : إنهم لم يسمعوا به كإمبراطور !

وأما الاعتراض الثالث فقد نادى به المؤرخون الذين تأثروا بأبحاث مالىنوفسكى Melinowski عالم الإيتروبولجى التى أشار فيها إلى أن التقاليد كما يتذكرها الرواة كانت تخدم بصورة مباشرة أهداف هؤلاء الذين استولوا على الحكم : بمعنى أن التقاليد اعتبرت كترخيص تاريخى ، وأنها حرفت أو اختير ما يصلح منها للغرض المطلوب .

وكانت هناك اعتراضات جمة على إدخال التاريخ الأفرى والعلوم الإنسانية الأفريقية فى الجامعات الأوربية والأمريكية ، ولكن أمام رغبة الحكومات صاحبة المصلحة أمكن التوسع فى دراسة العلوم الأفريقية

تعزيزاً لمصالحها المستقبلية ، فبدأت الجامعات الأوروبية والأمريكية تنزل عن اعتراضها ؛ ومن ثم نجد الأقسام الأفريقية الجديدة قد بدأت تظهر ابتداء من عام ١٩٥٠ وتأخذ في دراسة التطورات الأفريقية ولا سيما من ناحية الموارد كالحديد والنحاس ، أو من الناحية السياسية والعسكرية أو الاجتماعية للشعوب الأفريقية برغم بعد هذه المراكز عن مواطن المعرفة في الشرق الأوسط ووسط أفريقيا وجنوبها وغربها ... ويهمننا أن نشير إلى أن شمالي أفريقيا وغربها كانا في مركز أفضل من بقية أنحاء القارة في اكتساب المعرفة وتبادل الفكر . ولا سيما الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية .

وقد أخذ الباحثون في جميع أنحاء أفريقيا يستفيدون من جميع مصادر المعرفة في جمع التفاصيل التاريخية الصغيرة ووضعها في إطار له معنى ، وفي سبيل ذلك أخذوا يلجئون إلى العلوم الأخرى المتداخلة ، فاستفادوا من علم السلالات لترتيب بعض نواحي الثقافة الأفريقية ، وعلم اللغويات لمعرفة كيفية انتشار اللغات وتداخل الكلمات في اللغات الأفريقية الأخرى ؛ مما ساعد على تسهيل الهجرة أو الاتصال والتجارة ؛ واستفاد المؤرخون أيضاً من المواد التي اكتشفها الأثريون أو التي تناولوها بالتحليل والبحث ، ثم أضافوا إليها - حيث كان ذلك ممكناً - تفاصيل جديدة : مثل وصف شاهد عيان كما سجله الرحالة ، سواء في النصوص العربية أو البرتغالية . ولقد أكد أحد الكتاب البرتغاليين في كتاب له صدر عام ١٩٦١ بعنوان « دراسة في العادات الشفهية للباحث جان فانسينا Jan Vancina » ، أكد هذا الباحث أن :

١ - التقاليد المروية لا يمكن مقارنتها بالمثل الخاص بالفلاحين

الفرنسيين الذين أعلنوا أنهم لم يسمعوا عن نابليون بعد موته بجيلين ! وأن هذه التقاليد المروية قد حفظها أناس متخصصون ومتدربون ، وأنهم دققوا كل التدقيق في صحة الروايات للتيقن من دقة التفاصيل .

٢ - هناك روايات مروية يتناقلها الآباء عن الأجداد في بعض القبائل أو في بعض الأفخاذ المهنية أو الأسر المتنافسة على الحكم . ويمكن عن طريق المقارنة والتحليل الدقيق استخراج نص معقول ؛ كما يحدث بالنسبة للنصوص المكتوبة عن التاريخ الأوربي والتي تتضارب فيما بينها .

وإذا ما اتبعت هذه الوسائل مع التعاون الوثيق في البحوث بين المتخصصين في العاديات واللغويات والنبات والتقاليد والاقتصاد والدين والعلوم السياسية ، يمكن الكشف عن جزء هام من ماضي أفريقيا ، ويمكن الحصول على معلومات جديدة ، بل يمكن استخراج موضوعات جديدة للبحث . ولقد بدأت تظهر منذ أوائل عام ١٩٦٠ كتب ومقالات وتفسيرات للعادات والتقاليد ، بل بدأت تظهر مجلات علمية جديدة تكشف عن نواحٍ جديدة من تاريخ أفريقيا ؛ ومن ثم أمكن الباحث وهو في وطنه أن ينضم بمعلوماته عن أفريقيا إلى ما كان قد جمعه علماء التاريخ الآخرون من معلومات ، بل إن الباحثين الأفريقيين يشكون اليوم من أنهم لا يجدون الوقت لقراءة ما ينشر عن أفريقيا ، وذلك بعد أن كان بعض المؤرخين الأوربيين - ينادون منذ بضع سنوات بإدخال برنامج سريع للمحافظة على المصادر التاريخية الأفريقية وتبويبها وتحديد مكانها سواء المروية أو المكتوبة خوفا من حدوث نقص في المعلومات المتاحة .

ولقد أصبح العلماء اليوم يهتمون أكثر ما يهتمون بالنواحي العلمية

لاستخدام المعلومات الوفرة التي تجمعت لديهم ، وبعضهم يتمنى أن تعود الأيام الخالية التي كانوا يتمتعون فيها بالراحة والوقت ، قبل أن تهبط عليهم مسئولية تفسير المواد الوفرة التي جمعت عن أفريقيا .

ومن ذلك نجد أن حركة تنشيط التاريخ الأفريقي التي ظهرت حديثاً قد بدأت تؤتي أكلها ، وأصبحت الدراسات الأفريقية في الوقت الراهن تزداد قوة ونشاطاً ، وصارت الكتب والمقالات التي تدور حول أفريقيا تجذب أعداداً أكبر من الدارسين ، وهؤلاء بدورهم أخذوا يبحثون في العلوم الأفريقية ، واتجه بعضهم إلى التدريس أو تجميع المعلومات وتفسيرها حتى أصبحوا حجة فيها ، فزادت معلومات العالم عن أفريقيا ، وأخذت هذه المعلومات تنتشر إلى ما بعد دائرة المتخصصين في العلوم الأفريقية .

التاريخ الأفريقي قبل القرن العشرين

ليس بالضرورة أن ما تعتبره أمريكا وأوروبا جديداً في التاريخ تعتبره أفريقيا هكذا ، وإن كان من المسلم به أن اهتمام العالم بتاريخ أفريقيا أكاديمياً من ناحية الأساليب التكتيكية والاعتمادات اللازمة للبحث ونشر الأبحاث وعدد الباحثين لم يسبقه مثيل من قبل ، ولكن قبل أن يفكر الأمريكيون أو الأوروبيون في أن أفريقيا كان لها تاريخ ، بل قبل أن تكتشف أمريكا أو تظهر أوروبا كقوة لها كيانه كان لأفريقيا تاريخها القديم .

ومن بين الأساتذة الأوائل الذين اهتموا بالبحوث الأفريقية هؤلاء الذين عاشوا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والذين بدءوا ينظرون

إلى العمق الأفريقي كامتداد للسواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط :
فثلاهير ودوت سعى من أجل الحصول على تاريخ الشعوب وحياتها الاجتماعية
جنوبي مصر ؛ كما سعى من أجل التعرف على تاريخ البرابرة الذين عاشوا
في شمالى أوربا ، وهو الذى نقل إلينا خبر رحلة قام بها بحارة من شرق البحر
الأبيض المتوسط حول أفريقيا حوالى عام ٥٩٥ قبل الميلاد وإن كان قد
مزج كتابته ببعض الشك والريبة ، وفى عهد الرومان سافر سترابو Strabo
وبوليبيوس Polybius اليونانيان إلى عمق أفريقيا لجمع المعلومات ، ولكن
للأسف الشديد لم يرد إلينا عنهما إلا القليل التافه ، وكان بعضه عن رحلة
حول أفريقيا ، ولقد عاصر Polybius الرومان وهم يقضون على قرطاجنة ،
وسمع هناك برحلة قام بها رحلة قرطاجنيون حوالى ٤٧٠ قبل الميلاد حول
ساحل أفريقيا الغربى حتى السنغال أو بعده بمسافة .

ومهما يكن من أمر الملاحظات التى تركها لنا علماء قرطاجنة بعد
تدمير الرومان لبلادهم فإننا نجد المؤرخين الرومان كالْمُؤرخ Pliny يهتمون
بأفريقيا ، وفى غالب الأحوال بتسجيل أعمال الرومان داخل وخارج
إمبراطوريتهم الأفريقية ؛ كما فعل الأوربيون فى العصر الحديث ،
وفى القرن الثانى بعد الميلاد جمع بطليموس فى مصر سجلات الرحالة
والتجار الذين جابوا ساحل أفريقيا الشرقى ، ووضع خريطته المشهورة
التي أظهر فيها أن النيل ينبع من بحيرتين كبيرتين فى أواسط أفريقيا تحيط
بهما جبال شاهقة يغطى قممها الجليد وهى جبال القمر .

ونحن نعلم اليوم أن خريطة بطليموس كانت بعيدة عن الدقة وإن
كانت قد سجلت الحقائق التاريخية كما اكتشفها الرحالة إسبيك Speke

ك بمقدار ١٥٠٠ سنة ، واليوم وقد عرفنا كل شيء عن أفريقيا
أن نزور فندق القمر الذي بنى بسفح جبل عند سواحل بحيرة
التي تغذى النيل ، والتي تتأخمها جبال روانزورى Ruwenzori
لى قممها الثلج ، ولعل ابن خلدون الذى ولد فى تونس عام ١٣٣٢
م العلماء الأفريقيين الأوائل ، وكان هذا الرجل قد هاله تدهور
ة الإسلامية ، وكان يبحث فى أعماق التاريخ عن سبب هذا
، فبدأ بتسجيل وتحليل تاريخ المغرب ، ونعنى بالمغرب القسم
من شالى أفريقيا .

كان ابن خلدون يعرف هذه البلاد معرفة وثيقة بسبب سكنه فيها ،
ن المقام الأول بالحضارة الإسلامية وسبب تأخرها ؛ إذ تركت المنازعات
ية ندبات فى صورة هذه البلاد ؛ ومن ثم أراد ابن خلدون أن يحلل
خ ؛ ليكتشف أفضل نظام للحكم ؛ وكان يأمل أن يقدم ما تسفر
حاته إلى هؤلاء الذين فى دست الحكم لعلمهم يتعظون به ، ولقد
جهوده الأولى كغيره من الباحثين إلى شيء من البلبلة مما دعاه إلى
بأن عليه أن يقطع شوطاً طويلاً حتى يكتشف الحقيقة ؛ ومن ثم
نواحي السياسية ، واتجه إلى الدراسة العلمية ، وراح يفتش فى الكتب
مية لعله يجد ما يشبع نهمه ، وسرعان ما اكتشف بعقله المتفتح أن
ن نقطة فى التاريخ هى افتقار المؤرخين إلى اتباع وسيلة علمية فى
يل ، فقد كان المؤرخون الإسلاميون قبل ابن خلدون يتبعون نفس
من سبقهم من المؤرخين مثل هيرودوت وسترابو : فكانوا يسجلون
ما يسمعون ، وأحياناً يعلقون عليه ببعض النقد أو الشرح ، ولكنهم

لم يبذلوا جهداً في خلق إطار تحليلي يضعون داخله المعلومات المتاحة ،
فقام ابن خلدون بوضع هذا الإطار ، وقادته جهوده إلى أن يصبح رائد هذا
العلم ، فسمى بحق « أبو العلوم الاجتماعية الحديثة » .

ولقد أثبتت البحوث الأخيرة صحة ما ذهب إليه ابن خلدون مع
بعض التعديلات ، مما جعل اسمه في مطلع قائمة المؤرخين العلماء ، ولم
يحاول ابن خلدون أن يبتكر ما سماه بالثقافة كعلم منفصل عن العلوم
المعروفة ، وقد كان هناك طائفة من العلماء المسلمين تنادى بهذا الرأي
على أن ابن خلدون ركب تيار البحث إلى أقصى نهايته ، وتوج أبحاثه
التاريخية التي انتهى منها قبل موته عام ١٤٠٦ بكتب ثلاثة إلى جانب
المقدمة ، وقد شرح في مقدمته مشاكل المؤرخ كما عرفها ، وتناول في
كتابه الأول طريقته التحليلية في معالجة الأحداث التاريخية من الناحية
الإنسانية والثقافية ، وفي كتابه الثاني سرد لنا تاريخاً عاماً ، وكان من
الطبيعي أن يتناول العالم الإسلامي الذي عاش فيه ، أما كتابه الأخير
فقد ضمنه تاريخ المغرب ، ويلاحظ أنه وضع في هذه الكتب الثلاثة
تجربته ومعلوماته الأكيدة التي اكتسبها من رحلاته ، وكان قد قابل في
إحداها تاملان Tamerlane خلال حصار دمشق ، كما وضع فيها خلاصة
دراساته في مكتبات دمشق والقاهرة ومكة وتونس وفاس وغرناطة ، ومن
الصعب أن نوفي هذا الرجل حقه ، ولكن يكفي فخرا أن نذكر نقطة
واحدة هي تحليله صراع الرعاة مع الزارعين ؛ فهو يعكس لنا عمق ما ساهم
به ابن خلدون في التاريخ الحديث .

وقد لاحظ ابن خلدون في استعراض الأنواع المختلفة للثقافات

الإنسانية أن حياة الرعاة الرحل وثقافتهم تشبه في أصولها حياة العرب والبربر والمغول والترك وثقافتهم ، وأن طريقة حياتهم الاقتصادية في تتبعهم الماشية من وإلى مناطق الرعى التي تسقط عليها الأمطار بصورة متقطعة إنما تحتاج إلى نظام سياسى بسيط يقوم عادة على ولاء الناس بسبب قرابة بعضهم لبعض ، وفي نفس الوقت نجد حياة البدو - الذين يعيشون في خيم والذين ينتقدون نظام الملكية الفردية للأبناء وأسباب الدفاع الدائمة - حياة شاقة ، وأن هجرة البدو إلى مناطق الرعى أو إلى حواف المراعى المتاخمة للمستوطنات الزراعية قد تؤدي إلى صراع على هذه الأراضي التي عند مشارف المستعمرات والتي تستخدم : إما ؛ كمراعٍ ، وإما للزراعة بعد تجهيزها ؛ وأن الثقافة المستقرة تشمل تجمعات أكبر من الشعب وتعمل على الدفاع عن نفسها عن طريق منظمات سياسية أكثر تعقيداً ضد عدوان الرعاة البدو الرحل .

وتقاس قوة المستعمرة المستقرة بقدرتها على الدفاع عن نفسها كما أن لشعوب التي تنظمها دول أكبر وتضم ثروات أعظم تخضع لدورات من الازدهار والتدهور ، وأن كل تقدم في اقتصادياتها يؤدي إلى حياة الترف والدعة ؛ ومن ثم إلى تضائل الرغبة في مقابلة التحدى سواء كان هذا التحدى داخلياً أم خارجياً ، ومن بين أنواع التحدى تهديد الرعاة الرحل لأطراف المستعمرات المستقرة ، وكثيراً ما حدث في أطوار التاريخ أن تضعف دولة مستقرة أمام ضغط الرعاة فتنهار ، وإذا ما حدث ذلك نجد الرعاة كما يقول ابن خلدون يسرعون بقدر الإمكان بترك المستعمرة ؛ إذ لا يستطيعون أن يفرضوا طريقة حياتهم ونظام حكمهم على شعب

المستعمرة ، حيث إن ثقافتهم العابرة وأنظمتهم السياسية البدائية لا تمكنهم من معالجة المشاكل المعقدة لسياسة الدولة أو تتمشى مع مصالحها الحقيقية ؛ ولهذا كثيرا ما يحدث أن يلجأ الرعاة إلى النهب والسلب ثم الانسحاب .

وكان عالم ابن خلدون أى العالم الإسلامى فى القرن الرابع عشر يمتد على طول ساحل أفريقيا الشمالى من المحيط الأطلسى إلى الضفاف الشرقية للخليج العربى . وكانت هذه المنطقة محط نزاع بين الزارعين والرعاة ، وكثيرا ما نشب القتال بين سكان المستوطنات على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى طول امتداد النيل وفى الهلال الخصيب مع الرعاة أو مع البدو فى شبه الجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو الهضبة الإيرانية ، وهكذا نجد ابن خلدون يصف لنا السمة الرئيسية لهذا الوضع ، ويحاول أن يفهم هذه السمة .

وكما كان ابن خلدون مؤرخا للعرب مدافعا عن مطامعهم مؤكدا آمالهم من خلال إنجازاتهم وقدراتهم - نجد فى كثير من الدول الأفريقية جنوبى المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط طوائف محترفة من المؤرخين يستخدمون الماضى من أجل المستقبل ، ولكن مع شىء من التحريف ، فمثلا كان مؤرخو الدول الأفريقية الاستوائية من رواة التقاليد المروية يدركون تمام الإدراك فائدة التاريخ كوسيلة لتجميع الشعوب تحت راية واحدة . ولكن مع الأسف الشديد كانت تنقصهم اللغة المؤثرة ، وكان أهم ما يهتمون به المحافظة على تاريخهم أكثر من تحليله أو تأويله ، وفى هذه الحدود نجدهم يبتكرون وسائل فعالة للوصول إلى أهدافهم ، وكان الأفراد من رجال القبيلة أو الأسرة الواحدة شديدى الحساسية ؛ إذ أن وضعهم

الاجتماعى بل شخصيتهم كانت تتوقف إلى حد كبير على منزلة أسلافهم وإنجازاتهم فمثلا نجد تاريخ مملكة بوجندا في شرق أفريقيا قد فصل تفصيلا وعلى مدى أربعمئة سنة الهجرات الأولى وترتيبها ومناطق الاستقرار الأصلية للقبائل المختلفة، واهتم الرواة بكل ذلك اهتماماً كبيراً ، كذلك احتفظوا برسوم الأشخاص الذين حققوا بدفاعهم وشجاعتهم أو بحسن بلائهم السمعة الطيبة للقبيلة . وإلى عهد قريب ، بل حتى عام ١٩٥٠ كان المرشح لأي منصب سياسى في بوجندا يجهد في سرد شجرة نسبه بالتفصيل أو بنشرها في الصحف ؛ ليرهن على أنه جدير بالمنصب المرشح له !

وفي الدول التي كانت بها أسر حاكمة اهتمت الدولة بالمحافظة على تاريخ مفصل للأحداث الهامة التي وقعت في عهد كل ملك أو حاكم ؛ فالتاريخ في نظرهم لا يضيف فحسب احتراماً وإجلالاً للأسرة المالكة وأقاربها ، بل يرسم الشجرة الأسرية التي تبرر حق الشخص في شغل أى منصب . ولم يأل الحكام جهداً في توظيف المؤرخين المحنكين والانتفاع بهم ، وفي رواندا حيث قام الأستاذ فانسينا بأبحاثه الهامة نجد الأغاني وأشعار البطولة من بين الوسائل التي استخدمت لنقل وصف حدث من الأحداث من جيل إلى جيل كلمة كلمة .

وفي دول أخرى نجدهم يستعملون وسائل أخرى مثل دفنهم الأواني بعد أن يضعوا بها حصى أو أشياء ترمز إلى حقائق معينة : فمثلا في مملكة داهومى بأفريقيا تجدهم يستعملون هذه الطريقة للمحافظة على تاريخ شعبهم وتسجيل ثرواته الاقتصادية وقوته العسكرية ، وفي إمبراطورية بونومنسوا Bono Mansu المعروفة الآن باسم غانا نجد لكل حاكم قارورة وبدانخلها حبيبات من

الذهب الخالص يماثل عددها سنوات حكمه ، وفي روندا Rwanda
ولاية أكان Akan بغانا جرت العادة بأن يحتفظ الحاكم بأشياء لها
صلة بأحداث تاريخية خاصة .

وعن هذه الطرق تمكن الأفريقيون من تسجيل حقائق تاريخهم وفق
رغباتهم ، ولم يخل الأمر من ترك المشاعر الشخصية تؤثر على التاريخ ؛
فقد حدث في العهد الأخير أن فرضت قبائل جيبون Gibbons ومكوالى
Macaulay آراءها على مسجلى التاريخ .

ويحدثنا أحد الرحالة وهو جيفرى هولدن Jeffrey Holden عن
راوية يسمى جريوت Griot من مالى كان يتباهى بأنه يعلم الأجيال الجديدة
ما يجب أن يتعلموه ويخفى عنهم ما يجب إخفاؤه من أحداث التاريخ ،
وليس هذا المؤرخ بالوحيد في ذلك ؛ فقد أظهر بعض الباحثين أن تاريخ
الأشنتى الرسمى قد أخفى وجود أحد الملوك (يحتمل أن يكون اسمه أوس
Osei في الفترة من عام ١٧١٢ إلى عام ١٧١٧) ؛ لأنه جلب العار على
أبناء وطنه ؛ فقد فشل في الحرب وفقد رأسه ، وقد رفض هؤلاء المؤرخون
أن يعرضوا جمجمته مع باقى جماجم الأسرة في مدفن الدولة الأشنتية ،
وقد قرر رؤساء الأشنتى حذف تاريخ هذا الرجل كلية وهو إجراء يدخل
ضمن سلطتهم السياسية والتنظيمية ، وقد نجحوا في ذلك حتى منتصف
القرن العشرين ، ونحن إذ نسوق هذا المثل نعلم جيدا أنه مثل نادر ؛
فلم تبذل الدول الأفريقية الأخرى مثل هذا الجهد في إخفاء أحد رؤسائها ؛
ففى غالب الأحوال كان من الأسلم أن تقوم جماعة من رواة التاريخ
بسرود التاريخ الرسمى ، ولكن قد يحدث أن يحاول بعض الرواة الذين
يمتتون بالصلة إلى المعارضة أو أسر متنازعة أو جماعات لا تهتم بأصول التاريخ

مثل الحدادين والسحرة الأطباء أو الجنود بسرد وقائع مختلفة عما يسرده الآخرون .

ولقد أظهر جميع هؤلاء المؤرخين من هيرودوت إلى ابن خلدون ، ومن المؤرخين الرسميين للأشتى إلى مؤرخى مالى - أظهروا ميلاً نحو فرض آرائهم على التاريخ ، وقد يكون بعضهم متأثراً بمرجع من المراجع الموثوق بها أو متأثراً بأهمية الشخصية موضع النزاع أو قرابتها أو مركزها الاجتماعى ، ولقد ترك بعض المؤرخين طابعهم فى التاريخ المروى عن طريق حذف بعض الفصول ؛ كما جرى بين قبائل الأشتى ، وعلى العموم نجد جميع المؤرخين يهتمون كل الاهتمام بمجتمعهم وثقافتهم ومرتلتهم الشخصية ، والواقع أن المؤرخين الأوربيين أنفسهم عند تسجيل تاريخ أوربا أظهروا نفس الميل نحو الحذف أو الإضافة ، ولم يختلفوا عن المؤرخين الرواة فى فرض شخصيتهم على التاريخ .

مؤرخو القرن العشرين :

بدأ المؤرخون الأوربيون يهتمون بأفريقيا عندما أنشأ الاستعمار أظفاره فيها ، وكان كل الاهتمام السابق على ذلك منحصراً فيما جاء بكتب الرحالة من وصف للبلاد الأفريقية التى زاروها ، ولكن يلاحظ أن هذا الاهتمام كان منصبا على الأفريقيين فى أفريقيا ، وليس على تاريخ أفريقيا نفسه : بمعنى أن الكتاب من المستعمرين أى من الإنجليز والفرنسيين والبلجيكي والألمان والبرتغال والهولنديين كانوا يقومون بتمثيل دورهم أمام خلفية أفريقية تشمل الألوف المؤلفة من الأفريقيين دون الإشارة إليها ولو بكلمة ، وكان فى هذه التمثيلية ما يثير خيال رجال التاريخ الذين قبعوا فى مكاتبهم يسجلون

التاريخ والذين راحوا يكتبون عن الرواد من المكتشفين والمبشرين الذين دفعتهم أطماعهم أو مثلهم إلى التعرض للأمراض ، والوحوش والمتوحشين ليفتحوا أفريقيا على حد قولهم ، وبعد ذلك نشهد الفصل الثانى من التمثيلية بعنوان « بناء الإمبراطورية » ، وفيها نرى قواد الحرب مثل لوجارد Lugard ودى برازة De Brazza ، وهم يتسابقون نحو داخلية أفريقيا يحملون فى يد مدافع مكسيم ، وفى اليد الأخرى دفاتر مطبوعة بها نصوص معاهدات نمطية ، كما نشهد أقطابا وملوكا يتهافتون على ابتلاع أراضى الأفريقيين ، وهم فى دورهم بلندن أو باريس أو ألمانيا أو برلين أو ليشبونة أو بروكسل ، مثل الملك لبوبولد Leopold ملك بلجيكا الذى كان يدعى ملكية أفريقيا الاستوائية من الأطلسى إلى المحيط الهندى أوسيسيل رودس Cecil Rhodes الذى أراد أن يصبغ خريطة أفريقيا باللون الأحمر البريطانى من رأس الرجاء جنوبا إلى القاهرة شمالا ، وبعد ذلك ظهرت طائفة صغيرة من المؤرخين المحليين ، وكانوا عادة من الموظفين الاستعماريين المقيمين الذين راحوا يصرفون الوقت فى كتابة تاريخ المناطق التى أرسلوا إليها ، ومنهم البريطانى كلارidge الذى كتب تاريخ ساحل الذهب فى عام ١٩١٥ ، وإن كان قد تعرض إلى العلاقات بين الأشتى والبريطانيين قبل احتلال البريطانيين لساحل الذهب ، ومنهم أيضا دلجادو Delgado الذى كتب تاريخ أنجولا وجيرى Geary ، الذى كتب « نيجيريا تحت الحكم البريطانى » ، وروبرت Robert الذى كتب تاريخ الاستعمار الفرنسى ، وغيرهم كثيرون .

دور الأفارقة في دراسة التاريخ الأفريقي :

حدث أن بعض الاستعماريين الأوروبيين ذوى العقول المتفتحة والمواهب التاريخية أخذوا في الاهتمام بدراسة الشعوب التي يحكمونها ولاسيما في المناطق الإسلامية ، حيث راعهم نظام الحكم وطرق المعاملة والنظم الاجتماعية السائدة في البلاد ، وكان من بين هؤلاء مارتى Marty الذى كتب عن تاريخ غربى أفريقيا ، وديلافوس Dela Fosse الذى كتب عن السنغال والنيجر ، وبالم Palmer الذى كتب عن نيجيريا . ولم يكن غريبا أن نجد الاستعماريين من بين الكثيرين الذين اهتموا بالتاريخ ، ولكن بصورة أقل في المناطق غير الإسلامية : ومن أمثلة هؤلاء سرجون جراى Sir John Gray ، وكان لهذا الرجل تاريخ ممتاز وطويل في الإدارة الاستعمارية ، وقد كتب عن أوغندا وتنجانيقا وزنبار وأفريقيا الشرقية البرتغالية وزامبيا ، وقد كان متعمقا في التاريخ يحمل فيه درجة علمية . وأبحاث هذا المؤرخ ومن على شاكلته من الإداريين كانت بمثابة العتلة التي أمكن بها فتح باب الاهتمام أمام الأفريقيين لمعالجة تاريخهم : ففي الوقت الذى كان فيه المؤرخون الجامعيون بأوربا يتابعون دراستهم لأفريقيا أو يتجاهلون أحداث هذه القارة كلية - كان سرجون يسأل شيوخ الأفريقيين بلغتهم عن القادة والملوك والأحداث التي عاصروها ، والتي ترامت إلى أسماعهم قبل وصول الأوروبيين ، فوجد في مملكة بوجندا بأوغندا أن الدولة الأفريقية السابقة تركت تراثا غنيا من التاريخ المروى والمسجل ، وقد استفاد سرجون في عام ١٩٣٤ من هذه المصادر ، فكتب تاريخا عن موتيسا Mutesa حاكم بوجندا من عام ١٨٥٦ حتى عام ١٨٨٤ . وبقى هذا التاريخ مرجعا حتى عام ١٩٦٠ .

ولعل أبحاث سرجون جراى John Gray فى أوغندا كانت سهلة نسبيا نظرا لوجود بعض النصوص المكتوبة باللغات المحلية الأفريقية ، هذا وقد حاول عدد من الأفريقين فى أوغندا تسجيل تاريخهم وتقاليدهم المروية ؛ أى تاريخ ملوكهم وقبائلهم ؛ وكانت غالبية هؤلاء الناس من خريجي المدارس التبشيرية ، وقد سهلت لهم البعثات التبشيرية هذه المهمة ، وطبعت مقالاتهم فى مطابعها ، وأخذت توزعها كمجموعات ، وكان لها غرض من ذلك هو تسجيل آراء الأفريقين فى دياناتهم مع الدفاع عن الديانة المسيحية عند سرد تاريخهم والتبشير بها ، وكان من بين الذين استنصروا أبلو كاجوا Apolo Kagwa الذى قام فى عام ١٨٩٣ بكتابة الحوادث المعاصرة على هيئة مفكرة شخصية . وقد طبع خمسة كتب تاريخية واجتماعية فى العادات والتقاليد والفنون الشعبية ، وأهم هذه الكتب الخمسة وعنوانه مكولا Makula ومعناه « الكثر » استغرق عشرين سنة فى جمعه بستة مجلدات بخط يده تضم حوالى ٢٤٠٠ صفحة ، وقد شارك كثيرون من هؤلاء المؤرخين فى اهتمامهم بتاريخ بوجندا .

وفى العشرين سنة الأولى من القرن العشرين أخذت المطابع التبشيرية تطبع صحفا باللغات المحلية تضم مقالات بها تفسيرات تاريخية وتحقيقات يكتبها مراسلو الصحف ، وفى نفس هذه الفترة ظهر عدد من الأفريقين المتعلمين بعض التعليم فى البعثات التبشيرية ، وأخذوا يكتبون تاريخ شعوبهم ؛ ففى عام ١٨٩٥ ظهر القسيس كارل ربان دروف Carl Reindorf وهو أفريقى نصرته بعثة بال ونشر كتابه « تاريخ ساحل الذهب » وبعد سنتين ظهر القس صموئيل جونسن Samuel Johnson الأفريقى فى نيجيريا ،

فأكمل تاريخ البوريا الذى نشرته البعثة التبشيرية فى عام ١٩٢٠ ،
وفى جنوبى أفريقيا ظهر سوجا J. H. Soga وكتب كتابين بعنوان البتو فى
جنوب شرقى أفريقيا ، والأكسهوسا حياتهم وتقاليدهم ، وقامت بنشر
الكتابين بعثة لوفديل Lovedale التبشيرية .

ويلاحظ أن هؤلاء الأفريقيين المسيحيين كانوا يعبرون عن معتقدات
اكتسبوها حديثاً وآمنوا بها ، وكانوا يرون أن للتاريخ ثلاث وظائف :
الأولى : أنه وسيلة للمحافظة على الشخصية الأفريقية فى وقت غمرته
التغيرات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية .

والثانية : أنه مصدر فخر للأفريقيين لما أنجزه قدامى الأفريقيين
عندما كانت أوربا تعيش فى جهالة ، مع مقارنة ذلك بما حرمه الأوروبيون
على الأفريقيين المتعلمين من الاندماج فى المجتمع الأوروبى .
والثالثة : تبشيرية : بمعنى تعزيز مذاهبهم الشخصية التى تؤكد شرور
الوثنية وخير المسيحية .

ومع ذلك يجب أن نتحرز فى ملاحظتنا بأن نشير إلى أن هؤلاء المؤرخين
الأفريقيين كانوا مجرد مسجلين للأحداث وقت وقوعها ، وأنهم بأمانة وصدق
كتبوا التاريخ والتقاليد المروية كما تلقوها واحتفظوا بتعليقاتهم وبنقدتهم فضمنوه
المقدمة أو الخاتمة أو فى هوامش ، وهم كمسجلين للأحداث كانوا يحافظون
ويتابعون حفظة التاريخ ورواته ، كما أخذوا يقارنون بين كتب الرواة المسلمين
فى غربى أفريقيا الذين كتبوا وما زالوا يكتبون بالعربية والهوسا وما يكتبونه عن
تاريخ بلادهم وعاداتهم ، كما أخذوا يتناولون المذاهب الإسلامية والتعاليم
الإسلامية والأخلاق الإسلامية بالشرح والتفسير ، وكانوا يكتبون وكأن الله

يظهر لهم في التاريخ ، وكأن الملوك والقواد مطالبون باتباع ما أمر به الله .
والمؤرخون المحدثون لا يميلون إلى مزج الدين بالتاريخ ما عدا أرنلد
تونبي Arnold Toynbee ، ولكن المؤرخين الأفريقيين أبدوا ميلا كبيراً
في بعض كتاباتهم إلى مزج الدين بالتاريخ ، ويتضح لنا هذا مما كتب
عن أفريقيا في السنوات الحديثة كما يتضح هذا أيضا في بعض تقارير
الأوربيين الميالين للشرق .

وكما أهمل مؤرخو العهد الاستعماري المؤرخين الأفريقيين نجد أن
ازدياد درجة حرارة القومية الأفريقية قد أثرت بالمثل على المشتغلين بتحليل
الأحداث التاريخية ، فظهرت مجموعة من الكتب سجلت ما أحرزه الأفريقيون
من تقدم سياسي وثقافي : بمعنى أن نفس هذه الكتب ركزت على انتقال
السلطة من الدولة المستعمرة إلى أهالي البلاد الأصليين دون ذكر لما بذله
بعض رجال الاستعمار من أعمال طيبة ، وقد ادعى بعض الكتاب أن
الاستقلال كان مخططاً مرسوماً ، ونفذ بمهارة وبدون مشقة .

ولقد أيقظت الحركات الوطنية الأفريقية أيضاً مؤرخي الاتحاد السوفييتي
وأوروبا الشرقية ، فراحوا يطبقون عليها النظريات والتحليلات الماركسية ويدعون
أنها ثورات الطبقة الدنيا ، والواقع أن تحليل هؤلاء المؤرخين أثارت أسئلة
لم ترد في خاطر الأساتذة الغربيين على الرغم من أن النظريات الماركسية
غامضة ، ولا تنطبق على الأفريقيين ، وعلى كل فإن هؤلاء المؤرخين قد عاجلوا
أفكاراً لم يتناولها بالبحث التفصيلي من سبقهم من مؤرخي أفريقيا .

ومن المأمول أن تسفر الأبحاث التفصيلية الدائرة الآن عن أساس
صلب يمكن أن نبني عليه نظريات تتفق مع الوضع الأفريقي ، ولكن لا ننسى

أن أبحاثاً ميدانية لا بد من إتمامها لنصل إلى هذا الأساس الصلب ، وهى أبحاث تتجه إلى ناحيتين ، أو هى متأثرة بعاملين :

الأول : اختلاف الأبحاث باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية فى أفريقيا الحديثة .

الثانى : تغير هذه الأبحاث بتغير أساليب البحث الجديدة المتبعة أو التى قد يعرضها العلماء من المؤرخين .

أثر تغير البيئة على البحوث :

إذا ما نظرنا إلى البيئة السياسية الأفريقية يتضح لنا أن تغير البيئة يؤدى إلى تغير الأسئلة التى يسألها الباحثون فى تاريخ أفريقيا : فبدلاً من أن تدور الأسئلة حول ظروف الحكم الاستعماري تتناول الحركات الوطنية ، ولا عجب ؛ فالظروف السياسية سريعة التغير ، ومن ثم اتجاهات الباحثين والأساتذة وتوقعاتهم : فمثلاً حدث فى أوائل الستينيات أن اشتدت ريح التغير وتمكنت دول عدة من الحصول على استقلالها ، وكان الجو العام يشيع بالنجاح والفرحة بالاستقلال ، وفى هذه الفترة بالذات نجد أعداء حصول الدول الأفريقية على استقلالها سواء كانوا من البيض المتوطنين الرجعيين أو العنصريين الأمريكيين والأوربيين الذين يبشرون بسيادة الرجل الأبيض - نجدهم تفوقوا ولزموا أماكنهم ، وتمكن الزعماء الأفريقيون من توجيه حركاتهم الوطنية توجيهاً سليماً ، فتمكنوا من التغلب على الكثير من صعوبات التنظيم والاتصال كما تغلبوا على تشتت ولاء الأفريقيين وأساليب التعطيل الاستعمارية . وبالفعل سجلوا نجاحاً كبيراً ، وأسرع علماء السياسة إلى

نحليل مبادئ الأحزاب الأفريقية ؛ كما أسرع رجال الاجتماع إلى تحليل عملية تجميع الأفريقيين وتوجيه ولائهم للدولة ، وراح علماء الاجتماع أيضاً يهتمون أكثر بطبقة الصفوة الجديدة .

وكعادة المؤرخين نجدهم يترسمون خطوات علماء الاجتماع وعلى مسافة منهم ، ولكنهم وجدوا أنفسهم في هذه المرة وقد استغرقوا كلية في بحث أصل الوطنية الأفريقية ، وكيف نبتت ، إذ إن من أهم الواجبات التي اضطلع بها رجال التاريخ بحث وتفسير نشأة الأشياء وتطورها إلى شكلها الأخير ، وكان ذلك هو الطريقة التي اتبعوها للتعرف على أصل الوطنية وكيف نبتت حتى أصبحت شجرة عظيمة ذات أغصان ظليلة وجذور عميقة ؛ فشرارة الوطنية إذا ما أضاءت جذبت إليها الباحثين من المؤرخين وفي نفس الوقت نجد أن ظروف أفريقيا في تغير مستمر فمثلاً نجد الشعور بالفرح سرعان ما انتهى وحلت محله مشاكل دقيقة وجديدة مما أثر في الاتجاهات الأكاديمية والاهتمامات العلمية تأثيراً عميقاً ، والدليل على ذلك ما حدث في المؤتمر الأخير عندما حاول المؤرخون أن يدعوا علماء في تخصصات أخرى ولا سيما في السياسة لبحث بعض الموضوعات المعينة في القومية الأفريقية ، ولقد وجدوا أن علماء السياسة الذين دعوا إلى الاجتماع بسبب بحوثهم السابقة في الحركات الوطنية لم يظهروا اهتماماً يذكر برغم ظهور موضوعات كثيرة كالوحدة القومية والانقلابات العسكرية والتفرقة الاجتماعية في الدول الأفريقية المستقرة .

ولكن هناك واقع يجب أن نعترف به هو أن المؤرخين قد تأثروا في العهد الحديث بالتطورات الحديثة ؛ مما يشير إلى أن ما كتبه مالينوسكى Malinowski من نقد لكتاب التاريخ قد يكون حقيقياً حتى لو لم يكن

كذلك ؛ فعلى الأقل هناك شيء من الحقيقة من ناحية تحريف التاريخ عن قصد : فالمؤرخون يقدرّون الاهتمامات الحالية وإلى حد ما - يحاولون خدمة هذه الاهتمامات أو على الأقل عرضها عرضاً ، وهذا في ذاته يمثل خطراً كبيراً ؛ فقد يرى المؤرخون أن من الضروري في بعض الأحيان أن يتجاوزوا عن الحياد في تحليل التاريخ فيوفوه خدمة لوجهة نظر معينة مثل تقديم الأساس التاريخي لقيم الوحدة القومية أو تعزيز الشعور الوطني عن طريق تمجيد كل ما هو أفريقي ، وحتى الآن يمكننا أن نقول : إن مثل هذه المحاولات لم تقع بشكل فاضح في تاريخ أفريقيا على الرغم من وجود بعض الناس الذين راحوا يشيعون أخطاراً جديدة (ليس بين المتعلمين من الأفريقيين ، أو الأوربيين) ، بل بين الجبهة مما يخشى معه أحياناً أن يظن البيض أن أفريقيا تختلف من ناحية القيم وغيرها ، أو أن البحوث التاريخية قد تنفرج عن عناصر جديدة لا تتناولها الكلمات أو الخلفيات الثقافية الحالية وخاصة أن لأفريقيا عبيراً سحريراً لا يستطيع غير الأفريقي أن يتفهمه ! وإشاعة مثل هذه الأفكار وترويجها أمر عادي فقد حدث نفس الشيء في أمريكا عند البحث عن نصوصها الأدبية ومقارنتها بالنصوص الأدبية في عهد الاستعمار خدمة للشباب ، ومن ذلك قصة واشنطن وشجرة الكريز التي ديجها الكاتب (Parson Wieems) .

ومن ناحية أخرى نجد أن السمة الدفاعية التي ظهرت في بعض كتابات الجامعيين قد أخذت تتلاشى بتقدم الدراسات الأفريقية ، ويرى بعض أن النكسات التي حلت ببعض الدول الأفريقية المستقلة وصعوبة محافظتها على استقرارها السياسي لم تؤد إلى كتابات دفاعية على الرغم من تهجمات البيض في الغرب ؛ ومن ثم نجد موقفاً يسوده الاتزان بدلا من التفاهات

غير المعقولة التي انتشرت في سنة ١٩٥٠ ، أو التحمس الذي لا حد له نحو الدول الحديثة الاستقلال وزعمائها في عام ١٩٦٠ .

طرق البحث الحديثة :

تحدد الأسئلة التي يوجهها المؤرخون نوع الإجابة ولو جزئياً ، ولما كانت الأحداث الجارية في أفريقيا وفي المجال العلمي تؤثر بطبيعة الحال على الأسئلة التي يوجهها المؤرخون فإن تطورات البحوث الجارية لا بد أن تتأثر بالمثل ، ولما كانت الوثائق المكتوبة تعتبر المصدر الرئيسى المحترم الذي يرجع إليه المؤرخون فإن مجال البحث التاريخي والأسئلة التي تُسأل ويجاب عنها تبدو وكأنها محدودة ؛ فبعض الباحثين الذين غامروا باستطلاع مجالات المصادر المروية وجدوا أنفسهم في خضم متلاطم الأمواج بمؤثراته الرمزية أو ما به من ثورية ، ومن الصعب جدا في مثل هذه الأحوال أن يتيقن الباحث أنه سيحصل على ترجمات دقيقة للأحداث ، أو التقاليد الأصلية ، وما مقدار التقاليد والأحداث الصحيحة التي يمكن الاستفادة منها بالمقارنة إلى الخرافات ؟ هنا تختلف الآراء : فكثير من الذين عملوا في أفريقيا وتمرسوا في شئونهم يستطيعون أن يшиروا إلى باحث أو أكثر قد خدعه الوطنيون ، فقدموا له الخرافات بدلا من الحقائق !

ويروى لنا الأستاذ إيفور ولكس Ivor Wilkes في معهد الدراسات الأفريقية بغانا حادثاً شائقاً : فقد سئل أحد كبار السن عما يعرفه عن مؤسس المستوطنتين المجاورتين وهما قلعة جيمس وقلعة آشر Fort James Fort Asher وكان هذان الحصنان من قديم الأزل مركزين لتجارة

الرقيق على ساحل غانا ، وبعد أن طأطأ الرجل العجوز رأسه أخذ يقول :
لقد كان هناك أخوان شقيقان ، واحد اسمه جيمس والآخر اسمه آشر ،
فتشاجرا وبنى كل لنفسه منزلا ! في حين يعرف الأستاذ ولكس Wilkes
من المستندات أن حصن جيمس قد سمي على اسم الملك الإنجليزي جيمس
في حين سمي حصن آشر على اسم حاكم بريطاني كان في هذه المنطقة
وبينهما عشرون سنة أو نحو ذلك ! ويدرك الأستاذ ولكس أسطورة
الشقيقين المتنازعين كما يدرك سر وجود مستوطنتين متجاورتين في غانا ،
ولكن لا يعرف الناس حتى الآن التاريخ الحقيقي لهما ، وإذا ما اعتمد
المؤرخ على الرواة وحدهم فإنه يجد في هذه القصة أسطورة جديدة يضيفها
إلى الأساطير التي يذخر بها التاريخ المروى .

التقاليد المروية :

اهتم جان فانسينا في أبحاثه عام ١٩٥٠ كل الاهتمام بالتقاليد
المروية ومشاكلها ، وكان من نتيجة أبحاث هذا المؤرخ وهو أيضاً أستاذ
في علم الإنترنت ويولجي أن نشر في عام ١٩٦١ بحثه الذي نال عليه الدكتوراه ،
والذي سماه « من التقاليد المروية » وقد أدرك جان فانسينا كل الإدراك
أبعاد المشكلة التي واجهته ، وهي مشكلة معقدة لا شك فيها ، كما أضاف
أن الآراء في هذا الموضوع كانت تتفاوت من الشك الكامل إلى المعارضة
الصريحة ؛ ومن ثم يمكن أن نقول : إن رسالته التي نشرها كانت في الواقع
دقيقة إلى أبعد حدود الدقة مفصلة إلى أبعد حدود التفصيل ، وكأنها عملية
حسابية لا يمكن المجاملة فيها وكان من دقة الرسالة أن راح من تبعه من
الباحثين الشبان في أفريقيا يتمسكون برسالته ، كما كان يفعل المبشرون

عندما كانوا يمسكون بالإنجيل ، وكان إيمانهم بما جاء في رسالته مثل إيمان هؤلاء المبشرين بالإنجيل ، وقد عرف جان فانسينا التقاليد المروية بأنها أى نوع من الشهادة بما حدث في الماضي على أن يكون الراوى من غير الطبقة الأولى بعكس الشهادة العيانية حيث يكون الشاهد قد شاهد بنفسه الحادث ، وهذه الشهادات التى أسماها بالوثائق المروية قد تكون على هيئة نص ثابت يحفظ كل كلمة منه الراوى ، وكأنه قصيدة شعر أو أن يكون نصاً حراً بمعنى أن يكون وصفاً عاماً لأحداث جرت في الماضي . ثم انتقل فانسينا إلى ما يأتى :

أولاً : تبويب وتقسيم أنواع الشهادات المروية من حيث غناها وتنوعها مثل التقاليد الرسمية للجماعات الحاكمة وتاريخ الأسرة وتقاليد بعض فئات من المجتمع ، كالصناع وشهادات الأفراد (بعكس شهادات الجماعات) ، وتلك التى تروى على هيئة أغان شعبية أو أشعار شعبية أو تلك الخاصة بالمناسبات الدينية أو تلك التى يمتلكها بعض الأفراد والجماعات والتى لا تخرج فى ترديدها عن هؤلاء الأفراد أو الجماعات ، ثم القصص الشائعة مثل قصة الشقيقين المتنازعين والشهادات الرمزية وما إلى ذلك .

ثانياً : يصف فانسينا كل نوع من هذه الأنواع ويفصل ما عليه من قوة أو ضعف من ناحية سهولة التحقيق وسهولة التوصل إلى الشهادة .

ثالثاً : يبدأ فانسينا فى الاتصال بجميع المصادر وكله يقظة ورغبة واحتراس من أن يكون هناك تحريف أو تورية أو أهمية دينية .

رابعاً : كان فانسينا يسجل جميع أشكال النصوص الخاصة

بالشهادة ويعالج كل نص بنفس الاهتمام الذى يعالج به النص الآخر ؛
فليس هناك من نص صحيح ونص غير صحيح فكل النصوص بها شيء
عن المجتمع حتى النصوص الداخلية .

ولا عجب إذا ما وجدنا أن الباحثين يتهيئون ويحتاطون أكثر من
اللازم ؛ فطريقة جان فانسينا تحتم على الباحث فى التقاليد المروية أن
يتفهم عن كذب المجتمع الذى كلف بحثه . ثم ينتقل جان فانسينا
فى التدليل إلى أن الباحث الميدانى المتد الصبور المدرب الذى لا تفوته
شاردة أو واردة سيخرج من بحثه بنتائج عجيبة إذا ما جمع التاريخ المروى ،
 ووضع كل حادث فى مكانه الصحيح ، والواقع أن هذا العالم قام فى
السنوات الخمس عشرة الماضية بكتابة تاريخ مملكة باكوبا Bakuba
فى الكونغو الأوسط كما بحث التاريخ المروى لقبائل تيوي Tyo وتيكي Teke
فى كنگو برازافيل Congo, Brazzaville وقام بتنظيم مجموعة من مئات
القصص والتقاليد فى روندا تصلح لأن تكون أساساً لكتاب تاريخى عن
هذه الدولة .

أضف إلى ذلك أننا نجده قد جمع بين التقاليد المروية وما جاء فى
الوثائق البرتغالية والهولندية ومن ثم استطاع أن يكتب تاريخاً مجملاً لبناء
الدولة فى أفريقيا الوسطى بمنطقة لوبا لوندا Luba Lunda ، والواقع
أن كتابه بعنوان « ممالك الساقانا » الصادر عام ١٩٦٨ يعتبر من أهم
الكتب الأساسية فى تاريخ أفريقيا ، ومنذ أن نفذ جان فانسينا التقاليد
المروية كمصدر من مصادر التاريخ نجد الكثيرين من الباحثين قد أخذ
يطبق طريقته مع بعض التفاوت فى الدقة أو التفاصيل ؛ ومن ثم مع بعض
التفاوت فى درجة النجاح ، بل نجد بعض هؤلاء الباحثين وهم قليلون

يتشككون في قيمة الشهادة المروية ، ولا يعتبرونها شيئاً يعتمد عليه ، كما أخذ كل أستاذ ينقد أخاه الأستاذ وجهوده في هذا الميدان ، وحتى إذا ما نفذت أساليب جان فانسينا كأحسن ما يكون التنفيذ فإن التقاليد المروية في ذاتها محدودة المجال كمصدر تاريخي :

فأولاً : نجدها عادة خالية من التواريخ وكلمها أمعنا في الماضي ازداد توقعنا للخطأ في تاريخ حدوث الحدث : (مثال ذلك أنهم يطلقون في بعض القصص المروية اسم ملك على أربعة أو خمسة ملوك ، أو على أسرة بأكملها وهذا الأسلوب أطلق عليه اسم الميكروسكوب) .

وثانياً : أن النماذج التي قدمها جان فانسينا على التقاليد المروية قد استقاها من مجتمعات لها نظامها أو من عمد أو رؤساء قبائل حكموا فترات طويلة من الزمن ، والواقع أن من الصعب نقل التقاليد من قصص المجتمعات غير المركزية أو شعوب دول أصيبت بالهزيمة أو تلاشت في الأزمنة الحديثة .

وثالثاً : هناك مشكلة التزيد أو الإعادة التي تمس بعض المناطق في أفريقيا ، فكثيراً ما يحدث إذا ما دخل الباحث منطقة بحثها آخر من قبل ، أو كتب عنها أحد المؤرخين أو أحد أساتذة علم الإنسان - أن تكون الأجوبة التي يتلقاها الباحث عن أسئلته مأخوذة أو هي طبق الأصل من نصوص وردت في كتب الأساتذة أو الباحثين السابقين واحدة تقريباً .

المسح وفن المقابلة :

نجد الباحثين في جميع أنحاء أفريقيا يجرون وراء الشهادات الشفهية أو المروية برغم ما يكتنفها من مشاكل أو صعوبات ؛ فكثير من هذه

الشهادات الشفهية يخالف الشهادات التي بحثها جان فانسينا : فهي عبارة عن وصف شاهد عيان من الدرجة الأولى ، ومثل هذه التقارير (وصف شاهد عيان) يستفيد منها المؤرخون وغيرهم من العلماء المهتمين بالشئون الأفريقية وبسياساتها وبسياسات الحكومات الاستعمارية السابقة (طالما كان هذا الشاهد محتفظاً بكامل قواه العقلية وقت الإدلاء بالشهادة) وبرد فعل الأفريقيين بالنسبة للاستعمار الأوربي ، وهكذا يجرى المؤرخون وراء الشهادات المروية التي تتناول مشاعر الأفريقيين وردود فعلهم ، وفي هذا الخصوص يجرب العلماء طرقاً جديدة في المسح الاجتماعي مستخدمين قوائم الأسئلة والمقابلات الجماعية ليروا : هل من الممكن جمع معلومات دقيقة صادقة بهذه الطريقة ؟ وهذا التطور الجديد في البحث التاريخي الذي يستخدم المعلومات الجماهيرية ويغذى بها الكمبيوتر - له فوائده وأضراره ؛ فمن الواضح أن المعلومات التي تخرج من الكمبيوتر لا تزيد على المعلومات التي قُدمت له ، على أن هناك مشكلة هامة وعويصة تتمثل في طريقة وضع الأسئلة وتوجيهها في المناسبات الصحيحة واستخدام المساعدين المدربين الصالحين ، وعلى كل فإننا على يقين من أن المؤرخين سيقومون بمحاولات متزايدة للحصول على معلومات صحيحة عن طريق المسح الجماهيري وخاصة أن الأسئلة التي توجه في الشئون الاقتصادية والعادات الجماعية أسئلة عامة تصلح معها للإجابات العامة .

مشكلة سرد التواريخ :

إذا ما رجعنا إلى التاريخ القديم نسبياً نجد من المشاكل العويصة التي واجهها الباحثون - التثبت من تاريخ الحدث والشهادات الشفهية لا تمسك

(فى هذا الباب) رمقاً ، وكل ما تقدمه سرداً تاريخياً تقريبياً ، والطرق المتبعة فى مثل هذه الحالات معروفة ، فالأحداث الهامة يمكن تتبعها من مصادر مختلفة ، مثال ذلك المعارك والمجاعات والأزمات السياسية ، ويمكن تحديد وقت حدوثها فى عهد حاكم من الحكام ، ولكن لا نستطيع أن نعين تاريخ وقوعها بالضبط ولا تاريخ تولى هذا الحاكم ، أو الذى سبقه أو من جاء بعده : ومثال ذلك أن ملك بوجندا نقل عاصمته من مكان إلى آخر ، ولكن أمكن أن تُحدد فترة وقوع بعض الأحداث الهامة خلال القرن التاسع عشر تحديداً تقريبياً ، أما تحديد نقل العاصمة من مكان إلى آخر فهى قد نقلت من منطقة بندا Banda إلى منطقة التل Hill ، ثم إلى مولاجو Mulago ثم روباجا Rubaga ، ولكننا - وإن كنا قد استطعنا أن نحدد مكان العاصمة - لا نستطيع ربطه بتاريخ معين ، أو حدث معين كزيارة أحد الكاشفين القدماء أو حادث طبيعى عام ؛ ومن ثم لا يستطيع المؤرخ أن يكتب روايته التاريخية معتمداً على التغيرات التى قد تحدث فى مكان ما بأفريقيا أو العالم إذ لا بد من أن يعتمد على الأحداث التى تجرى فى المنطقة نفسها وزمانها .

وقد بذل العلماء من المؤرخين جهوداً كبيرة ، وتقدموا بأفكار وتصورات كمحاولة لحل مشكلة (تحديد التاريخ) ، ولكن بدون جدوى ، والواقع أن كثيرين من المؤرخين كانوا يتوقنون إلى إثبات بعض التواريخ عن طريق استخدام الظواهر الكونية مثل كسوف الشمس مستفيدين مما أورده المؤرخون الرواة من حوادث أرخوا لها بغياب الشمس وقت الظهيرة فى حياة ملك من الملوك ، وكيف طلب هذا الملك من سحرته تفسيراً لهذه الظاهرة ، وكان المؤرخون يأملون أن يساعدهم رجال الفلك بما لديهم من معلومات

غزيرة عن كسوف الشمس ، وبوضع خريطة بتواريخ الكسوف التي حدثت في أفريقيا في السنوات الماضية ؛ ومن ثم يمكن تحديد تاريخ الأحداث التي وردت على لسان الرواة تحديداً دقيقاً ، ولكن مع الأسف الشديد لم يعلم المؤرخون أن الكسوف حدث مرات عدة ، وأن الكسوف الجزئي ظهر في أفريقيا مرة على الأقل كل مائة سنة ، ومن ثم لم يكن من السهل القطع بتاريخ معين لكل حادث من الأحداث . ومع ذلك صادف أعمال المؤرخين في هذا المجال بعض النجاح ، ولكن يجب ألا تتفائل كثيراً بهذه الطريقة في تحديد التواريخ ، وليس من الغريب أن ينطبق المثل القائل : (كلما أغرقنا في العلم أدركنا أننا أقل علماً !) .

وكانت هناك محاولات أخرى لتحديد تواريخ الأحداث ولكنها أقل إقناعاً : فمثلاً استخدم بعضهم قوائم بأسماء الملوك وحاولوا الافتراض بأن كل ملك حكم في المتوسط مدة معينة ، وأخذوا يحسبون تاريخ الأحداث مستخدمين هذه الطريقة ، ولأضرب مثلاً على ذلك : إذا ما كان متوسط حكم الملك حوالي ٢٠ سنة ، وإذا ما كان الحاكم الرابع عشر قد تولى الحكم في عام ١٨٨٠ - فبدء حكم الأسرة قبل ذلك بـ $13 \times 20 = 260$ سنة ، أي ١٦٢٠ ، ولا يحتاج الأمر إلى خبرة في التاريخ أو الحساب ليكتشف المرء خطأ هذا التفكير ؛ إذ كيف يستطيع شخص مهما أوتي من علم أن يحدد متوسط حكم كل ملك ؛ فإلى جانب أن بعضهم يعيش أطول من غيره نجد عدداً من الملوك قد قتلوا بالسهم وهم في طريقهم إلى عاصمتهم بعد حفلات التتويج ليتولى غيرهم الحكم ، وقد أدرك بعض المؤرخين هذه الحقيقة ، فأخذوا يبحثون في التقاليد عليهم يجدون ما يدلهم

على كيفية وفاة كل ملك ، ومن خلفه في الحكم . وعلى ذكر نظام ولاية العرش تقول : إن لهذا النظام أهمية أعظم : فمثلاً إذا ما كان الابن يخلف أباه فإن فترة حكم الملك تكون عادة طويلة ، ولكن إذا كان الأخ يخلف أخاه كانت الفترة قصيرة ، أما إذا كان أكبر الأسرة عمراً هو الذى يخلف الملك ففترة الملك أقصر ، ولهذا نجد من المهم أن نحصل على معلومات دقيقة عن نظام الملك خلال فترة البحث ، ونعرف النظام الوراثى لكل أسرة في هذه الفترة ، وحتى إذا ما عرفنا كل ذلك نجد أن درجة الخطأ كبيرة كلما أمعنا في التاريخ القديم .

وهناك ثلاث طرق حديثة نود الكلام عنها من بين الطرق التى يطبقها المؤرخون في محاولاتهم اكتشاف ماضى أفريقيا ومن هذه الطرق وضع قوائم بأسماء الملوك على أساس قرابتهم وأخذ عينات على أوسع نطاق وإجراء مقابلات شفوية مع كبار السن ومن عرفوا بالجدية والأمانة . والعقبات التى يصادفها الباحثون في أفريقيا تحدد لنا اتجاه الحل والتجربة مما قد يتعارض على طول الخط وما يجرى عليه العرف بين المؤرخين ، أو على الأقل مع تقاليد الجيل السابق : فبينما نجد مؤرخاً أو عدداً من المؤرخين يرسمون طريقهم في تحديد تواريخ الأحداث عن طريق استخدام أراشيف متعددة نجد المؤرخين المحدثين يلجئون إلى طرق حديثة ، وهم يدركون في الوقت نفسه أنهم قد يفقدون طريقهم ويعودون إلى الطرق المتعارف عليها ، وقد ذاقوا حلاوة التجربة وراحة الضمير العلمى وفرحة اكتشاف الحقيقة .

بعض السمات الحديثة في رسم تاريخ أفريقيا :

اهتم المؤرخون اهتماماً قوياً بنواحٍ معينة من التاريخ الذى يحاولون كشف أحداثه ، ويعبرون عن هذه النواحى بالسمات أو الموضوعات ، وهذه السمات الموضوعية تختلف باختلاف الخلفية الثقافية والبيئة ونظرة العالم إلى المؤرخ والمشكلات الشائعة في عهده ، ونظرته إلى دور التاريخ في المجتمع وما قد يعتبره المؤرخون سمات هامة ورئيسية في أيام هيردوت Herodotus أو ابن خلدون ، أو كارل ريندورف Carl Reindorf أو سيرجون جري John Gray ، ربما لا يكون هاماً بالنسبة لمؤرخ الستينات ، وإذا ما كان بعض هذه الموضوعات يعتبر هاماً في التاريخ الحديث مثل تجارة الرقيق التى كان لها تأثير كبير في تاريخ أفريقيا ، بل تاريخ العالم نجد سمات أخرى أو موضوعات أخرى تحتل الصدارة بسبب أساليب البحث الجديدة واهتمامات المؤرخين المحدثين مثل البيروقراطية وتكوين الدولة وأفريقيا قبل الاستعمار ، وحركات الاحتجاج الدينية كوسيلة فعالة لتجميع ولاء الأفريقيين وطوائفهم ضد الاستعمار . وكلما ابتكر الباحثون أساليب جديدة أو قاموا بأبحاث جديدة ليتناولوا أبحاثهم تغيرت الموضوعات والسمات في تاريخ أفريقيا .

وفيما يلي بعض النواحى الهامة في تاريخ أفريقيا كما يراها مؤرخو اليوم :

أصل الإنسان - الثورة النيلية في أفريقيا - إدخال صناعة المعادن :

لقد كشفت أبحاث لويس Louis ومارى ليكى Mary Leakey

في أخلدود Olduvi بشرقي أفريقيا عن أقدم سلف للإنسان أو الإنسان الأول ، وأسّموه هومو هابيلس Homo habilis ، ثم أشاروا إليه تفكها بالرجل الحريف ، وقد عاش هذا الإنسان من حوالي مليونين إلى ثلاثة ملايين سنة !

وموقع الغور أو الأخدود الذي كشفت فيه بقايا هذا الإنسان بشرقي أفريقيا قد قطع الأرض كالسكين ليكشف لنا عن تاريخ تطور الآلات التي استخدمها الإنسان البدائي ، كذلك أظهرت لنا الحفريات - وكأنها كتاب مفتوح - التطورات المتتالية التي أتت بعد ذلك ، وكان المنقبون قد حفروا حوالي ٣٠٠ قدم في رواسب بحيرة قديمة بشرقي أفريقيا .

وقد تعلم الإنسان الأول في شرقي أفريقيا أن يمشي على رجليه وينطق بعض الكلمات ، ويصنع بعض الآلات الحجرية ، وبعد ذلك ابتكر القلاع والسهم ، ثم عرف النار منذ خمسين ألف سنة ، وبدأ يستخدمها وحدث في عهد من العهود أن صدرت أفريقيا ثقافتها الحجرية إلى أوروبا ، وفي نحو ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد بدأت شعوب الشرق الأوسط وأهمها مصر تستأنس النباتات والحيوانات ، وتبتكر أساليب لإنتاج الطعام ، ثم أخذت هذه الأساليب تنتشر في أفريقيا ، وليس من المستبعد أن تكون عملية استئناس النباتات والحيوان قد تمت في كل منطقة على حدة دون أن تنتشر من مصر ، ونقول ذلك ، لما يذهب إليه المؤرخون من تهجين الذرة في السودان الغربي حيث يكون نهر النيجر وادياً خصيباً ، تغمره مياه الفيضان ، كما يغمر نهر النيل دلتاه ، أو دجلة والفرات الأراضي التي بينهما ، وكانت الصحراء الغربية منطقة خصبة ، ولكنها جفت خلال

ألقى السنة قبل الميلاد ، وقد كُنت بعد جفافها حاجزاً صعب اجتيازه ما بين الشمال والجنوب . ويرجع المؤرخون تخلف أفريقيا جنوب الصحراء في القرون الأخيرة إلى هذا الحاجز ، ومهما يكن من أمر فإننا نعرف أن صناعة الحديد التي بدأها الآشوريون قد انتقلت - كما يحتمل - عبر الصحراء من قرطاجنة إلى منطقة نُكْ Nok في وسط نيجيريا في حوالي ٣٠٠ سنة قبل الميلاد : أى في الوقت الذي وصلت فيه هذه الصناعة من مصر إلى مدينة مروي التي عند وسط النيل في النوبة ، ومن هذه المدينة انتشرت صناعة الحديد إلى جميع أنحاء أفريقيا ، ويعتبر ذلك سمة رئيسية في التاريخ الأفريقي .

هجرة البانتو :

دهش علماء اللغات العاملون في مجال أفريقيا أمام التشابهات العجيبة في اللغات الأفريقية ، وعلى مساحة واسعة جداً من المناطق الاستوائية وجنوبي أفريقيا ، وذلك في أوائل القرن العشرين ، ثم راحوا يبوبون هذه اللغات ، وتأكدت دهشتهم لوجود تشابهات لفظية وفي المعنى بين لغة البانتو ولغات غربي أفريقيا ، وراحوا يبحثون عن سبب هذا التشابه وهداهم تفكيرهم إلى أن هذا التقارب يمكن أن يكون نتيجة لهجرة قبائل البانتو في زمن حديث من منطقة أساس كانت تجمعهم مع قبائل غربي أفريقيا ، ولما كان عامل الوقت عاملاً هاماً أصبح محط نزاع بين العلماء ؛ إذ يشير المتحفظون إلى أن هذه الهجرة قد تكون قد تمت قبل ٢٠٠٠ سنة ونحن نسأل : إذا ما كان هذا الأمر صحيحاً فأين هذه المنطقة التي انطلقت منها هذه القبائل ؟ وما سبب الانطلاق ؟ هل هو انفجار سكاني نتيجة إدخال الأسلحة الحديدية

مثل المنجل والقدوم والفأس والبلطة ، أو كان نتيجة تفوق بعض القبائل عسكرياً بسبب امتلاكها آلات الحرب كالأسهم والبلط ؟

والحقيقة أن غالبية الباحثين يرون في الوقت الحاضر أن هجرة البانتو كانت بطيئة نسبياً ، ولم تكن موجة فجائية لقبيلة غزت بها جيرانها ، ومن ثم يمكن القول ، إنها جاءت نتيجة تطور في الزراعة ، وهناك أمر مؤكد بنيناه على الشواهد المتاحة لنا ، وهو أن إدخال صناعة الحديد في وسط وجنوبي أفريقيا قد اقترن هو وهجرة جماعات من الأفريقيين حطوا بهذه المناطق ، ومن المرجح أن يكونوا من قبائل البانتو .

وليس هناك إجماع على المنطقة التي انطلق منها هؤلاء الناس : فمن ناحية نجد المؤرخين الذين يتابعون التحليلات اللغوية التي قام بها جوزيف جرين برج Joseph Greenburg ينادون بأن البانتو صدروا من منطقة Nok في نيجيريا ، وهو رأى حسن نظراً لوجود صناعة الحديد بها مع تطور الأساليب الزراعية وتنوعها مثل الذرة العويجة والحصرم ، ومهما يكن من رأى فإن القبائل المهاجرة كان عليها ولا شك أن تخترق غابات الكنغو وهي غابات يرى كثيرون من المؤرخين أنها صعبة الاختراق ، أما المؤرخون الذين يتابعون التحليل اللغوية للعالم البريطاني مالكم جوثرى Malcolm Guthrie فلا يوافقون على نظرية منطقة Nok ، ومن رأيهم أن منطقة الانطلاق كانت في السافانا بجنوبي الكنغو ، مما يؤيد هذه النظرية إدخال بعض مزروعات جنوب شرق آسيا مثل الموز وجوز الهند من مدغشقر إلى داخلية أفريقيا ، وهناك جهود للتوفيق بين النظريتين المتعارضتين ، ولكن نحن في انتظار نتائج أبحاث جديدة لتحديد منطقة الانطلاق ، وعلى كل فيمكننا أن نشير الآن إلى أن موضوع توزيع

المحصولات الزراعية سواء الأصلية أو الدخيلة هام ودقيق ، ومن الممكن جداً أن نعتبره موضوعاً مستقلاً بنفسه ، ولقد حدث في العصور المتأخرة بعد إدخال أنواع المحصولات الأمريكية مثل البطاطا والكازافا والذرة والفل السوداني في أوائل القرن السادس عشر نتيجة لعودة بعض الرقيق ومعهم بذور هذه المزروعات ، نقول : إن إدخال هذه الأصناف قد أثر في نمو السكان وفي تنوع المحصولات ومن ثم في ازدياد الحركات السياسية .

التجارة :

من الموضوعات الهامة في مراحل التاريخ المختلفة التجارة ؛ إذ نجدها في قرن أفريقيا تساعد على قيام أكسوم Axum وأفول نجم مروى Merowe في القرون الأولى للمسيحية ؛ كذلك نجد التجارة البحرية عبر البحر الأحمر قد أدت إلى ازدهار المدن الإسلامية كعفات وعدل ، الأمر الذي لم يرض به البرتغاليون ، فراحوا يهاجمون هذه المدن الإسلامية على الساحل الشرقى ؛ كذلك نجد رياح (المنسون) المنتظمة قد ساعدت على تعزيز الصلة بين شرق أفريقيا والشرق الأوسط وبين شرق أفريقيا والهند منذ القدم ، وفي أيام الرومان قامت المدن ينافس بعضها بعضاً من أجل امتلاك أو الاستحواز على تجارة الذهب والعاج ، بل إنها راحت تحارب البرتغاليين في القرن السادس عشر من أجل التجارة ، وفي وسط أفريقيا نجد الطرق التجارية تنطلق من منطقة كاتنجا ، حيث مناجم النحاس التي جذبت إليها الاستعماريين في العهود المتأخرة ، وفي غرب أفريقيا كان للتجارة أهمية كبيرة : فكان الأفريقيون يقايضون ملح الصحراء والبضائع المصنوعة في شمال أفريقيا بالذهب ومنتجات الغابات ، وقد اهتمت الدويلات

الكبيرة والصغيرة بالتجارة التي كانت حجر الأساس في سياسة هذه الدول ، فعملت على أن يستحوذ رعاياها على التجارة وينتفعوا بأرباحها ، وعلى طول الطرق التجارية انتقلت الحضارة كما انتقل العلم ، كذلك انتقل الإسلام ؛ ولهذا نجد المؤرخين لهذه المناطق يهتمون بوضع خطط للتجارة في الأوقات المختلفة مع تسجيل نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

بناء الدولة :

وترتبط التجارة ارتباطاً وثيقاً وظهور الدول والأنظمة السياسية المركزية التي تخلق أساليب جديدة لحكم الشعوب المختلفة الجنسية ، ونحن إذا ما بحثنا مثلاً عن النماذج الكثيرة لتكوين الدولة في أفريقيا نجد المؤرخين يهتمون بتقويم أنواع الحوافز الخارجية ، ثم يبحثون : هل هناك حوافز داخلية أو أنظمة سياسية استعارها شعب الدولة من الخارج ؟ وإذا ما تأكد لهم ذلك أخذوا يبحثون من أين جاءت هذه النظم ؟ وما التعديلات المحلية التي أدخلت عليها ؟ وهل كان هناك تحدد خارجي على هيئة عدوان عسكري أو نكبة طبيعية ؟ وما أثر البيئة المحلية ؟ ولنضرب مثلين :

الأول : مملكة اللوذي Lozi التي في سهل الزنيزي ، حيث مستوطنات على المرتفعات تكون فيما بينها وحدات سياسية فرعية إلى جانب الجهود المنظمة لشعوب هذه المستوطنات : بمعنى كيف يتصرفون كجماعات عندما يبدأ فيضان النهر ؟

والآخر : المستوطنات التي على سفح جبل كلمنجارو حيث يزداد معدل سقوط المطر وحيث التربة خصبة بشكل كبير حتى إنها جمعت

إليها عدداً هائلاً من السكان لهم سمات ثقافية متشابهة ، ولكنهم يختلفون سياسياً في جماعات متنازعة متبارزة تفصل بينها الأخاديد التي في سفح الجبل .

ثم ما الأساليب التي لجأ إليها قادة الشعوب سواء كانت مبتكرة أو مستعارة لخلق نوع من الولاء الجديد والطاعة للدولة ؟ فمثلاً في مرتفعات بيرى Pare بتانزانيا حاول الزعماء تحويل السلطة الدينية وخاصة تلك التي تتعلق بسقوط المطر إلى سلطة سياسية عن طريق خلق مراسم دينية قومية جديدة ، وكذلك راح جنود الإرساليات في كثير من أنحاء أفريقيا يساعدون على تنصيب حاكم مركزي له سلطة تعسفية استبدادية على رعاياه ، ولقد تفرعت الدراسات الخاصة ببناء الدولة إلى دراسات عدة مثل التنظيمات العسكرية والتنظيمات الفنية ، وأصبحت النواحي العسكرية والفنية موضوعات فرعية هامة في البحوث الأفريقية الحديثة ، وبالمثل أدت القراءة والكتابة كما أدت البيروقراطية دوراً بارزاً في البحوث الحديثة ولا سيما في غربي أفريقيا ، وقام الأستاذ ولكس Wilks بدراسة شاملة في مناطق الأشتى قبل احتلال البريطانيين لها للتعرف على أثر البيروقراطية ، وعلى طريقة تكوينها ، مبتدئاً بالموظفين الذين يختارهم رأس الدولة مع تحليل اختصاصاتهم ، وكيف يهتمون بالسلطة والرياسة متغلغلاً في التقسيمات النوعية للإدارة طبقاً لوظائفها الحقيقية ؟ وأخيراً درس نظام التوظيف المدني مع تحديد شخصيته ومزاياه وعيوبه ، ومما لاشك فيه أن أبحاثاً في نظام البيروقراطية الأفريقية سوف تظهر إذا ما وجدت مصادر إنسانية أو وثائقية يمكن الاعتماد عليها .

ومن بين الموضوعات الخاصة بتكوين الدولة تلك التي تركز على تطوير الدول المتفرنجة أو التابعة للأوروبيين في القرن التاسع عشر والتي يطلق عليها أحياناً الإمبراطوريات الثانوية ، والواقع أن هذه الدول كانت تدين ببقائها إلى قوة جديدة تتمثل في تلك الأسلحة الغربية أو تمتعها بالإدارة الغربية ، أو أى ميزة مستعارة من الخارج ، وعلى الأخص من أوروبا ، وبعض هذه الدول كانت تتلقى معونات من الدول الأوروبية كباسوتولاند في جنوبي أفريقيا ، وبوجندا في شرقي أفريقيا ، وأبيوكوتا Abeo Kuta في غربي أفريقيا ، وهذه الإمبراطوريات الثانوية الصغيرة قد أنهى أمرها بدخول الاستعمار الأوروبي .

تجارة الرقيق :

ومن الموضوعات المحببة لنفوس المؤرخين تجارة الرقيق ، فقد راح ضحيتها ملايين من الأرواح وانتزعت ملايين أخرى من أوطانها لترمى في أرض جديدة . وهذه التجارة استمرت مدة طويلة ، ولها آثار وذيول ومضاعفات ، ومن العجيب أننا من الناحية العلمية نجد أن ما نشر عن تجارة الرقيق كان مجرد قشور ، ولم يتغلغل الكتاب الكثيرون الذين تناولوا هذه التجارة إلى أعماقها ، بل نجد الكثير من الكتب تردد نفس الموضوعات التي تناولتها غيرها مرة واثنين وثلاثاً دون أن تضيف معلومات جديدة ونفس هذه الكتب تناولت بالتفصيل ما تحمله زنوج أفريقيا من عذاب وآلام وما أنزله الأوروبيون بهم من فظائع وشرور وآثام : وقد حاولت أن تتغلب على عقدة الذنب وتعيد التقديرات التي سبق نشرها بشأن الموتى والأحياء الذين نقلوا

من أفريقيا إلى الأمريكتين ، ومن ذلك أن الكتب الأوربية الحديثة تحاول خلق بعض المعاذير للتقديرات التي تناولت تجارة الرقيق لتقلل من مسئولية الأوربيين تجاه الفظائع التي نزلت بالأفريقيين بالادعاء بوجود عادة استرقاق الأفريقيين بعضهم لبعض !

وحتى نكون عادلين في حكمنا نشير إلى أن المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة متعمقة للرقيق من الصعب جمعها أو العثور عليها ، مثلها في ذلك مثل بعض الموضوعات الأخرى التي تهتم أفريقيا .

ولقد بذل فيليب كيرتن Philip Curtin وجان فانسينا Jan Vancina الأستاذان بجامعة وسكونسن Wisconsin جهوداً جديدة للوصول إلى العدد الحقيقي بقدر الإمكان للرقيق الذي شحن من أفريقيا والمناطق التي صيد منها في كل عصر من العصور خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، ويبدو من دراستهما الأولية أن هناك بعض الخلاف في الأرقام ، بين ما خرج به فانسينا، وما نشر من قبل ، وخاصة الكتابة الدعائية التي كانت تحاول الاعتذار عن فظائع الأوربيين علماً بأن هذا الموضوع يثير في الوقت الحاضر شعوراً من الكراهية تجاه المستعمرين لا مزيد عليه ويدينهم إدانة أعظم ! والواقع أننا نجد بعض المشتغلين بالشئون الأفريقية الذين يحاولون بحث موضوع تجارة الرقيق يعالجونه من نواح جديدة : فهناك الكثير الذي يجب أن نعلمه عن نظام الرق في أفريقيا ، ثم ما تأثير الرق بالنسبة لتكوين الدولة وانهارها؟ وما الأثر الاقتصادي لانتزاع أعداد من الناس من قراهم ثم جمعهم في مناطق جديدة ؟ وما أثر احتكاك الثقافات الأفريقية المختلفة التي كانت منفصلة بعضها عن بعض عندما تجمعت في العالم الجديد

وتبادلت فيما بينها المعلومات والسلع ؟ ولقد جمع كارل بولان Karl Polanyi دراسة اقتصادية عن تجارة الرقيق في داهومي أظهر من ورائها ضمن ما أظهر أن قسماً كبيراً من أسرى الحروب قد استخدم لزراعة الأراضي في داهومي . وإنتاج زيت النخيل . كما أظهرت دراسته كيف أثرت التجارة الخارجية على التجارة الداخلية ؟ وكيف حلت النقود محل وسائل المقايضة التقليدية ؟ وعند دراسة موضوع الرقيق يجب أن نتمعن في أعمال بعض الخونة المأجورين من بين هؤلاء الذين عادوا من البرازيل ، ومن جزر الهند الغربية ، واستغلهم البيض فعلا كوسطاء لجمع الرقيق في سيراليون أو في بلاد البورينا ، وفي أعمال هؤلاء الذين حملوا راية التغير الاجتماعي والاقتصادي والتقدم .

الإسلام :

أسفرت الدراسات التي تمت في غربي أفريقيا في شأن التجارة ، وكيفية بناء الإمبراطوريات عن ثروة هائلة من النصوص العربية والهوسا لها علاقة بالمسائل الإسلامية على مدار التاريخ ، بل تفتقت هذه المنطقة عن معلومات عجيبة . وكنوز من المعرفة ، وقدّر معهد الدراسات الأفريقية في غانا عدد المخطوطات التي لم يتم فحصها بما لا يقل عن ٢٠ ألف مخطوط عن تاريخ غانا : منها ٥٠٠ مخطوط تم تبويبها ، وهناك وثائق حديثة عن جهاد قبائل الفولاني في أوائل القرن التاسع عشر بشمال نيجيريا منها ٣٠٠ مخطوط وهي الآن تحت تصرف الأساتذة لدراستها : وهذه الثروة الهائلة من المعلومات تسمح بإجراء بحوث في كثير من المجالات الاجتماعية والسياسية ، وفي انتشار الإسلام في غربي أفريقيا وفي آثاره ؛ كما أن الوثائق

التي اكتشفت تعتبر حديثة لم يبحثها أحد من قبل ، ولعل أقدر من يقوم
ببحثها وتقويمها المتخصصون في دراسات الشرق الأوسط من العلماء العرب
إذ أن العلماء الأوربيين المتخصصين في الشؤون الإسلامية لا يهتمون
بما حدث في أفريقيا ، ما عدا مصر ، ويعتبرون جميع المناطق خارج
مصر على هامش الثقافة الإسلامية الحقيقية ومن ثم لا تعتبر هذه المناطق
في نظرهم مجالا مثمراً للبحث والدراسة .

ويبدو أن الاهتمام يتجه في الوقت الحاضر نحو حركات الإصلاح
الدينية في القرن التاسع عشر ، وقد يرجع ذلك إلى أنها أخذت شكلا
درامياً : أولاً لأن لها مغزى كبيراً وتؤثر على مسائل متعددة ، كما أنها مسجلة
بوثائق مبهمة ومعروفة ، وهي كحركات إصلاحية تؤثر كل التأثير في
المجتمع بنواحيه المختلفة ، ويقول الأستاذ H. F. C. Smith بجامعة أحمدو
بيللو في نيجيريا : إن هذه الحركات قد أدت إلى نهضة أدبية في منتصف
القرن التاسع عشر بالسودان الأوسط .

التاريخ الاجتماعي والثقافي :

إذا ما كان هناك موضوع هام من الموضوعات الإسلامية فلا بد أن
تكون له نتائج هامة في إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية ، وخاصة إذا كان
هذا الموضوع أو الموضوعات يشد انتباه المؤرخين الأفريقيين نحو مسائل
مشابهة ، أو إلى عصور مختلفة بمعنى أن يحفز الموضوع هؤلاء المؤرخين
على بحث أعمال التبشير وانتقال الأفريقيين من دين إلى دين ونشر العلم
أو القراءة والكتابة وإحداث تغيرات في الحياة كما حدث في مملكة الكنگو
خلال القرن السادس عشر ، أو كما حدث في كينيا خلال القرن العشرين ،

والواقع أن عملية التبشير بالمسيحية وإن لم تصادف النجاح الذى صادفه الإسلام فى أفريقيا أو عمليات إسلام الأفريقيين، على يد الأساتذة والفقهاء أو التجار أو عمليات التبشير الحديثة - كل ذلك يدعو إلى البحث والاستقصاء ولا يقف البحث عند انتشار الديانات السماوية ، بل يجب أن يمتد إلى اعتناق ثقافة قبائل المساي Massai مثلا ، أو امتداد نظام التسليح الذى تتبعه قبائل الكوكوبو وناندى فى كينيا ، أو انتشار مراسم نتيى Ntemi فى شمالى تنزانيا أفريقيا كانت دائماً أبداً أبعد عن أن تكون بحيرة راكدة لما يجرى بها من تغيرات اجتماعية مستمرة فى عصور ما قبل الاستعمار الأوروبى ، وليس ذلك غريباً ؛ فنحن نشاهد اليوم تحولاً سريعاً نحو الثقافة والمدنية الغربية ، بل أثبتت البحوث الحديثة أن الحياة الأفريقية أخذت تتجه عن اختيار إلى طرق الحياة الغربية فى المعاملات دون الأديان .

ومجالات البحث الميدانى فى النواحي الاجتماعية والثقافية والتاريخية تتفاوت من تسجيل السير وتاريخ الأشخاص والتغيرات التى طرأت على العقائد وطرق الحياة إلى دراسات فى التغيرات الدستورية ؛ فالأبحاث التى قام بها جيمس جراهام James Graham فى تنزانيا عن هجرة العمل والعمال والمحصولات النقدية ، وتقبل أو رفض مشروعات الاستعمار الزراعية - تعتبر من الأبحاث الأساسية فى مجالات البحث . كذلك سوف تستمر مشروعات تنمية الريف فى عدد من الدول الأفريقية والأبحاث الاجتماعية والثقافية ، وتزداد فى السنوات المقبلة ، فهذه الموضوعات موضع اهتمام وتحدٍ للباحثين فى التاريخ الأفريقى .

المقاومة والثورة وسياسة البقاء :

كان من المنتظر أن تؤدي حركات التحرير والاستقلال في منتصف القرن العشرين إلى تشجيع الدراسات في مجالات التحرر أو الدفاع عن السيادة الأفريقية ضد العدوان الاستعماري ، وبالمثل فإن أصل الوطنية الحديثة يرجع إلى ثورات سابقة واحتجاجات ومظاهرات قام بها أسلاف الأفريقيين الحاليين ، وسوف تسفر الدراسات في تاريخ الحركات الوطنية عن أمور في غاية الأهمية تكشف لنا تصارع القوى والأهداف والأطماع والآمال .

ومن المسلم به في الوقت الراهن أن مقاومة الأفريقيين الأخيرة لأعمال الغزو الأوربية والثورات العامة التي شهدتها العهود الأوربية الاستعمارية لم تكن مجرد ردود فعل للغزو الأوربي ، بل كانت انتفاضات ملؤها العنف والغضب ضد أضرار هائلة ، ومن سخط الإداريين الاستعماريين أن يدعوا في تعرضهم لهذه الانتفاضات : إن الأفريقيين يحاولون بانتفاضاتهم الدفاع عن شيء افتقدوه أو الوقوف ضد أمور فرضت عليهم فرضاً ؛ فهذا مسلم به ، ولكن من الحق أن يدعوا بأن الدافع إلى هذه الانتفاضات مطامع أنانية لقلة من رؤساء القبائل المتأخرين والسحرة والمشعوذين ، أو جماعات من المهرجين ، في حين أثبتت الدراسات الحديثة كتلك التي قام بها ترانس رانجر Terence Ranger في عام ١٨٩٧ ، في شأن ثورة روديسيا ، وجون إلفي John Illife في عام ١٩٠٥ ، بشأن ثورة ماجي ماجي ضد الألمان في شرق أفريقيا أن أعمال العنف والضغط

التي زاو لها المستعمر كانت السبب في هذه الثورات ، بل راحت هذه الأبحاث تتعمق في أسباب الثورات حتى اكتشفت التركيب السياسي للثورة وتعقيداتها ، فأشارت إلى وجود دوافع عدة تبرز بعضها وبعض ، وإلى منافسات داخلية بين الأفريقيين ترجع إلى ما قبل الاستعمار . وكان رؤساء هاتين الثورتين من رجال الدين الذين لم يزاولوا سلطة سياسية والذين كان مركزهم الروحاني يسمو بهم عن الهبوط إلى مدارك الانقسامات والخلافات المحلية ، وكان من الطبيعي من هؤلاء الزعماء الدينيين أن يلتجئوا إلى القوى السحرية لتساعدهم على طرد الأوربيين الدخلاء .

وفي نفس الوقت كان هناك فريق من الثوار يتطلع إلى اقتناء بعض ثروات الأوربيين أو احتلال مراكزهم ، وهذه تطلعات في جميع الثورات حتى في أزماننا الراهنة .

وليس معنى الثورة أو مفهومها أن تنكر الظروف الراهنة وتطالب بالعودة إلى ظلال الماضي ، ومع ذلك فالماضي هام بالنسبة للثوار ، فقد قادها زعماء روحانيون لا تشوبهم شائبة ، ولم تمسهم المخازي السياسية والعسكرية التي حاكها الأوربيون .

هذا وعندما غالى الاستعمار الأوربيون في طلباتهم الاقتصادية وأثقلوا كاهل الفلاحين والزارعين الذين لم يكونوا قد تأثروا حتى الآن بتغير السلطة في قمة الهرم - كانت النتيجة ثورات عارمة قام بها السواد الأعظم من الشعب يسيرها ويديرها زعماء روحانيون .

وتدور في الوقت الحاضر أبحاث هامة في بعض الثورات المشهورة وشبه المشهورة ، كما تجري دراسات في انضمام بعض الأفريقيين عن قصد

إلى سلطات الاستعمار ضد إخوانهم وأبناء بلدتهم وإن تكن هذه الدراسات الأخيرة لا تزال في المهد ، وهناك كثير من الحالات التي فضلت فيها القيادة الأفريقية المستولة في بلدها التعاون مع الاستعماريين الغزاة ، ووجدت في ذلك منفعة لها ، وخاصة إذا ما كانت هناك منافسات أو منازعات محلية في نفس المنطقة . هذا ولا ننكر أن الدوافع الشخصية والمطامع الذاتية أدت أيضاً دورها داخل القبيلة الواحدة ، وكان من السهل على الاستعماريين أن ينحوا رئيس أى قبيلة ، ويعينوا بديلاً عنه عن طريق الخديعة والإيقاع بين زعماء القبيلة الواحدة ، ولكن ما كان يستطيع الزعيم الجديد أن يحكم مدة طويلة دون أن ينجح في اكتساب حب شعبه وتأييده ، وحتى يكتسب هذه المحبة يجب عليه أن يتظاهر بأنه يخدم مصالحهم المباشرة والبعيدة ، وهذا ما نسميه بسياسة البقاء ، وهي سياسة اتخذت لنفسها أنماطاً وأشكالاً عدة .

هذه بعض الموضوعات أو السمات التي انبثقت عن الأبحاث الحديثة في تاريخ أفريقيا ، وهي أبحاث تتطلب أموالاً ونفقات كبيرة إلى جانب إمكانيات فنية حديثة ، ولقد خصصت بعض الدول الكبرى وأهمها أمريكا أرصدة كبيرة ، ومن ثم أخذت قارتنا تكشف عن تاريخها القديم شيئاً فشيئاً ، مما قد يؤدي إلى إعادة توجيه الأبحاث والموضوعات وإلى تفهم جديد لتاريخ القارة .

الباب الثاني

الإمبراطوريات وتكوين الدولة دراسة في الدول الأفريقية

ليس من السهل في دراستنا للدول الأفريقية أن نلجأ إلى التعميم عند معالجة التاريخ السياسي لأفريقيا المدارية قبل الغزو الأوربي بنحو مائة سنة ، برغم أن كثيرين من الدارسين حاولوا استخلاص بعض خصائص ومميزات للنظم السياسية التي كانت قائمة ووضعها في أبواب ، أو وضع هذه المجتمعات الأفريقية في مجموعات أو تقسيمات تتميز بها عن غيرها . ولقد حاولت مدرستان معالجة تبويب المجتمعات والنظم السياسية الأفريقية في العهد الأخير ، وتنتمي المدرسة الأولى إلى الماركسية ، أما المدرسة الأخرى فتتنتمي إلى غير الماركسيين . ويرى الماركسيون أن المجتمعات الأفريقية قد تطوّرت كما تطورت المجتمعات الأخرى من المجتمع البدائي إلى القبلي إلى مجتمع العصور الوسطى ، ومع كل تطور تطورت أساليب الإنتاج ، وهذه النظرية تفرق لنا بين الدولة والأمة : فالدولة هي التي فيها الهيكل الاجتماعي ، والأمة هي التي لم يتكوّن فيها بعد هيكلها الاجتماعي ، وأن الدولة تصبح كائناً يحمل هذا الاسم عندما تؤدي عملية سوء توزيع الملكية إلى تنازع بين الطبقات ، وقد قامت المدرسة الماركسية في العهد

الأخير بوضع المجتمعات الأفريقية النامية التي تعتبرها أمة : أى قبل أن تصبح دولة فى باب الاستبداد الشرقى ، وتعتبر هذا الاستبداد نظاماً سياسياً يمت إلى النظرية الآسيوية فى الإنتاج ، وهذه النظرية الماركسية موضع شك كبير ، وهى فى حاجة إلى بيانات ومعلومات تعزز ما ذهبت إليه .

أما النظرية غير الماركسية فتقوم على دراسات فى علم الإنسان من الناحية السياسية ، وقد حاولت النظرية غير الماركسية إيجاد أنواع لنظم سياسية تغطى النظم الأفريقية المختلفة والمتشعبة ، ونستطيع أن نستشف بعض الاتجاهات من المحاولات التى قامت بها هذه المدرسة فى تعريف الفترة الانتقالية لأى تركيب اجتماعى متعدد الشرائح والطبقات إلى التركيب الاجتماعى الموحد . كذلك يمكن إثبات وجود صلة أو ارتباط بين أنواع السلطات السياسية : كالنوع الذى يقوم على القرابة الأسرية والنظم السياسية المشابهة مثل الدولة المتعددة الطوائف والدولة الهرمية والدولة الرئاسية . واتجهت الدراسة فى بعض الأحيان نحو المشاهدات ، وقد يكون فى ذلك بعض الخطأ : مثل ما يقال من أن الدولة المتعددة الطوائف التى تقوم على تجمعات سكانية يربطها نوع من الولاء الأسرى هى أقل استقراراً من الدولة الموحدة التى تقوم فيها السلطة السياسية على عناصر أخرى كالثروة أو تركز السلطة السياسية أو الاهتمام بالسلطة الدينية ، كما أن تنوع الدول الأفريقية الإدارية يجعل وجود مثل هذه الأنواع أمراً مشكوكاً فيه .

ولن نحاول هنا أن نتعرض للدول الأفريقية ، فمثل هذا العمل سيؤدى بنا إلى سرد مجموعات من الأسماء والتواريخ والأماكن ولكل ثقافته وسياسته

ونظمه وإنجازاته الاقتصادية ، ولكن يهمننا أن نصف ونحلل عملية الاستمرار السياسي التي نجدها داخل نطاق منطقة جغرافية محدودة ، وليكن السودان الغربي : أى المنطقة التي فى غربى أفريقيا جنوب الصحراء وشمال الغابات الاستوائية وبين المحيط الأطلسى غرباً وبحيرة شاد شرقاً ، وذلك فى الفترة ما بين القرن الثالث حتى القرن السابع عشر ، وهذه المنطقة الواسعة المزدهمة بالسكان تعرض لنا درجة كبيرة من الاستمرار السياسى والتطورات التى أدت إلى بناء الدولة .

وهناك مناطق أخرى فى أفريقيا شهدت عملية تكوين الدولة وخاصة فى الكنگو ما بين ١٤٠٠ إلى ١٦٠٠ سنة ، منها لوبا Luba فى نفس الفترة ، ولوذى Lozi فى أنجولا بعد عام ١٨٠٠ وأكسوم Axum بين ١٠٠ و ٧٠٠ سنة بعد الميلاد وكوش Kush ما بين ٨٠٠ قبل الميلاد و ٣٥٠ بعد الميلاد .

تكوين الدولة فى شرق أفريقيا ووسطها :

من أوائل الدول التى ظهرت فى أفريقيا دولة كوش على طول نهر النيل ، ومكانها فى الوقت الحاضر منطقة النوبة فى جنوبى مصر وشمال السودان ، وقد استمرت كوش كوحدة سياسية مستقلة فى القرن الثامن عشر قبل الميلاد حتى بلغت قوتها فى القرن الثامن قبل الميلاد ، وقد تميزت هذه الدولة ببعض المنتجات الزراعية والصناعية ، وأصبحت مركزاً تجارياً وسياسياً ودولياً فى أواخر القرن السابع قبل الميلاد ، وما نعرفه عن دولة كوش Kush أن إحدى الأسر الحاكمة استمرت فى حكمها لها ١٠٠٠ سنة ، وأن شعب كوش

كان يستخدم لغة أدبية تحولت فيما بعد إلى نوع من الكتابة في القرن الثالث قبل الميلاد ، ومن ولاياتها الهامة مروي Marowe حيث قامت بها صناعة الحديد في القرن السادس قبل الميلاد ، ولكننا لا نعرف كيف ظهرت هذه الدولة ، ولا نعرف بالضبط مدى انتشار أفكارها السياسية وتكنولوجياها الصناعية .

وهناك أكسوم Axum في إريتريا الحالية والتي وجدت في القرن الخامس قبل الميلاد ، وهي تبعد عن عاصمة مروي حوالي ٤٠٠ ميل ، وقد وصلت إلى ذروتها الإدارية في القرن الرابع قبل الميلاد ، وكان لها قانونها الإداري ونظمها السياسية والاجتماعية المتقدمة ، وكانت على صلة باليونان وروما ، وعلى الرغم من أن أكسوم غزت كوش لا نستطيع أن نقول إن أكسوم Axum امتداد لكوش ، كما لا نستطيع أن ندعى أن سنغهاي قد ورثت إمبراطورية مالي سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وكل ما نعرفه عن حكام أكسوم Axum أنهم كانوا ابتداء من القرن الرابع من أقباط مصر أو اليعقوبيين ، وأن المسيحية قد أدت دورا في تعزيز بناء الدولة ، كذلك لا نستطيع أن نقول : إن إثيوبيا قد تطورت عن مملكة أكسوم ، وكانت امتدادا لها في كل النواحي .

وذلك برغم ما سجله التاريخ من أن شعب أكسوم Axum لجأ إلى مرتفعات إثيوبيا في القرن الثامن بعد الميلاد بسبب وجود قحط شديد في شرق أفريقيا امتد حتى أوائل القرن السادس عشر . .

هذا وقد سجل لنا التاريخ أنباء المستوطنات العربية والهندية على طول الساحل الشرقي لأفريقيا ابتداء من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر ؛

فهناك مثلاً كلوة Kilwa في تنزانيا الحديثة التي أصبحت مركزاً تجارياً هاماً في شرق أفريقيا في الفترة ما بين القرن الثاني عشر والثالث عشر. وقد امتد عمرها حتى منتصف القرن الرابع عشر، وما من شك في أن العملة التي ضربت في كلوة Kilwa تسبق تلك التي ضربت في الهند وفارس، وأن كلوة Kilwa كانت تتحكم في تجارة المواد الخام ولا سيما النحاس والذهب مما جعل المجتمع في كلوة يتبوأ مركزاً اقتصادياً وسياسياً هاماً. وقد نمت كلوة وبعض المدن الساحلية، وكانت تجمعها بها صفات وخصائص هامة، وما لا شك فيه أيضاً أن الهجرات العربية والهندية وأخيراً البرتغالية قد أثرت في نظام الحكم في كلوة Kilwa والمدن الساحلية الأخرى مثل مقديشو ولامو Lamu ومبسا، ولكن هناك قحطا في المعلومات المكتوبة عن ساحل أفريقيا الشرقي حتى القرن الرابع عشر.

وهناك زيمبابوي Zimbabwe في رودسيا الحالية حيث آثار كثيرة، ويظن المؤرخون أنها كانت تمثل دولة قوية في القرن الثاني عشر حتى القرن التاسع عشر، وأن مدينة زيمبابوي Zimbabwe كانت عاصمة إمبراطورية كارانجيا Karangh التي كانت تمتد من زيمبابوي Zimbabwe حتى ليمبوبو Limpopo، وتضم بين جناحيها مناجم الذهب الشهيرة، وعلى الرغم من أن الحفريات الأخيرة لا تدلنا بصفة قاطعة على وجود مجتمع متقدم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فإن التاريخ المروي والملاحم والقصص التي كان يرددها البرتغاليون الأوائل الذين زاروا هذه المنطقة تدل على أنه كان بها نظام سياسي مركزي، ومع ذلك فنحن في حاجة إلى معرفة الكثير عن طبيعة هذا النظام.

ويجب ألا ننسى الكونغو وأنجولا الحالية وكانتا دولتين كبيرتين ، وكان لهما نفوذ كبير نتيجة اتصالهما بالبرتغاليين . على أن هذا الاتصال أدى إلى انحلال الدول الأفريقية في حوض الكونغو الجنوبي ، ولم يترك لنا التاريخ وثائق بنظم الحكم في هذه الدول ، على أن التاريخ المروى والملاحم التي تم جمعها في السنوات الأخيرة قد أطلعتنا على بعض نواحي هذا التاريخ .

أسس تكوين الدولة :

وهناك بعض أسس واضحة لا يتنازع فيها اثنان تحدد لنا مدى أهمية الدولة ، وقد يصلح بعضها لأن يكون شرطا من شروط قيام الدول ، ومنها حجم السكان ومساحة البلاد والفترة التي أمضاها الشعب منذ استقراره في هذه المساحة ، ثم تطوره ومدى تقبله للأساليب السياسية والتنظيمية للحكم ، ومن بين المؤثرات الهامة الأخرى التي تجب مراعاتها عند استعراضنا بعض الدول التي قامت في القرن العشرين بالحزام السوداني ، الدرجة التي استطاعت بها دولة من الدول أن تحل محل دولة أخرى ، وأن تشغل مكانتها ووسيلة ذلك ؛ بمعنى استمرار التنظيمات السياسية والإدارية واعتبارها سمة من سمات هذا الشعب .

ونستطيع أن نضيف شرطا جديدا وهو تأثير النظم السياسية على سلوك الشعب في الدولة ، وسنحاول الآن أن نفحص نجاح الجماعات الحاكمة في أن تخلق بين مواطنيها ورعاياها نوعا من الشخصية المتميزة سواء عاد هذا التمييز على الدولة أو على الشعب نفسه ، وقد يلقي ذلك بعض الضوء على بعض المسائل التي نجابهها الآن مثل : هل يا ترى كان لماندى Mandi

« مالى » بعض السلطة ، وخاصة حقها فى استدعاء رعاياها المنتشرين فى غربى أفريقيا بعد مرور أربعمئة سنة من اختفائها كتنظيم سياسى كبير موحد ؟ وهل كان رعاياها المنتشرون فى الخارج يشعرون بالانتماء إليها ؟ والجواب عن ذلك أنها احتفظت بهذا الحق أو على الأقل كان لها تأثير على رعاياها وإن يكن من الصعب تقويم فاعلية هذا التأثير . ولا بد من أبحاث إضافية فى هذا الموضوع ، وربما لا تكون اللغة عنصرا هاما لقيام الدولة ؛ بمعنى أن الأسرة الأولى التى أسست خلافة سكوتو التى هى الآن فى شمالى نيجيريا وهى أسرة عثمان بن فوديو « عثمان دان فوديو » ثم ابنه محمد بللو ثم أخيه عبد الله - قد تركت لنا أكثر من ثلثمائة كتاب أو مقالة باللغة العربية التى كانت لغة الطبقة الحاكمة يعالج بعضها المصاعب التى واجهتهم فى محاولتهم إنشاء دولة جديدة ، وقد درج على خطاهم أتباعهم ومن جاء من بعدهم من أولادهم ، وقد دلتنا هذه المقالات على إحساس الشعب بوحدة المصير والقومية . وإذا ما كانت هذه المصادر معززة بملاحم شعبية محلية أو برواة ذكروها فى أشعارهم فإن الدولة محط البحث تدخل فى باب الدول الهامة التى تكونت .

وعلى الرغم من وجود هذه المصادر المكتوبة فإن كتب التاريخ الأفريقية الحديثة لا تعرض لنا تاريخ السودان الغربى بالتفصيل ؛ لأن مؤلفيها من الأجانب أو لعل المؤرخين سواء كانوا أفريقيين أو غير أفريقيين قد أحجموا عن القيام بأبحاث فى أعمال لم يتعرض لها المؤرخون الأوروبيون ، وكأن ما ورد فيما كتبه المؤرخون الأوروبيون ترخيصا لمن جاء بعدهم من مؤرخين أفريقيين وغير أفريقيين ليتناولوه وحده بالبحث فى حين أن الواجب يقضى

بأن تتناول السمات والأحداث غير المتصلة بأوروبا بالبحث العميق ،
ومهما كان السبب فإن هذا الإهمال قد أدخل بسرد التاريخ الأفريقي ،
وأدى إلى عدم تقدير المؤثرات الحاسمة في نظم الدولة الأفريقية ، ونحن
سنعالج هنا ناحية لم يطرقها النفوذ الأوربي حتى ثمانين سنة مضت ،
ومحاولاتنا تعتبر محاولة صغيرة لتصحيح بعض الوقائع
إننا نرى أن هناك شروطاً أساسية يجب توافرها في أبسط المجتمعات
الأساسية . وهي :

(أ) وجود حاكم للدولة ، وقد يكون حاكماً مفرداً أو جماعة على
حسب نظام الحكم .

(ب) وجود رعايا لهذا الحاكم .

(ج) وجود أهداف وحوافز للحاكم والمحكومين متناسقة في غالبيتها .
(د) وجود نظام يستطيع عن طريقه الحاكم تنفيذ أهدافه دون أن
يكون هناك إحباط لأهداف المحكومين بشكل يجعلهم يسحبون ولاءهم له ،
أو يتمردون عليه عند مباشرته سلطته .

وهذا الشرط الأخير يعنى في الواقع وجود نظام سياسى أو منظمات
سياسية لها وظائف كائى منظمات فى أى تجمعات سكانية علماً بأن هذه
الوظائف قد تختلف من وقت إلى وقت ومن مكان إلى مكان فى بعض
الأحيان .

وسنبحث هذه العناصر فى النظم السياسية بالسودان الغربى فى فترة
ألف سنة مستخدمين المصادر التاريخية التى لها عمق واتساع وتفاصيل مع
الاهتمام باستمرار وتطور التنظيمات السياسية التى نبحثها عند تعرضها للتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنهتم أول ما نهتم بموضوع قيام السلطة
وشرعيتها واستمرارها .

السودان الغربى :

نعنى بكلمة السودان عامة تلك المنطقة التى يبلغ اتساعها ثلاثة آلاف
ميل مربع ، وتمتد من ساحل المحيط الأطلسى شرقا إلى مرتفعات إثيوبيا
غربا ، وهى بين الصحراء شمالا والغابات الاستوائية الممطرة جنوبا . وتعتبر
بحيرة شاد منطقة وسطا تقسم هذه المساحة إلى شرق وغرب ، أما منطقة السودان
الأوسط فتشمل بحيرة شاد بصفتيها .

والسودان الغربى بهذا المفهوم يمتد من ساحل السنغال حتى حدود
نيجيريا الشمالية ، ونقطة ارتكازه هى السنغال وحوض نهر النيجر الأعلى
والأوسط ، وعندما نتحدث عن السودان الغربى فإننا نعنى هذه الحدود
وإن أشرنا فى بعض الأحيان إليه بالسودان الأوسط . وتلاحظ عدة عناصر
تحدد لنا السودان الغربى باعتباره مهدا للحضارة قد ينافس حوض النيل
أو حوض نهر يانجتسى أو دجلة والفرات فى تأثير كل منها على تطور النوع
البشرى .

السودان الغربى قد سكنه الإنسان منذ العهد النيلى ، واستطاع أن
يوجد تجانسا ثقافيا نسبيا ويخلق شعورا مستمرا بوحدة التاريخ ، ونلاحظ
أن القحط الذى حط بالمناطق الزراعية الصحراوية ما بين ألفى سنة إلى
(٥٠٠) سنة قبل الميلاد قد أدى إلى ظهور الصحراء كما نعرفها اليوم ،
كما أدى إلى حدوث هجرات متتالية ، ومن ثم امتزاج واتصال بين الشعوب

المستقرة والشعوب الرحالة أو بين الرعاة والزارعين ، وكان هذا الاتصال ملحوظاً في الفترة من القرن الثالث حتى القرن السابع عشر بعد الميلاد ، ومما لا شك فيه أن التغيرات البيئية في هذه المنطقة وهجرات الشعوب الناتجة عنها قد أثرت في الوحدات السياسية الكبيرة التي كانت قد استقرت .

وهناك من الآثار ما يدلنا على أنه كانت هناك حضارة في السودان الغربي منذ زمن سحيق ، منها وجود أدوات وأسلحة من الحديد تم صهرها محلياً ، ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانت هذه المنطقة تعتبر الرائدة في إنتاج الحبوب وفي استخراج الذهب ، مع ندرة شديدة في الملح ؛ مما أدى إلى قيام حركة تجارية واسعة النطاق في السنوات الأولى بعد الميلاد ، وكان السودان الغربي منطقة تطورت فيها الحياة الحضارية والزراعية ، بل كان هناك فائض في الحاصلات يكفي استهلاك المدن ، ويكفي تبادله مع بقية شعوب القارة ، وذلك في القرن الثامن بعد الميلاد ، وهي الفترة الأولى التي عثر العلماء لها عن وثائق تاريخية . وفي خلال الخمسمائة سنة التالية استمر التقدم في السودان الغربي حتى أصبح تطوراً من الدرجة الأولى في إمبراطوريات غانا ومالي وسونغهاى قبل الاستعمار الأوربي .

تأسيس السلطة وشرعيتها في السودان الغربي :

ليس لدينا من الوقت ما يسمح بالإفاضة في أصل الدول التي نشأت في السودان الغربي والأسر التي حكمته برغم أن الوسائل التي يمكن عن طريقها تحديد وتاريخ الأسر الحاكمة مشوقة كل التشويق ؛ فهي مستقاة

أساساً من التقاليد الشفهية التي تتناقلها جماعات متخصصة من المنشدين أو المؤرخين الرسميين الذين يحفظون التاريخ ويروونه بطريقتهم الخاصة . وقد أشار أحد هؤلاء الرواة إلى مهنته فقال : « بدوننا يطوى النسيان أسماء الملوك ؛ فنحن ذاكرة الإنسان ، وأنا أعلم الملوك التاريخ ، تاريخ أجدادهم حتى تخدمهم أفعال أسلافهم كقدوة لهم ، فالعالم قديم ، ولكن المستقبل ينبثق من الماضي ، لقد عرفت أصل مالى وفنون الرواية وأينا ذهبت أستطيع أن أرى ، وأن أفهم ما كان يلقنى إياه أساتذتى ، ولقد أقسمت بين أيديهم قسماً مغلظاً أن أدرس ما يجب أن يدرس ، وأن أخفى ما يجب أن أخفيه » .

والواقع أننا نجد أن التقاليد الشفهية تميل إلى إظهار أو توضيح بعض الأحداث وتسهيل إدراكها كما وقعت فى الماضى البعيد ومست عددا من الناس لا بطلا واحدا تتجمع فيه البطولة ، وقد درج المؤرخون على الاعتماد على الرواة فى استقراء تاريخ الجماعات المهاجرة فى بقاع غير مسكونة واستيلائهم أو تقبلهم سلطة الحكم على الجماعات الأصلية المستقرة ، أو التحول التدريجى من المجتمعات غير المستقرة كالرعاة إلى المجتمعات المستقرة علما بأنها عادة ما تروى وكأنها حدثت فى عهد ملك واحد فقط ، وهناك وثائق قديمة بالعربية تتناول نشأة الأسرة الأولى فى دولة غانا ، وهذه الوثائق تردد هذه التقاليد الشفهية ؛ كما نجد فى بعض المخطوطات وصفا جامعا لمثل هذه الأحداث .

وسندرس الآن الوسائل التي اتبعت فى تقنين السلطة بالسودان الغربى ، وبهذه المناسبة نشير إلى أن نظام الملكية كان له دور هام على مدار التاريخ

ما عدا بعض الحالات ؛ فقد اتخذت النظم السياسية المركزية في أفريقيا شكلا ملكيا اتبعته ولايات السودان الغربي ؛ كما أن الدول الإسلامية التي نشأت في السودان الغربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت تميل إلى النظام الجمهورى الديمقراطى ، ومن ذلك ولاية فوته تورو Futa Toro على أن التعاليم الإسلامية التي تؤكد سيادة حكم الجماعة لم تكن قاطعة بالنسبة لشكل السلطة السياسى في إمبراطوريات العصور الوسطى ، ونحن إذا ما نظرنا إلى وظيفة الملك بعيدا عن سلطانه ولو بصفة مؤقتة - نجد أن البلاط الملكى كان يشغل منزلة تؤكد لها تقاليد إمبراطورية غانا ، ولقد وصف لنا البكرى حفلات البلاط عام ١٠٦٥ م ، ووصف لنا ما يرتديه الملك وما يرتديه النبلاء مما يدل على أن الملك كان يضع نفسه في درجة أعلى من نبلائه . ناهيك بشعبه ، ومما يدعم ذلك أن ابن بطوطة عندما زار مالى فى عام ١٣٥٠ كان الملك أو مانسا مالى Mansa Mali يرتدى السروال ، دون أن يسمح لأحد بارتداء مثله ، وكان السروال من الأشكال التى ترفع درجة الملك أو وظيفة الحاكم ، وكان الملك يعتبر نفسه أعلى درجة وأعلى سلطة من أقاربه حتى إن كان هؤلاء الأقارب ملكيين مثله .

دولة غانا :

يرجع نشأة دولة غانا إلى القرن الرابع بعد الميلاد أو أواخر القرن الثالث الميلادى ، وجاء فى تاريخ السودان الغربى وهو من المخطوطات القيمة التى كتبت محليا أن الأسرة الأولى التى حكمت غانا كانت من البيض ، ولكننا نعلم أن الأسرة التى حكمت هذه الإمبراطورية فى القرن العاشر ،

كانت من السود وإذا صح ما جاء في تاريخ السودان الغربي يمكننا أن نستنتج حالة استقرار من نوع ما في التنظيم السياسي ابتداء من القرن الرابع حتى القرن العاشر .

وهناك تفسير بديل وهو اختلاط الحكام البيض بأهل البلاد ، فأصبح نسلهم أسود خلال القرون الستة أو السبعة التالية ، وهذا تفسير يشير إلى عادات سياسية مختلفة بل إلى أساليب في الحكم جديدة .

وفي منتصف القرن الحادى عشر حيث نجد ثراء في المخطوطات والوثائق التى خلفها الأولون عن حكام غانا نجد أن رئيس الإمبراطورية أو الدولة كان يعتبر في نفس الوقت رئيسا للأسرة الحاكمة من الزارعين المعروفين باسم سونينكى Soninke ، وكان يتلقى الجزية من ملوك أو رؤساء أقل منه يجاورون دولته . ويلاحظ أن الزارعين في هذه المنطقة كانوا قد تعودوا فعلا انتماءهم إلى وحدات سياسية كبيرة ، واتصالهم أو اتصال ممثليهم برئيس الأسرة الحاكمة ، وكانت الجزية المفروضة عليهم قليلة برغم أنه ليس هناك ما يدلنا عن قدرها ، كذلك اعتاد زعماء التنظيمات السياسية من تكرور Tekrur على الأطلس حتى جاو Gae في وسط النيجر - دفع الجزية لكل حاكم يستطيع من مقره أن يفرض حكمه عليهم وأن يحمى التجمعات المتاخمة ويحافظ على التجارة ويؤمن طريقها . وأخيراً نجد أن هذه التجمعات المتاخمة قد أنهت علاقتها بعاصمة الدولة عندما ضعف حكام غانا نتيجة ظهور المرابطين واستيلائهم على العاصمة في عام ١٠٦٧ .

وكان هذا الغزو قصير الأجل : فسرعان ما قام الزعيم سوسو وهو من أهالى غانا واستولى على مدنها الرئيسية في أوائل القرن الحادى عشر ، وحاول

الاستيلاء على العاصمة ، ومنذ ذلك الحين وغانا تعيش في ظل مالى ، بل أصبحت تدفع الجزية لها ، حتى منتصف القرن الرابع عشر . وعندما ظهر المرابطون كما ذكرنا آنفا كانت التجارة أهم مشاغل غانا ، وخاصة عملية استبدال الذهب من مناجمه في غربى أفريقيا بالملح من رواسبه من شمالى أفريقيا . وسبب ازدهار هذه الدولة يعود إلى وقوعها على طريق القوافل التجارية ؛ كما أن علو شأن البربر بها قد أدى إلى انسياب الثقافة بين الشمال وغربى أفريقيا ؛ ومن ثم تم استقرار الثقافة الإسلامية في هذه المنطقة .

وأخيرا بعد أن ضعف المرابطون وضعفت الدولة تحولت غانا إلى جزء من إمبراطورية مالى ، ومن المهم أن نؤكد هنا أن شعوب (أكان Akan) في غانا الحالية والتي تبعد أكثر من ألف ميل إلى الجنوب وإلى الشرق من الإمبراطورية القديمة إنما هم من نسل شعوب إمبراطورية غانا .

إمبراطورية مالى :

لم تمر خمسون سنة على غزو سوسو لغانا حتى عادت التنظيمات السياسية التى كانت قائمة في إمبراطورية غانا إلى سابق عهدها بل ازدادت اتساعا وقوة بإضافة أقاليم جديدة عن طريق قيام الأسرة الحاكمة ، وهى من قبائل ماندى Mandi وتعتبر أسرة Sundiata مؤسسة دولة مالى ، وإن كانت قد فعلت ذلك بأسلوب عسكرى فإنها في نفس الوقت أبقت على النظام السياسى القائم : بمعنى أن هزيمة غانا في ميدان القتال لم تؤد إلى تقطيع أوصال الإمبراطورية ، أو إلى تعديل في التركيب الاجتماعى والثقافى

والاقتصادي والسياسي للبلاد ، فقد حافظت إمبراطورية مالي على تمتع الشعب بحقوقه وواجباته السياسية ، وعلى قيامه بواجباته وإن تكن قد قضت على الأسرة الحاكمة منعا لوجود منافسة لها على دست الحكم . ولقد حدثت منازعات داخلية في مالي نتيجة تتابع ثلاثة حكام على الحكم من نفس الأسرة في عشرين سنة ، ثم قيام أحد المماليك بانقلاب ، ثم تنصيب نفسه ملكا على مالي ، وقد أدى ذلك إلى حرب أهلية لمدة تسعة أشهر ومنازعات على الحكم ، ولكنها لم تؤثر في ولاء رجل الشارع للسلطة الحاكمة ؛ فقد بقى التركيب المركزي للحكم قويا بفضل اعتناق الدولة للإسلام .

والواقع أن إمبراطورية مالي كانت أصلا دويلة صغيرة تسمى كان جابا Kangaba ويسكنها الماندنغو Mandingo من قبائل المالنكي Malinke ، وفي عام ١٢٣٥ قام الملك سندياته Sundiata بضم إمبراطورية سوسو في الشمال إليه ، ثم هزم إمبراطورية غانا ، وقد قامت إمبراطورية مالي الإسلامية على مركزين رئيسيين هما : نياي Niane و Kangaba ثم امتدت إلى تومبكتو Timbuktu وجين Jenne ، وقد ساعد سقوط هذين المركزين في تعزيز طريق التجارة الصحراوى ، وما حلت سنة ١٤٠٠ حتى كانت قوافل التجارة تعبر القسم الأوسط من الصحراء الغربية ، وكانت القافلة الواحدة تتكون من أكثر من ١٢ ألف جمل ؛ ومن ثم زادت ثروة حكام مالي حتى أصبحت أسطورية ، وخاصة الإمبراطور مانس موسى Mansa Musa الذى قام بزيارة بيت الله الحرام في عام ١٣٢٤ ، وقد صاحب معه آلافا من رعاياه وكمية كبيرة من الذهب وزعها على الفقراء ، وأحضر

مانس موسى Mansa Musa من مكة ومن الدول التي مربها الفنيين من رجال العمارة ؛ كما أحضر عددا من العلماء ، وقد ساعد الأولون في بناء مساجد تومباكتو Timbuktu وقصورها وغيرها من المدن وأنشأ العلماء المسلمون جامعة سان كوري (Sankore) في تومباكتو .

وبعد موت مانس موسى Mansa Musa بدأ نجم الدولة في الأفول ، وما حل القرن الخامس عشر حتى فقدت جميع أقاليمها الشرقية بما في ذلك تومباكتو وجين اللتان انضمتا لإمبراطورية سونغهاي التي حافظت على هاتين المدينتين الكبيرتين ، وعلى ازدهار العلم في جامعة سان كوري .

دولة سونغهاي :

في عام ١٤٦٤ تولى سني علي Sunni Ali رئاسة شعب سونغهاي الذي يعيش حول مدينة جاو Gao وكان سني علي Sunni Ali الملك الخامس عشر لأسرة من قبائل ماندى Mandi مقرها جاو Gao ، وقد هب سني علي إلى تعزيز إمبراطورية مالي شرقا ، وتم له غزوها وكأن هذه الإمبراطورية كانت تنتظر مثل هذا الرجل القوي لتزدهر مرة أخرى ، وبالفعل تمكن من فرض سلطانه عليها وعلى الشعوب المجاورة ، وقد قام سني علي بإنجازات إدارية ضخمة ، وبعد ذلك ظهر أزكيه محمد Askia Muhammad فانتزع العرش منه وعزز فتوح سني علي ودعمها بفضل فرسانه الأقوياء وأسطوله النهري ، واستخدم الدين الإسلامي كوسيلة لربط شعوب هذه المناطق الواسعة المترامية الأطراف . وكانت الأمور في الإمبراطورية الجديدة تسير سيرا حسنا في عهد أزكيه داود Askia Dawood :

أى من عام ١٥٨٣ إلى عام ١٥٩١ ؛ فالتجارة مؤمنة ، وخطر الطوارق قد تلاشى ، ولكن ما إن مضت عشر سنوات حتى ظهرت كتيبة صغيرة من الجيش المغربي مزودة بالأسلحة النارية التي استخدمت لأول مرة في السودان الغربي ، وتمكنت هذه الكتيبة من القضاء على جيوش سونغهاى ؛ ومن ثم راحت تستغل ثروات البلاد استغلالا سيئا فصادرت أموالها وفرضت نظاما إداريا لاستمرار مثل هذه المصادرة ، ولم تكن لهذه الجماعة أية علاقات حسنة مع أهل البلاد ، ولا هى اختارت منهم من يحكمهم ، وأخيرا تهاوت الوحدة السياسية للسودان الغربي ، وضعفت التجارة ، وتحولت شرقا إلى بلاد الهوسا وبرانو Bornu .

ويجب أن نذكر أن إمبراطوريتي مالى وسونغهاى شغلتا فى أوجهما مساحة لا تقل عن $\frac{1}{3}$ مساحة أمريكا فى الوقت الحالى : أى حوالى مليون ميل مربع ، وقد ازدهرت فيهما المواهب الإدارية وطرق النقل بما فى ذلك استخدام القنوات الصناعية ، وازدهرت الثقافة الإسلامية بنوع خاص ، وكانت جامعة سان كورى Sankore تخرج علماء فى آداب اللغة العربية والعلوم ، وكتب أحد المؤرخين فى ذلك العصر يقول : إن تجارة الكتب كانت أكبر تجارة فى هاتين الإمبراطوريتين .

وتعتبر إمبراطوريات غانا ومالى وسونغهاى مثالا على تكوين الدولة فى غربى أفريقيا وكان للإسلام أثر فى تكوين هذه الدول ؛ فقد كانت تعاليمه نموذجا لأى تنظيم إدارى أو مالى أو قانونى أو عسكرى ، فكانت الوزارة فى هذه الإمبراطوريات تنقسم إلى إدارات نوعية تعادل ما نعرفه الآن بوزارات الداخلية والاقتصاد والشئون المالية والعدل والتشريع والدفاع القومى وما إلى

ذلك من نوعيات أخرى ، كذلك ربط الإسلام اجتماعيا حواضر ومدن هذه الإمبراطوريات بعضها ببعض عن طريق التجارة .

وامتازت هذه الإمبراطوريات عسكريا بوجود سلاح الفرسان وباستخدام الخيول بكثرة في المواصلات في أنحاء الإمبراطورية على أن إمبراطورية سونغهاي انفردت باهتمامها بالنقل البحري علما بأن الإمبراطوريات الثلاث كانت على خط التجارة عبر الصحراء بين غربي أفريقيا والشمال ، وكانت التجارة تشمل الكتب والذهب والملح والمعادن والمصنوعات المختلفة .

ومن ناحية عمر كل دولة نجد كلا منها عاش عدة قرون وإن تكن جمهورية غانا أطولها عمرا ؛ فقد بدأت من القرن الرابع حتى القرن الحادى عشر فى حين عاشت مالى من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ، وسونغهاي من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر ، ويكفى أفريقيا فخرا أن هذه الإمبراطوريات تعتبر بحق نجاحا لتطبيق التعاليم والنظم الإسلامية فى غربى أفريقيا .

شرعية السلطة فى السودان الغربى :

والآن نبحث الوسائل المختلفة التى تم بمقتداها تقنين السلطة فى غربى السودان ، وفى هذا المجال نشير إلى أن النظام الملكى تبوأ منزلة هامة ، بل كان أهم نظام سياسى فى أفريقيا ، وقد اتبع النظام الغربى هذا النظام : ومثال على ذلك أن بعض الدول الإسلامية فى غربى السودان اختارت لنفسها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نظاما رياسيا أشبه ما يكون بالديمقراطيات أو بالجمهوريات الديمقراطية مثل فوتاتورو ، على أن النظريات

الإسلامية التي تؤكد سيادة الجماعة والمشورة بينها بصفة عامة لم تمنع بعض الناس من الإمساك بالسلطة السياسية الدكتاتورية في الإمبراطوريات التي ظهرت في العصور الوسطى .

وإذا ما فصلنا منصب الملك عن سلطاته نجد المنصب قد أصبح خاويا في دولة غانا مثلا ، ويصف لنا البكري في عام ١٠٦٥ م المراسم الملكية ، كما يبين لنا ما يلبسه الملك وما يلبسه النبلاء مما يشير إلى أن الملك قد وضع نفسه تدريجيا في مركز أعلى من مركز رعاياه ، بل من أفراد أسرته والمحيطين به ، وفي الوقت الذي زار فيه ابن بطوطة مالي في سنة ١٣٥٠ م كان الملك أو ما أسموه (منسى مالي) يرتدى السروال دون سواه وكان قصر هذا الرداء على الملك وسيلة لرفع منصبه على المناصب الأخرى ، حتى لو كانوا من الأسرة المالكة !

المراسم وتعزيز السلطة :

كثيرا ما استخدمت نظرية الزعامة القائمة على المراسم والطقوس لتعزيز ديوان الحاكم ، ونحن إذا ما أردنا أن نبحث عن أصل المراسم الدينية في مصر أو شمال أفريقيا لا نجد لأعمال السحرة أثرا ؛ فمصدرها جهات أخرى ، حيث كان الدين يسخر من أجل نشر أو تنفيذ تعاليم الحكام بجميع الطرق وفي كل الأوقات : ففي مملكة غانا مثلا كان على كل من يعثر على حصيات ذهبية في منجم من المناجم أو تراب الذهب أن يسلم ما عثر عليه للملك ؛ إذ كانوا يعتقدون أن النحاس يحط على من يحتفظ بحصى الذهب أو ترابه ، أو حتى يكتشف وجودهما . ولكن الحاكم بماله من قوى

دينية يستطيع أن يتغلب على النحاس وعلى الشر الذي يصحب الذهب ؛
فهو وحده الذي يستطيع أن يحتفظ بهذا المعدن النفيس !

والحاكم باعتباره على رأس الجهاز الديني أو رجال السحر أصبح يكون
حلقة حية تصل بين أعضاء أسرته أو قبيلته أو أمته وبين أسلافه ، بل كانوا
يعتبرونه رمزا حيا تجمعت فيه أرواح جميع الأسلاف داخل الوحدة
السياسية التي يعيشون فيها التي تحولت فيما بعد وعن طريق التنظيمات التجارية
إلى محمالك ، أو إمبراطوريات .

وبرنو Bornu مثال صادق على ذلك ؛ إذ نجد فيها وفي غيرها وظيفة
الزعيم الديني جزءا من وظيفة ملك السودان الغربي ، فالملك كان من ناحية
على رأس الجهاز الحاكم ، ومن ناحية ثانية على رأس الجهاز القضائي ،
ومن ناحية ثالثة يرأس قوات الدفاع ؛ كما كان المشرع الأول في دولته ،
فكانت كلمته قانونا . وإذا ما وصفنا شخصية صاحب العرش أو السلطة
تمثلت لنا حقوق الملك والتزاماته أو المزايا والواجبات التي تنتقل كاملة إلى
من يخلفه على دست الحكم وهذه الوظيفة المراسيمية هامة ولا سيما من ناحية
الموضوعات الخاصة بوراثة السلطة أو العرش .

وقد نستطيع أن نستشف من الكلمات أو الأوصاف بعض جوانب
المراسيم الملكية بمعرفة الأوصاف والألقاب التي كان يتصف بها ملك غانا
أو حاكمها نفسه والتي كانت تعتبر من ألقابه : كان يسمى رب الحرب
ورب الذهب ، وفي بلاد مثل السودان الغربي نجد للكلمات المنطوقة
قوة وتأثيرا وأن أي صفة يوصف بها الملك مُغلقة برنين لفظي تلقى ضوءا على
واجبات الملك ، ومن قبيل ذلك الأوصاف التي تطلق عليه مثل القوى

الغنى المخصب وهذه الكلمات تشرح لنا بعض وظائف الملك كحامٍ للأرض وخادم الأسر ، ونستطيع أن نقول : إن عملية وراثة العرش هي الطريقة العادية والمؤثرة إذا ما كانت تدعمها الوظائف المراسمية التي تحيط بالملك .

وعندما دخل الملوك في دين الإسلام تغيرت الأوضاع ؛ فلم تعد المراسم وسيلة لتعزيز شرعية المطالبة بالعرش ، ولكن نجد من ناحية أخرى أن الإسلام نظم أسلوب الحكم ، وحدد مهام الحاكم والقواعد التي يبنى عليها شرعية حكمه :

فأولا : نجد الحاكم من اختيار المجتمع الإسلامى ، وكان لا يختار للملك إلا من عرف بنظافة اليد وعفة اللسان وبمساعدة الناس وما إلى ذلك ، وكان سحب الثقة من الحاكم أو إقالته عملية خطيرة للغاية .

ونلاحظ في نفس الوقت أن أزكيه محمد عندما عاد من مكة إلى سونغهاى أطلق على نفسه لقب خليفة السودان الغربى ، ولا شك أن هذا اللقب كان عاملا لتجميع الشعب حوله وتعزيز شرعية حكمه . أضف إلى ذلك أن التفاصيل العملية للتعالم الإسلامية التي تنظم الضرائب والإدارة تعزز الشرعية النظرية القائمة على التنظيم الإدارى ، وما يُضفيه من سلطة على الحاكم . وهذا العامل الدينى له تأثير كبير ؛ فمثلا الحاكم غير المسلم الذى يتسلط على البلاد لن يستطيع أن ينعم بالاستقرار ؛ إذ يتعين على المسلم أن يحاول خلعه والتخلص منه ، ولقد عرف السودان الغربى بحميته الدينية الإسلامية سواء من ناحية المناذاة بالنظريات الإسلامية أو تطبيقها ؛ كما عرف بتدينه الشديد وتصوف زعمائه : فمثلا سنى على كان شديدا

في إسلامه ، وكان شديدا على مسلمي تومبوكتو Timbuktu ؛ لأنهم أظهروا بعض الفتور في تأييده ضد الطوارق ، ويبدو أن قاضي القضاة كان يعتبر مركزه مستقلا عن الحاكم ، وتومبوكتو Timbuktu الإسلامية في سونغهاي كانت تضم كثيرا من غير المسلمين . ويقال : إن أحد وزراء أزكيه من المسلمين القمح ومستشاريه قد أوقع به عندما واجهه المغاربة لأنه كان ضعيف الإسلام ، ولأنه كان يشجع العادات الوثنية ، والمسلمون لا يرضون بأن يعيشوا تحت حكم حاكم نصف وثني ، ومن ثم كانت الهجرات وكانت الحروب الدينية .

وكان الحاكم المسلم في السودان الغربي يتمتع بشرعية كبيرة بين جميع رعاياه سواء المسلمون أو غير المسلمين بغض النظر عن أنهم من أهل البلاد ، أو الوافدين عليها طالما يعتنقون الإسلام .

والواقع أن طرق التجارة القديمة بفضل ما كانت تتمتع به من أمن ويسر قد أتت بكثير من الأسرات من خارج السودان لتقيم بصفة دائمة داخله ، ولاحظ البكري وجود أحياء سكنية داخل عاصمة غانا تسكن كل حي جنسية من الجنسيات ، وعندما غزا سوسو إمبراطورية غانا هاجر المسلمون إلى ولاته Walata بعيدا عن الحاكم الوثني ، وحدثت هجرة مماثلة عندما تولت الحكم أسرة دينيكي الوثنية Denianke مقاليد الأمور في منطقة فوتو تورو Futo Toro بالسنگال .

وكان من نتيجة ذلك أن ذوت مدن تكرور Tekrur وسله Silla وبرسا Berissa بسرعة شديدة ، وقد حدث أن اعتنق داي كوس Dia Kossi أحد ملوك سونغهاي الإسلام إرضاء للتجار الذين كان يعتمد على نشاطهم

لإنعاش اقتصاديات البلاد ، ولا كان الإسلام لا يفرض بالقوة نجد أن الأشخاص الذين تمسكوا بوثنيتهم زاولوا طقوسهم الدينية بفضل سماحة الإسلام ، كذلك لم يحاول Dia Kossi فرض الإسلام بالقوة أو بالسيف على رعاياه بعد اعتناقه الإسلام .

وهناك نقطة يجب - للمحافظة على السلطة في السودان الغربي - أن أشير إليها ، وهي السلطة السياسية للملك التي استتبت له ، وأخذت شرعيتها القانونية وعن طريق السلطة السياسية نستطيع أن نرى بوضوح الناحية العملية أو التنفيذية لنظام الحكم في السودان الغربي وخطوط التنمية واضحة ، والسلطة السياسية تقوم على نقطتين هامتين .

الأولى : المحافظة على سلطة الحاكم السياسية ومدىها حتى يستظل بظلها أبناء الإمبراطورية الأصليون والأهالي الذين يعيشون عند تخومها .
والأخرى : سلطان الحاكم على أعضاء الطبقة الحاكمة ؛ فالعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم وهذه السلطة تقوم أساسا على احتكار الحاكم للسلطة التنفيذية ، وقد يذهب بعض إلى القول بأن النظم السياسية في أفريقيا التقليدية قد أوجدت قنوات شرعية يستطيع عن طريقها الشعب أن يجهر برأيه ، بل يطبق عقوبات على الحاكم لسوء حكمه ، ولكن هذا القول لا يؤثر في نظرية العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

السلطة الإدارية :

يلاحظ أن رئيس الجماعة الذي يقوم على حل مشاكل جماعية بالوسائل التقليدية يختلف ولو بعض الشيء والنبلاء من أسرته ؛ فأولا لن يحتاج إلى عدد من المساعدين ليساعده ؟ إذ هو يعتمد على شخصيته

والوسائل التقليدية في حل المشاكل ، ولكن إذا ما اتسعت سلطته السياسية فسوف يجد من الضروري تطوير نظامه الإداري ؛ فالإدارة مؤثر للنموذج السياسي : ولشرح ذلك نقول : إن النظام التقليدي المتبع كان يقوم على إنشاء ثلاث وزارات لإدارة الدولة : هي المالية والدفاع والأشغال العامة ، على أن الحكومات كثيرا ما تتسع أعمالها الإدارية ؛ مما يؤدي إلى توسيع الدولاب الإداري ؛ ومن ثم يصبح رئيس القبيلة ملكا أو إمبراطورا .

وما حدث في أوروبا حدث أيضا في أفريقيا ؛ إذ نجد أن حكام غانا الأوائل عام ١٠٦٥ كانوا يحيطون أنفسهم بحاشية من المستشارين إلى جانب حاكم المدينة ، وأبناء الأمراء ، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أنه كانت هناك إدارة خاصة بالقصر الملكي الذي كان يستضيف أبناء الأمراء دون الأمراء أنفسهم الذين كان عليهم حكم المناطق أو الولايات التي رسموا عليها ، وعادة إبقاء الأبناء كرهائن لدى الملك عادة قديمة في السودان الغربي ، كذلك نلاحظ أن البلاط الإمبراطوري في مالي كان يضم في عام ١٣٥٢ جماعة من الموظفين يكونون الحاشية المقربة إلى الملك وجماعة من القادة والفرسان ورجال الإدارة والمنادين ، وما إلى ذلك ، ويمثلون بقية الموظفين ، وقد قام Sunni Ali عندما قسم إمبراطوريته قسمين في الفترة ما بين ١٤٦٤ إلى ١٤٩٢ بترك الحرية للولاة أو الحكام في إنشاء أجهزة إدارية تابعة لهم ، وقد تبعه في ذلك أزكيه محمد Askia Muhammad بل وسع هذا النظام ، فكانت هناك إدارات عسكرية وقضائية ومالية ، وأخرى للمشتريات والمبيعات ، وإدارة للزراعة وإدارة للغابات وإدارة للأجور والمرتببات وإدارة للعقارات وإدارة لشئون البلاط ومثلها للتموين .

وابتداء من القرن الحادى عشر تولى المسلمون الوزارة فى غانا ؛ أى أن رجال الإدارة أصبحوا فيها من المتعلمين ؛ مما أدى إلى تقوية الإدارة وسريان الأحكام فى جميع المناطق بصورة متماثلة وإلى انتشار القانون والأمن . والإدارة المستنيرة تخلق طرقا إدارية مستنيرة تعمل فى نفس الوقت على تأكيد وجود هذه الإدارات ، ومن ثم الحاكم والإمبراطور أو الملك .

المالية والضرائب :

كلما ازداد الهرم الإدارى اتساعا ، وكلما ازداد التركيب الاجتماعى علوا وتفصيلا - زادت المشاكل المالية التى كانت تسبب من قبل عن طريق هدايا أو عطايا يقدمها الحاكم إلى الموظفين ، أو تصاريح تتيح للموظفين حق التصرف أو الاستغلال لمصلحتهم الخاصة ، وكان هذا النوع من الإنفاق برغم حجمه الكبير وتفصيلاته الدقيقة عبارة عن استمرار لحق الملك أو الحاكم فى تكوين رصيد من المال يأخذه من فائض دخل المجتمع لتأمين ولاء أتباعه ومريديه ، وكان الرجل المشرف على المال والضرائب فى السودان الغربى يُلقبُ بالإدارى الجابى ، وكانت عملية الاحتفاظ بجزء من الدخل الملكى عملية طبيعية لمكافحة أهل الصفوة .

ولا شك أن عملية زيادة الضرائب كانت عبئا ثقيلا على الذين يدفعونها ، وهم التجار وأصحاب المهن فى المدن والعمد والمشايع فى الريف ، ويقال : إن الضرائب التى كان يجمعها أزكيه محمد مثلا قد بلغت $\frac{1}{4}$ إيرادات كانوا ، وفى منطقة كانم برنو Kanem - Bornu تحت حكم ماى أدريس علومه Mai - Idris Alooma مثلت الضرائب أكثر من $\frac{1}{4}$ الدخل القومى

في الفترة من ١٥٧٠ إلى ١٦٠٢ عندما اتسعت الإدارة ؛ مما أدى إلى زيادة الضرائب ؛ ومن ثم زادت الإدارة اتساعا وكأنها في دورة مفرغة .

وبنمو الإدارة بدأ الجباة أو الإداريون حماية لأنفسهم يكونون حاجزا بين الحاكم وشعبه ، ومن ثم ضعفت الصلة أو الصلات الأسرية التي كانت تربط الملك برعاياه ؛ كما ضعف شعور الولاء للملك ، وبما لا شك فيه أن عملية الوصول إلى الملك ازدادت صعوبة ؛ فقد قصرها المحيطون به على أنفسهم ، وهناك تطورها ما يجب أن يذكر في هذه المناسبة تناول وظيفة الشؤون العامة ؛ فقد ازدادت النشاطات والاختصاصات والمشاكل أمام الحكومة المركزية بعد أن كانت من اختصاص المنظمات المحلية أو التقليدية أو الأسرية ومن ثم زاد عدد الموظفين المشتغلين بالشؤون العامة .

وكانت المواصلات بالنسبة للسلطة المركزية أمرا محرجا ومعقدا ؛ فعلى المواصلات تتوقف سهولة الوصول للجالس على العرش ، بل تتوقف شعبيته ووجوده نفسه ، كما تتوقف عليها سهولة إبلاغ قراراته ليَعْرِفها الشعب وينفذها ، وهذا كله يتطلب وجود قسم كبير للأشغال العامة وتوفير الأموال اللازمة والأفراد اللازمين للقيام بهذا العمل .

توسيع قاعدة السلطة :

وبهذه المناسبة أود أن أشير بكلمة إلى طريقة محافظة الحاكم على سلطته وتعزيزها وتوسيع نطاقها أمام نشاط الطبقة الحاكمة ، وهي عادة منافسة قوية له : لقد رأينا أن أسس سلطة الحاكم تقوم أولا على مركزه الأسري كرئيس للجماعة أو رئيس للحفلات الدينية أو المراسم التقليدية ،

وفي هذا الإطار نقول : إن المؤسسات التقليدية كانت تعمل من أجل موازنة وجوده كسلطة وبين الرقابة عليه ، وكان طبيعيا - في نفس الوقت - أن يسمح للحاكم بتوسيع سلطان حكمه سواء داخل الحدود المسموح له بها أو خارجها داخل إطار القيود التقليدية المفروضة عليه .

وفي الحالة الأولى أى في داخل الحدود المسموح بها كان من حق الحاكم أن ينشئ قاعدة أو عملا لمعيشته ، وتكوين ثروته ؛ فقد يكون تاجرا بصفته الشخصية ، وهذه الصفة لا تمنعه بالضرورة من استغلال وظيفته من أجل دفع مشروعه الخاص ، وهكذا تتمتع الفروق بين أعماله الشخصية والوظيفية ، وتمتاز ثروته الشخصية وثورة الولاية أو الدولة .

ومن القواعد التي كان يركز عليها الحاكم من أجل جمع ثروته وجود قوة من الشرطة تجمع الجزية ؛ ومن ثم يمكن القول بأن النشاط المزدوج لحاكم غانا سواء في التصدير أو الاستيراد أو في فرض الضرائب على التجار والجزية على المناجم أو جمع سبائك الذهب كان له أثر كبير في جمع فائض من الثروة يصرف منه كما يشاء دون أن تحده تقاليد أو قواعد للإنفاق ، بل كان كثيرا ما يتدخل في التجارة وأن يخص نفسه بنوع منها ، ويقول لنا ليو أفركانوس Leo Africanus : إن ملك غانا قد اختص نفسه في منطقة Kanem Bornu في السنوات الأولى من القرن السادس عشر باستبدال العبيد بالحياد لا يشاركه في هذه التجارة أحد من رعاياه !

وكان جمع الأموال المنقولة كالذهب والمحصولات والماشية يقترن هو وتجنيد قوة من العمال المسخرين كجزء من اختصاصاته ، ويذكر لنا التاريخ أربعاً وعشرين مهنة كانت مقصورة على حاكم سونغهاي انتقلت

إليه من ملوك مالى ، وكانت هذه المهن جزءاً من امتيازات بلاط مانس مالى Mansa Mali ؛ ومن ثم من امتياز أزكيه Askia ، وهذا مثل يشرح امتداد التقاليد من مالى إلى سونغهاى ، وكان أصحاب هذه المهن والحرف ملتزمين بالعمل من أجل الحاكم أو بتقديم بعض إنتاجهم مجاناً له : فمثلاً كانوا يقدمون له مائة رمح ، ومائة سهم كل سنة عن كل أسرة من الأسر المشتغلة فى المهن المعدنية أو الحدادة ، أما عن مهنة البحارة والصيادين فكان عليهم أن يقدموا للحاكم السمك الطازج والمجفف والقوارب والملاحين ، وكان على رجال المهن الأخرى أن يقدموا الحراس وخدمة القصر أو الملاحظين لماشيته أو زارعين أو مرودين لخيوله ، ويبدو أن هذه العادة كانت قديمة فى أفريقيا الغربية ، ولكن ليس هناك من دليل على أن الحاكم كان يتدخل فى أعمال هذه الطوائف بعد أن يكون قد تلقى الجزية العينية ؛ بمعنى أنه كان من حق أصحاب هذه المهن أن يبيعوا إنتاجهم كما يشاءون ، غير أن عملية جمع السخرة من بين الأحرار كانت مخالفة صريحة للعادات ، ولكننا نجد بعض الحكام مثل محمد رمفا Muhammad Rumfa فى أواخر القرن الخامس عشر يطلب من رعاياه جمع عدد من الرجال للعمل عنده .

ويمكننا أن نضيف إلى أنواع الثروة المذكورة الذهب والسلع والعمل بالأرض باعتبارها أصلاً من أصول الإنتاج ؛ فقد كان من حق الحاكم أن يحوز الأرض ، وهو يستمد ذلك من سلطته فى توزيع الأرض على أبناء قبيلته أو أقربائه فى الأسرة ، وكانت العادة تجرى أيضاً بتقديم الأراضى إلى الموظفين حتى يؤيدوا الحاكم ؛ كما كان لدى الحاكم مساحات كبيرة

من الأرض ومثله في ذلك النبلاء ، وكانت الأرض تستخدم أيضاً كمستقر
لأسرى الحروب ، وهذه العادة كانت شائعة في بلاد الهوسا ومنطقة كانم برنو
Kanem Bornu أكثر من شيوعها غرباً . وفي عام ١٤٥٠ أرسل حاكم
كانو وكان في ذلك الوقت تابعاً لمنطقة كانم برنو بعثات متخصصة لجمع
السخرة من بين الفلاحين ، ويقال : إنه أسس إحدى وعشرين مزرعة
بكل مزرعة ألف من المسخرين ، وفي عهد ماي أدريس علومه Mai Idris
Alooma كانت السخرة عملاً معترفاً به كنتيجة من نتائج التوسع في الإدارة .
وهكذا نرى أن الحاكم قد أمن لنفسه قاعدة للإثراء ، وكان يستفيد من
هذه الثروة في دعم مركزه أمام منافسيه من طبقة الصفوة ، أضف إلى ذلك
أنه إذا ما انتقل أحد رجال الحاشية إلى سلك الإداريين فإنه كان يقوم
بإقامة قاعدة جديدة للسلطة يركز عليها متحررة من التقاليد .

وبالنسبة للمعارضين التقليديين لتوسيع سلطة الحاكم فإننا نجدهم
ممثلين في حاشيته أو بلاطه أو مجلس شورته ، ويتكون هذا المجلس عادة
من أعضاء ممثلين لطوائف معينة ويختارون على أساس الوراثة ؛ كذلك
نلاحظ أن من يشرف على المراسم والطقوس يعتبر مركز قوة للمحافظة على
سلطة الحاكم المحدودة التقليدية ، فهو عادة ما يملك سلطة الحد أو المنع ،
ونجد أمثلة على مجالس الشورى التقليدية في القرن السادس عشر عند
شعوب الهوسا من بين رجال البلاط الذين كانوا يتحدثون دائماً عن المثل
العليا . ولعل المجالس كانت مرحلة من مراحل العبور التدريجي من نظام
الشرائع إلى النظام الهرمي إلى النظام السياسي المركزي ، ومع ذلك فإن
الدفاع عن القانون والعادات وقصر السلطة المركزية على الحاكم مع الحد

منها كانت من أسباب التمرد على الكثيرين من الحكام في مالى وسونغهاى وعزلهم ، كما تؤكد الملاحم الشفهية . ومع ذلك فنحن فى حاجة إلى شواهد أكثر تأكيداً . والقانون المنفذ غير القانون الأساسى ، وكان لإدخال القانون الإسلامى فى ذاته - كما حدث فى الدول الإسلامية - الفضل فى وجود نوع من المرونة من جانب الحكومة ؛ كما أن النظام الإسلامى وهو نظام جديد ظهر فى القرون الوسطى احتوى السلوكيات والمعتقدات التقليدية ، وجعلها أكثر استعداداً لتقبل التغير علماً بأن المخالفات التى قد تعيب القوانين والمعتقدات التقليدية هى السبب فى تعاظم سلطة الملك وامتدادها إلى مناطق جديدة .

وعلى العموم نجد أن الملك أو الإمبراطور كان يحاول توسيع دائرة سلطته بأساليب مختلفة مثل التدخل فى ولاية العرش أو تعيين أقربائه حكاماً على الولايات ، أو تقرير تعديلات فى حفلات المراسم لزيادة هيئته ، وفى مرحلة لاحقة عمل الملك على تعيين الموظفين الإداريين الذين ثبت ولاؤهم الشخصى له فى المناصب الهامة وتجنيد أوليائه للعمل كموظفين غير عابئى بصلة القرى التقليدية علماً بأن ثروته وتسلطه على الجيش هما السبب الرئيسى لهذا الولاء الذى يجده عادة من أتباعه .

وطبقة الصفوة أو الطبقة المختارة تقوم على هذا النوع من الاختبار ؛ كما تقوم على توسيع سلطة الحاكم ؛ فالامتيازات التى تصحب السلطة التى يتمتع بها رجال الملك إنما تلتصق بمراكزهم الوظيفية ، وليست كحق وراثى أو دستورى أو غير ذلك ،

وهناك من الشواهد فى غانا القديمة ما يدل على أن صغار الموظفين

كانوا يجمعون الولاء للحاكم أو يؤكدون هذا الولاء عن طريق الإداريين التابعين لهم في المنطقة .

وكان الموظفون غالباً من الممالك أو المعاتيق ، وكان لهم تأثير في الإدارة ، ومثل هؤلاء الموظفين ما كانوا يستطيعون الحصول على سلطة وراثية ينافسون بها سلطة سيدهم .

ومن السمات العادية أيضاً أننا نجد الحرس الملكي وهم جماعة من الجنود المأجورين مهمتهم تعزيز البلاط ضد الأخطار التقليدية التي كانت شائعة في هذا العصر وفي هذه المنطقة ، أما الممالك أو المعاتيق فمن المعروف أنهم تمكنوا من منازعة أسيادهم على الحكم بشق عصا الطاعة عليهم ، كما فعل المملوك سكورا Sakura في مالي . وفي حكم ماي أدريس علومه Mai Idris Aloomo بمنطقة كانم برنو Kanem Bornu انتشرت عادة الاحتفاظ بالممالك أو المعاتيق ، وكان الملك يعتمد اعتماداً كبيراً على الموظفين الذين يعينهم شخصياً كطواشي القصر الذين - بحكم ما جرى لهم ما كانوا يستطيعون حتى إذا ما تولوا الحكم - أن يتركوا وراءهم أسرة من نسلهم تحكم البلاد ، وكان من بين الذين يعتمد عليهم الملك أو يركن عليهم من الموظفين في الصمود أمام المنافسة المستمرة له من بين أعضاء الأسرة المالكة - هؤلاء الذين يمتنون إليه بالمصاهرة أو أقرباء الأم أو المؤيدون له من أوليائه من بين الجماعات غير الملكية ، ولكن داخل نطاق الطبقة الحاكمة ، وكان الحاكم إذا ما لجأ مثلاً إلى تغيير العمد والمشايخ أو حكام المناطق اعتبر الشعب ذلك دليلاً على أنه يريد تركيز السلطة في يده بتوليته العمودية أو المشيخة رجالاً لا يدينون بالولاء لغيره من المنافسين أو الرؤساء

التقليديين ، ولهذا لجأ سني على وأزكيه محمد إلى توسيع الجهاز الإداري .
والواقع أن هذا الأسلوب في خلق طبقة الموظفين واختيارهم من خارج
الدوائر التقليدية قد أدى إلى حركة اجتماعية مزدوجة عند القمة أثرت على
الشرائح غير الحاكمة في المجتمع .

وخلاصة القول نقول : إن الحاكم كان يبنى لنفسه ركيزة قوية من
الثروة والسلطة ويوسع في إدارته ليحتوي الفتوح الجديدة والقبائل التي
انضمت إليه عن غير طريق الحرب ؛ كما كان يصرف على الشؤون الإدارية
من أمواله الخاصة ؛ ومن ثم ازدادت ثروته ؛ إذ كانت الدولة تتبع النظام
الرياسي : أي وجود سلطة مركزية تتحكم في المناطق البعيدة والقرية على
حد سواء حتى تدخلت السلطة تدريجياً في حياة القرية والأسرة والفرد
أو قد تكون الدولة رياسية إذا ما تمكن الحاكم من فرض سلطانه على
شاغلي المناصب مستنداً إلى حقه الشرعي ومستخدماً ثروته وسلطته في تعزيز
ولاء الموظفين له الذين ليس لهم سند شرعي أو وراثي لتولي المناصب وكل
ما يعتمدون عليه هو ولاؤهم للحاكم ! وبهذا تمكن الملوك من المحافظة على
السلطة السياسية المركزية في السودان الغربي لألف سنة ، وفي منطقة واسعة
للغاية .

البَابُ الثالث

أفريقيا الغربية وزنوج أمريكا

بدأ جدود الأمريكيين السود يصلون إلى العالم الجديد من غربى أفريقيا فى حوالى عام ١٥٠٠ ، أى منذ خمسة قرون تقريباً : بمعنى أنهم وصلوا إلى أمريكا قبل وصول الكثيرين من جدود الأوربيين والآسيويين ، وما لاشك فيه أن تصدير الرقيق وهو السلعة المربحة إلى العالم الجديد قد أثرت فى التطور التاريخى والثقافى للعالم الجديد من شيلي إلى كولومبيا ، وفى جميع جمهوريات أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي ، ومن المكسيك إلى كندا فى أمريكا الشمالية . وفى خلال القرون الأربعة التى انتعشت فيها تجارة الرقيق وصل إلى العالم الجديد ما يقرب من ١٩ مليون نسمة من الرقيق بعد أسرهم وبيعهم كعبيد أما عدد الذين ماتوا أو قتلوا فى الأسر فيزيد على ١٠٠ مليون نسمة ، ويبلغ عدد الزنوج الأمريكيين فى الأمريكتين الآن حوالى ١٠٠ مليون نسمة غير آخذين فى الاعتبار عدة ملايين من الهنود والأمريكيين الذين انحدروا من أصل أفريقى ، ولكن لم تعد ملامح وجوههم وسماتهم تفصح عن ذلك .

وعلى الرغم من أن أمماً كثيرة وأعداداً كبيرة من الناس قد بحثوا هذا

الموضوع فإن نتائج هذه الهجرة الإجبارية إلى الغرب ليست مفهومة كما يجب . وقد يرجع السبب إلى أن عدداً من الأساطير الكاذبة قد شجعها البيض : ومنها أن زواج أمريكا قد أتوا من أجزاء مختلفة من أفريقيا وكانت لهم لغات وثقافات مختلفة ، وأن تقاليدهم قد تلاشت في خضم التلاحم والاختلاط عندما تجمعوا بعضهم وبعض ، أو ما يروجه البيض من أن السود قد نبذوا عوائدهم البدائية عندما سنحت لهم الفرصة لاكتساب عادات أرقى هي عادات البيض ، وقد يرجع السبب جزئياً إلى أن بعض جماعات في أفريقيا لا تزال في شك من أصل الزواج في أمريكا .

على أن من المسلم به حتى الآن أن هذه المشكلة لها أبعاد ثلاثة ، وأنها أثرت على العالم الجديد ثقافياً واجتماعياً في القرون التي كان الالتحام فيها مع غربي أفريقيا على أشده .

البعد الأول : ويعالج الناحية التي جاء منها جدود زواج أمريكا في غربي أفريقيا ، حيث تم اصطيادهم ثم بيعهم كعبيد أو أسرى .

والبعد الثاني : نظام الرقيق الأسود وعلاقته بالاقتصاد الزراعي .

والبعد الثالث : عملية التطور وبدء حصول الأمريكيين الزواج على حقوقهم وتاريخهم الثقافي في هذه المرحلة .

وإذا ما حاولنا تقدير كل هذه الأبعاد في حديث قصير وجب أن نتناوله كعموميات من ناحية غربي أفريقيا والرقيق والاقتصاد الزراعي في أمريكا وتاريخ الزواج في العالم الجديد . وليس ذلك بالأمر الصعب وإن تكن المناطق التي صيد منها الأفريقيون في غربي أفريقيا تختلف ثقافياً وبيئياً كما تختلف نظم الرقيق ونظم الزراعة الكبيرة بينها .

أصل زنوج غربى أفريقيا :

أتى غالبية الأفريقيين الذين صادهم البيض ، وباعوهم عبيداً ورقيقاً فى العالم الجديد من منطقة على ساحل أفريقيا الغربى من السنغال إلى جامبيا شمالاً ، ثم تتجه جنوباً مخترة غينيا وليبيريا وسيراليون وساحل العاج وغانا وتوجو وداهومى ونيجيريا ، ثم عبر المنطقة الساحلية فى الكامرون والكنغو حتى أنجولا فى الجنوب ، وعندما راجت تجارة الرقيق توسع الأوربيون فيها وبدءوا يشحنون الأفريقيين إلى الأمريكتين من مناطق أخرى فى أفريقيا بعد أن تبين أن الشحنات الأولى من أهالى غربى أفريقيا قد استطاعت أن تعيش فى الجو الجديد ، وأذعنت لحياة الأسر والرق ، وكانت غالبية الرقيق الذين أسروا من مناطق غير غربى أفريقيا قد تم صيدهم من موزمبيق البرتغالية فى شرقى أفريقيا إلى جانب أعداد تافهة من تانزانيا وكينيا على ساحل أفريقيا الشرقى . كذلك أخذوا عدداً من الرقيق لا يذكر من الحبشة ومن داخلية القارة . ولم يأسروا عبداً واحداً من شمالى أفريقيا ، وعلى الرغم من أن شعوب أفريقيا الغربية التى ينحدر من صلبها الكثيرون من الأمريكيين الزنوج لهم ثقافات مميزة ويتكلمون لغات مختلفة فإن هذه الخلافات الثقافية واللغوية تعتبر تافهة عند دراسة تاريخ الثقافة الأفريقية الأمريكية ، بل هى أشد تافهة من التشابهات السطحية التى قد تجمع بين شعوب المنطقة .

وتعتبر غالبية المنطقة الساحلية فى غربى أفريقيا منطقة غابات كثيفة حيث نجد الحرارة والرطوبة عاليتين والأمطار شديدة ، وأهالى هذه المنطقة يعيشون من الأزمان السحيقة حتى الآن ممتنين حرفتين هامتين فى الحياة :

الزراعة : فيقومون بقطع الأشجار من مساحة معينة ثم يقومون بزرعها بمحصولاتهم التقليدية ، أو هم صيادون يصطادون السمك في المياه الساحلية والأنهار الكبيرة في غربي أفريقيا ، وإذا ما تغلغلنا إلى الداخل أو نحو الشمال حيث تقل الأمطار وحيث تنتشر المزروعات في بقع متباعدة نجد الفلاحين يزرعون الحبوب وغالبيتها من نوع الذرة وسورغوم Sorghum خلال الشهور الصيفية القليلة عندما تهطل الأمطار .

وإلى جانب الزراعة يقوم الأهالي بعملية الرعى وخاصة البقر والماعز والخراف ولا سيما قبائل الفولاني ، وتقوم عملية الزراعة والرعى وصيد السمك على أساس صلة القرى ، فالأقارب يشتركون في ملكية الأرض والماشية التي يرعونها معاً .

وإذا ما أضفنا إلى التنظيم الأسرى العلاقات التعاونية بين الجيران بعضهم وبعض نجد أن عملية توزيع الطعام والسكن والأثاث والملابس والسلع الاستهلاكية تقوم على نظام تعاوى جميل ؛ فهناك الأسواق التقليدية التي كانت تعمل كوسيلة لموازنة المواد الغذائية ، أى إعادة توزيع الفائض منها من جديد .

وصلة القرى هامة في العمليات التنظيمية التقليدية بغربي أفريقيا ولا سيما في الحياة الاجتماعية : فمثلا نجد الأسرة الموسعة التي تتكون من رجل وزوجة أو زوجات وأولاده الذين يعتمدون عليه وأولاده المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم يعيشون في (حوش) عادة بالقرب من أفنية (أحواش) أخرى مماثلة لأسرات تجمعهم به صلة القرى وهم يعتمدون في صلة القرى على الانتساب إلى الأب أو للعصب ، ولكن هناك جماعات في غربي

أفريقيا وخاصة هؤلاء الذين يسكنون منطقة الغابات تعتد بالنسب عن طريق الرحم ، أى عن طريق الأم ، وسواء كان هذا أو ذاك فإن سلطة رئيس الأسرة من الذكور كانت ولا تزال قوية فى غربى أفريقيا سواء من ناحية تنظيم أوجه النشاط داخل دائرة الأسرة أو دائرة الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلى .

ولما كان غالبية سكان غربى أفريقيا تعيش عيشة الكفاف لا يفيض عنها إلا القليل من المواد التى تحتاج إليها تجد أن التقاليد تؤكد وجوب مشاطرة غير الأسرة فى الفائض من حاجاتها ؛ ومن ثم لم يكن هناك داع أو حاجة لتجميع الثروة الأمر الذى لابد منه لتطور المجتمع وتحويله إلى طبقات اجتماعية .

والقواعد التى كان يقرم عليها التنظيم الاجتماعى فى غربى أفريقيا هى السن ودرجة القرابة ، ثم تطورت إلى الأنظمة الاجتماعية الطبقيه التى تقوم على التمييز بين الناس على قدر ثرواتهم ، وهذا التطور جاء نتيجة التأثير المتزايد للأسواق التى أتى بها الأوروبيون قبيل استعمار أوربا لأفريقيا : بمعنى أن الفروق الاجتماعية التى تميز جماعة عن جماعة داخل المجتمع التقليدى فى غربى أفريقيا إنما تقوم أساساً على وضع الشخص الأسرى من ناحية أصالة نسبه وأصالة انتمائه إلى أسرة تمارس الطقوس الدينية أو النشاط السياسى ، وليس على أساس الثروة أو القدرة الاقتصادية .

ويبدو أن جميع الأنظمة السياسية لغالبية شعوب غربى أفريقيا قد تطورت عن أنظمة تقوم على احترام أصالة النسب والوضع الأسرى والتنظيم الأسرى ؛ فقد جرت العادة فى المجتمعات المركزية أن يرث الابن أباه

فى شغل الوظائف السلساسفة كمعمدة القرفة أو رئفس المنطقة أو ملك الدولة ، وذلك داخل نطاق القرفة أو المنطقة أو المملكة ، ونجد فى مجتمعات غربى أفرفقا التى تفتقر إلى تقاليد السلطة المركزية أن العلاقات خارج نطاق الأسرة أو العائلة تنظمها الزعامة الدفنة التى عليها أن تفض المشكلات أو رؤساء الطقوس العقائدية الذين قد تكون لهم سلطة محدودة .

ولقد تأثر الدين فى غربى أفرفقا تأثراً كبيراً بالتنظم الأسرى حتى أصبحت عبادة الأسلاف أو تقديس أرواح الأجداد جزءاً من النظام العقائدى لجميع شعوب منطقة الغابات الممطرة اعتقاداً منهم بأن أرواح الأجداد تحمفهم من كل شر وفسجد أعضاء الأسرة الأفاء فى المحافظة على علاقات ودية وفسدة مع أرواح أجدادهم عن طريق تقديم الندور والقرافن لأرواح أسلافهم الحامفن لهم حتى تساس أمورهم وفق ما تراه هذه الأرواح !

ومن أهم أديان غربى أفرفقا تلك الأديان التى كانت تعبد الكائنات الحفة القوية التى اعتقدوا أنها توهب الحياة للبيئة ، وكانوا يقدمون إلى هذه المعبودات القرافن وفسفمون لها الطقوس ونفاصة تلك النفاصة بالأرض أو صيد الحيوان أو صيد الأسماك أو جمع الطعام من الغابات . وهذه الكائنات الروحانية المتعددة قد أحاطت نفسها أو أحاط بها الكهنة الطقوس والمراسم الكبيرة التى تستخدم جميع أنواع الفنون الوثنية الأفرفقية من نحت وتلوفن الوجه إلى الرقص ولبس الملابس المعفنة وعزف موسيقى معفنة ، بل ذكر مقاطع شعرفة نفاصة وأساطفر تناسب المقام . وكان سكان غربى أفرفقا فحترمون أيضاً آلهة أخرى ومجموعات متنوعة

من الأرواح الهامة وغير الهامة معتقدين أنها تؤيدهم بقوة غير مرئية ! وإذا ما تخلّى إله من الآلهة عن شخص ما يتعين أن يتجه إلى إله آخر وهكذا ، والنتيجة هي التعمق في الاعتقاد في القوى الروحانية ، الأمر الذي يعكس بطريقة ما فكرة سكان غربي أفريقيا نحو مجتمعهم .

وكان الرجل يعتقد أنه طالما يتبع القواعد ويؤدي حقوق أبناء جلدته وحقوق الآلهة فله أن يتيقن أن أحد الآلهة على الأقل سيقوم بواجباته نحوه ! ومن أشكال عبادة هذه الغيبات الرقص على أنغام الطبول والغناء والتصفيق باليد كحركات لحض الآلهة والأرواح على الحضور ؛ ومن ثم كانت الموسيقى والرقص شكلان متقدمان من أشكال الوثنية ؛ فغالبية الموسيقى لها أصل ديني ؛ ومن ثم تختلف ألوان الموسيقى من منطقة إلى أخرى ، ولكن المتشابهات في التقاليد الموسيقية لشعب معين أكثر من الخلافات : مثل ذلك استخدام النداءات المتداخلة والرد عليها وتأکید جملة موسيقية معينة والضرب على الدفوف أو القرع وفق السلم الموسيقي المتعدد النغمات في غربي أفريقيا .

وقد انتشرت الفنون التشكيلية مثل النحت على الخشب وعمل التماثيل وصب النحاس وطرق الحديد وما إلى ذلك من الأشكال الوثنية الغربية ، وأخيراً نجد أيضاً الأساطير والأمثلة والقصص الخرافية التي يتناقلها الناس شفويّاً عن طريق الرواة والمنشدين المحترفين - تعمل من جانبها على تأكيد الاتجاه الوثني من ناحية التعبير عن القيم ، وقد حدث كثيراً أن تكون دروس الماضي وعبره ركيزة لتقاليد تاريخية يسترشد بها الحاضرون في أعمالهم الحالية ، ونلاحظ أن الكثير من اللغات واللهجات في غربي أفريقيا غير

واضحة المخارج وأن غالبية هذه اللغات واللهجات يتكلمها سكان الحزام الساحلى الممتلىء بالغابات ، وأنها تتشابه تشابهاً كبيراً ؛ كما تتشابه اللغات اللاتينية فى غربى أوربا ، أضف إلى ذلك أن غالبية سكان غربى أفريقيا يتكلمون لغتين أو أكثر ، وقد يتكلمون - علاوة على لغاتهم الأصلية - إحدى اللغات التى يستخدمها التجار وأهمها الهوسا ثم البمبرة ثم الديولا .

بدء تجارة الرقيق :

يبدو أن نوعاً من السخرة كان موجوداً بشكل ما فى غربى أفريقيا قبل ظهور الأوربيين ، ولكن كان أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذى زاوله المستعمرون الأوربيون ، وعمليسة السخرة إن وجدت فى غربى أفريقيا قبل الاستعمار كانت على نطاق ضيق جداً ، ولم تتخذ شكل التجارة إذ لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع فى تشغيل عمال السخرة .

وكان للفلاحين أو المزارعين الحق فى زراعة الأرض التى هم فى حاجة إليها والى يستطيعون فلاحتها بأنفسهم دون مساعدة من غيرهم ، وكانت التقاليد والأحكام التى تفرضها النظم الاجتماعية والاقتصادية فى غربى أفريقيا والى لا تزال سارية حتى الآن تقضى بأن يقوم واضع اليد على الأرض بتوزيع ما يزيد على حاجته على أقربائه المحتاجين وتقدر حاجته هنا بما يسد به أوده .

وكان الرقيق عبارة عن أسرى حروب ، وكانوا إذا ما عملوا فى الزراعة إنما يعملون إلى جانب آسريهم ، كما كانوا يعيشون نفس معيشة أصحابهم ، وفى منازلهم ويتزوجون أقرباء آسريهم الذين كانوا يتخذونهم أشقاء أو أولاداً

أو أقارب أو أصدقاء لهم ؛ ومن ثم يمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق كما وجدت في عهد الأوربيين أو حتى قريبة منها ، وحتى بالنسبة للملوك المستبدين الذين كانوا يمتلكون ضياعاً كبيرة تفوق ما يحتاجون إليه فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا كوسطاء في تجارة الرقيق الأوربية ؛ إذ استخدموا بعض أبناء القبائل في زراعة أرضهم في ظروف إجبارية واستبدادية علماً بأن السخرة ليست رقيقاً ، فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المحكوم إلى الحاكم .

وقد تمكن المكتشفون البرتغاليون والإسبان الأوائل والذين يعتبرون رواداً لتجار الرقيق من الاتصال بسكان السواحل في غربي أفريقيا ، والتودد إليهم لإقامة محطات أو مستودعات للمؤن تأخذ منها السفن المبحرة جنوباً حول أفريقيا في طريقها إلى مراكز التجارة الغنية في جزر الهند الشرقية وآسيا ما تحتاج إليه من مؤن ، وبعد هؤلاء المكتشفين وصل الإرساليون ثم تبعهم السياسيون ، ومن العجيب أن كثيرين من حكام غربي أفريقيا كانوا يتبادلون التمثيل السياسي وبعض البلاد الأوربية مثل لشبونة ومدريد والفاتيكان في روما .

وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر انتشرت تجارة مخففة للرقيق في بعض أجزاء البحر الأبيض المتوسط ، ومن ذلك أن الأتراك والمغاربة كانوا يأسرون الأوربيين ويأخذونهم رقيقاً لا الأفريقيين ، أما إسبانيا والبرتغال فكانتا تأسران العرب والأوربيين والأفريقيين على حد سواء ، ولكن ما إن تم اكتشاف أمريكا في أواخر القرن الخامس عشر حتى تبوأَت تجارة الرقيق أهميتها ومركزها الكبير كعملية تجارية مُربحة جداً .

وكان الأوربيون قد وجدوا أراضي زراعية خصبة في المنطقة المدارية وشبه المدارية المحيطة ببحر الكاريبي وجزر الهند الغربية ؛ كما وجدوا في هذه المنطقة معادن كثيرة ، ولكي يغتنوا بسرعة وبوفرة طلبوا أعداداً كبيرة من العمال ، ولم يكن الهنود المقيمون في البحر الكاريبي المنتشرون هنا وهناك يكفون سدّ حاجة الأوربيين الرأسماليين ؛ كما أن الأوربيين الذين حطوا بهذه المنطقة لم يكن لديهم نظام مركزي سياسى يستطيع أن يستوعب الهنود الحمر ويسيطر عليهم وعلى زعمائهم . وقد جرت عادة الأوربيين أن يقتلوا غالبية سكان المناطق التي يسيطرون عليها ؛ ومن ثم إزداد افتقار المناطق الجديدة المحتلة إلى الأيدي العاملة ؛ كما إزداد التوسع الأوربي وخاصة في المناجم والمزارع الكبيرة ، وقد وجد الأوربيون في غربى أفريقيا منطقة يستطيعون أن يحصلوا منها على الأيدي العاملة المطلوبة في العالم الجديد وخاصة أنها رخيصة ، وأن بها محطات للسفن المتجهة أصلاً إلى جزر الهند الشرقية .

وفي أول الأمر حاول الأوربيون إقامة علاقات ودية مع سكان غربى أفريقيا خدمة لمصالحهم : أى لحماية طرق التجارة البحرية وتأمين محطات التموين لإنقاذ أرواح البحارة الذين تفرق سفنهم في هذه المناطق ، ولكن الجشع الاقتصادى والسياسى غلبهم على أمرهم ، وكانت حاجتهم إلى العمال لزراعة الأراضي الواسعة عبر الأطلنطى ملحة جداً ، فأرسلوا الإرساليات التبشيرية ، وكانت مهمة الإرساليات في أول الأمر تعزيز قبول الذين اعتنقوا المسيحية لعبودية الرجل الأبيض ؛ ومن ثم كانت تجارة الأجساد البشرية في غربى أفريقيا قائمة على أساس تقريب الرجل

الأسود إلى الرجل الأبيض وتقبله سيادته ، ومن ثم تحويل الزنوج عن طريق اعتناقهم المسيحية إلى عبيد يخدمون الرجل الأبيض في العالم الجديد !

وقد تحولت محطات تموين السفن ومستوطنات الإرساليات في القرن السابع عشر على طول ساحل أفريقيا الغربي إلى نقط حصينة لحجز الرقيق ، ثم ترحيلهم إلى العالم الجديد ، وقد استمر الأوروبيون يحتلون هذه المستوطنات المحصنة والتي كانت فوق أكمات يمكن الدفاع عنها أو على جزر قريبة من الساحل لا يمكن الأفريقيين مهاجمتها ، ومن هذه النقاط الحصينة بدأت تجارة الرقيق المنظمة ، وبدأت تتسع وتتحول إلى تجارة شاملة عصبها الإنسان من ناحية أفريقيا ، والمدافع والذخيرة وبعض السلع المصنوعة أو المأكولات أو الذهب أو بعض المعادن من جانب الأوروبيين الذين كانوا أيضاً يقايضون على الرقيق بالأسلحة والخمور وبعض السلع الاستهلاكية !

أما عن التجمعات السكانية في غربي أفريقيا والتي انتشرت بها تجارة الرقيق خدمة للرجل الأبيض فتتميز بوجود منازعات تقليدية بينها ، وبمعنى آخر لم تكن تربط هذه التجمعات اهتمامات مشتركة ، كما كان التزاع بينها مستمراً على الأرض والحدود .

والواقع أن عدم المبالاة الذي كان سائداً بين الجماعات الأفريقية وعدم اهتمامها بانتشار الرخاء بين بعضهم وبعض برغم جبرتها والتي لم تكن تجمعها وحدة المصالح أو الثقافة - سهل انتشار تجارة الرقيق؛ إذ أخذ تجار الرقيق البيض يبثون الحقد والنميمة بين هذه الجماعات حتى تصطدم بعضها

وبعض ، وعندما يدور القتال بينها وتأسر القبائل المقارة
القبائل الأخرى يتقدم تاجر الرقيق الأبيض إلى الذين قاموا بأسر
مشترياً لهؤلاء الأسرى في مقابل بعض الخمر أو الأسلحة ، ثم
هذه السلع البشرية إلى أمريكا !

وكانت غالبية دول غربى أفريقيا التى نشب بينها القتال نتيجة
هؤلاء التجار صغيرة فى المساحة وقليلة فى السكان ، ولكن كان
جماعات لصيد الرقيق تقوم بغاراتها على القبائل المجاورة وخارج
التي تعيش قرب الساحل ، وكان غالبية الرقيق من هذه القبائل . و
الجماعات المغيرة تخاف أن تتغلغل فى داخل البلاد نجد أن أب
لتغلغلها لا تزيد على مائة وخمسين كيلومتر ، ومن ثم نستطيع أن
إن الرقيق الذى أُسر من غربى أفريقيا يشتركون فى أصول متشابهة
وجغرافياً وإن كانوا يختلفون فى المظهر والعادات واللغة أو اللهجة

أما عن خطوط التجارة بين أوروبا وغربى أفريقيا والعالم الج
كانت السلع تشحن على السفن من الموانئ الأوربية إلى موانئ غرب
حيث مستودعات الرقيق ، وهناك كانت ترسو سفن أخرى مهيأة
لشحن السلع الآدمية مصممة على أن تضم أكبر عدد من العبيد
حيز دون الاهتمام بتوفير أى تسهيلات صحية أو خدمية إلا الضرورة
على هؤلاء العبيد أحياء ، وكانت هذه السفن تتجه من غربى أف
أمريكا الشمالية والجنوبية ، واستمرت تجارة الرقيق أكثر من أربعة
مات خلالها ملايين من غربى أفريقيا سواء نتيجة المرض أو التأثير
أو نتيجة الازدحام وسوء المعاملة ، ويقدر عدد من مات فى الأسر أو

الشحن بما لا يقل عن مائة مليون شخص ! وكانت أرباح هذه التجارة مرتفعة ومجزية للغاية بحيث تسمح بمثل هذه الخسائر في الأرواح ، وكانت السفن عندما تصل إلى منهاها تفرغ من بقى حياً من الرقيق ، وكانت هناك أسواق للنخاسة في جزر البحر الكاريبي .

وقد بدأت تجارة الرقيق بمعرفة الإسبان والبرتغال ، ولكن سرعان ما انضم إليهما البريطانيون والفرنسيون والهولنديون وتجار إسكندنافيا وغالبية هذه الدول الأوربية هي التي بدأت في تكوين إمبراطوريات لها في العالم الجديد فتبدؤها بالساحل الشمالى لأمريكا الجنوبية أو تلك المنطقة التي تحولت فيما بعد إلى البرازيل وفنزويلا وغينيا البريطانية وكولومبيا ، ثم انتقلت محطات استقبال الرقيق وأسواق بيعه إلى أمريكا الوسطى في بنما وحول خليج المكسيك ، ثم إلى القسم الجنوبي من الدولة التي عرفت فيما بعد باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الضبلع الثالث من مثلث التجارة فكان يمثل الخط الملاحي الذى يبدأ من موانئ العالم الجديد متجهاً إلى أسواق ومصانع أوروبا حاملاً السلع التي أنتجها عمال أفريقيا الغربية في مزارع العالم الجديد : مثل السكر والبن والتبغ والقطن ، والذهب والفضة .

ومن محطات استقبال الرقيق وتسويقه التي في جزر البحر الكاريبي انتقل العبيد الأوائل إلى أمريكا متغلغلين في المنطقة المدارية حيث كانت المعادن أو المزارع الكبيرة ، وحدث بعد ذلك - أى في القرن الثامن عشر - أن ازداد حجم تجارة الرقيق بازدياد المزارع والمناجم وذلك عن طريقين : إما بالإكثار محلياً (عن طريق التناسل) من الرقيق الذين

وصلوا إلى أمريكا ، أو بمضاغفة عدد الأرقاء المختطفين من أفريقيا ، وكان من نتيجة تجمع الأعداد الكبيرة من الأرقاء في الجانب الأمريكي أن تطورت التقاليد الثقافية للرقيق أو أثرت عادات الجماعات الأولى من الرقيق في سلوك الجماعات الأخرى التي تلتهم ، وكان غالبية الرقيق في بدايتها من داهومي وحتى الآن نجد ثقافة داهومي هي الغالبة على المجتمع الزراعي في هايتي . وكان من نصيب الأرقاء الذين وقعوا في أيدي البيض من بين قبائل اليوريا أن بيعوا في كوبا وشمال شرق البرازيل ، وهنا نجد عادات اليوريا وثقافتها هي الغالبة بينهم حتى الآن ، أما الأعداد التي أقل حجماً والتي أتت إلى الأمريكتين فيما بعد والتي اختطفت من قبائل غربي أفريقيا الأخرى فقد وجدت أن عليها أن تتأقلم مع العادات السائدة في المجتمعات الأفريقية التي انتقلت إلى أمريكا من قبل .

الرقيق والاقتصاد الزراعي :

اختلف نظام الرق في العالم الجديد اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى : ففي المستعمرات التي كان يشرف عليها الكاثوليك مثلاً نجد البيض يعترفون بأن العبد له روح وله حقوق معينة يجب أن يسمح بها سيده ، وأن يحترمها النظام السياسي القائم ، وكان لهذا النظام تأثيره في التعريف القانوني للعبيد وظروف عملهم وشروط عتقهم ومركز العبد في المجتمع بعد عتقه ، وكان الاتجاه عامة يميل نحو إخضاع المركز الاجتماعي إلى مركز العبد وشخصيته كعبد مسروق بمعنى الحط منه ، أما في أمريكا اللاتينية فنجد هذا الارتباط بينهما غير مستقر ، فقد كان الأوروبيون في مناطق أمريكا اللاتينية يصممون على الاحتفاظ بتقاليد الرقيق المعمول

بها في إسبانيا والبرتغال والتي تقوم على أن مركز العبد المسترق يتوقف على عدة عناصر يمكن تعديلها بشكل ما : فمثلا قد يعمل العبد ليشتري حريته ، وقد يستعطف صاحبه أو يستعطف الحكومة لتعتقه ، أو أن يعتق إذا مات صاحبه ، وكانوا يعتبرون رغبة الرقيق في الحرية أمراً طبعياً وكان الإسبان والبرتغاليون يرون في مساعدة الرقيق للحصول على حريته أمراً طبعياً ينادى به الدين .

وعلى النقيض من ذلك كانت الحال في الأقطار التي يحكمها البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون في العالم الجديد ، وكانت عملية الرق نظاماً جديداً اعترفوا به رسمياً وقانونياً ، كما كان هذا النظام يضمن لوناً أو صبغة قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية على العبيد تمكن الرجل الأبيض من استغلالهم لمصلحته أفضل استغلال ، بحيث يُغل له أكبر فائدة مع ضمان استمرار هذا النظام عن طريق تملك الذين يلد لهم الرقيق ، وكانت القوانين المتبعة في المستعمرات الإنجليزية والفرنسية والمناطق الأمريكية تحلل الرق كنظام ، وتحلل استغلال عمل الرقيق واستعباد أولاد الرقيق واستمرار خدمة الرقيق للبيض ، وقد سَوَّغوا استعباد سكان غربي أفريقيا أولاً على أساس أنهم شعب ثقافته منحطة ولا يعبد المسيح .

ولكى يعملوا على استمرار نظام الرق اتخذوا من لون الأفريقي الأسود سبباً لاسترقاقه واستغلاله أفضل استغلال ، ومداومة بقائه وأولاده عبيداً ، ولتسويغ عبودية الأطفال لهم راحوا يدعون أنهم يتبعون أصلهم أو والدهم مع التأكيد على وجوب تشغيل العبيد المتقدمين في السن حتى لو فاقوا في علمهم وثقافتهم الأوربي الأبيض..

ونحن نعلم أن التكاة الأولى التى اتخذها الإنجليز والفرنسيون هى أن عبيد غربى أفريقيا أقل ثقافة من الأوربيين ، وأنهم من الوثنيين . وكان من المتحتم على البيض لتأييد نظام العبودية أن يلجئوا إلى خلق أسباب جديدة مثل اللون الأسود أو الانحدار من صلب أفريقى كسبب من أسباب الاسترقاق .

وقد وجدت هذه الأسباب الجديدة تأييداً عارماً من البيض ، فكان الإنجليزى أو الفرنسى من أصحاب المزارع إذا أراد أن يحسن معاملة العبد نظر إليه وكأنه ينظر إلى طفل ، أما فى غالبية الأحيان فكانت نظرته إليه كنظرته إلى حيوان متوحش ، وكان الأوربيون من الإنجليز والفرنسيين يعتقدون أن العبيد لا يستحقون الحرية ، وأن الطبيعة قد جعلتهم غير جديرين بها ؟ فهم سود اللون وأرقاء ، وكانت غالبية المزارع قد نشأت فى المناطق الواطئة خلف ساحل البحر الكاريبى أو على ساحل خليج المكسيك أو عند ساحل جنوب الأطلسى ، حيث يلمس المحيط حدود الولايات المتحدة الجنوبية ، وكانت المزارع التى تدر أكبر ربح تلك التى تقوم على زراعة المحصولات السوقية على نطاق واسع : مثل البن والسكر والقطن ؛ وهى زراعات تتطلب مجموعات كبيرة من الأيدى العاملة ، وكما حدث فى غربى أفريقيا كانت الفلاحة وقتئذ تعتمد على سواعد الأرقاء الذين يستخدمون الفئوس ، ولم يعرف الأوربيون فى ذلك الوقت فى مزارعهم طريقة الرى على الراحة ، بل كانوا يعتمدون على الأمطار ، كذلك لم يكن يستخدمون المسمدات العضوية أو غير العضوية : بمعنى أن أساليب الزراعة تحت إشراف الرجل الأبيض فى العالم الجديد كانت

أشبه بأساليب الزراعة في غرب أفريقيا .
وعلى النقيض من تفرس الأفريقى فى أعمال الفلاحة ومعرفة بأصولها
نجده يواجه منتهى القلق نتيجة تغيير جذرى فى حياته الاقتصادية والاجتماعية
وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على الذكور منه على الإناث : فى غرب
أفريقيا كان الأفريقى يمتلك الأرض التى يزرعها هو وأسرته وأقرباؤه ،
كما كان يمتلك أدوات الزراعة ومن ثم ما تنتجه الأرض من خيرات ،
وكان الأفريقى يملك زمام نفسه ، فلا أحد يسوده أو يتحكم فيه كما كان
يملك زمام عمله : بمعنى أنه كان مع أسرته المتسلط وصاحب الأمر فى
نوع العمل الذى تتطلبه الزراعة ، كما كان مع رؤساء الأسر الأفريقية
المجاورة أو التى تسكن نفس (الحوش) يتحكم فى النظام الاقتصادى
للأسرة أو القبيلة . أما فى حياة العبودية فى الأمريكتين بعد استرقاقه فلم
يكن يمتلك الأرض التى يفلحها أو أدوات فلاحتها أو الحاصلات التى
تنتجها ، بل لم يكن يمتلك زمام نفسه ، كان عبارة عن سلعة يمتلكها سيده
أو جزء من رأس مال صاحب الأرض يستخدمه فى الإنتاج أو يبيعه فى
سوق النخاسة وفق ما تقضى به مصلحته المالية .

وهذا المركز الاقتصادى الذى لا حول للريق فى ولا قوة قد أثر فى
جميع نواحي الحياة المحيطة به وبالأخص فى الأنماط المميزة للثقافة الزنحية
الأمريكية الجديدة التى بدأت تظهر فى العالم الجديد ، وهذا الوضع
المرتدى للأفريقى قد حدّ من قدرة العبد الأفريقى على تشكيل مستقبله
أو تحديد إطار حياته أو حياة أسرته أو المجتمع الذى يعيش فيه . ونحن
نعلم أن من أركان السلطة الشخصية للرجل الأفريقى فى غرب أفريقيا
حتى هذه اللحظة قدرته على التصرف فى السلع التى ينتجها ، وعبارة

أخرى تملكه وسائل الإنتاج من أرض وأدوات ، وما تنتجه من محصولات تحتاج إليها أسرته التي تعتمد عليه في الحصول على حاجاتها المادية .

أما مركزه في العالم الجديد فكان عبارة عن ترس في آلة ضخمة تخضع للملكية الرجل الأبيض ، ولم يكن مسموحاً له أن يسيطر على نفسه أو جسده ، ولقد وجد الأفريقي أن هذا الوضع الاقتصادي المتردى قد حرمه التمتع بوضعه الاقتصادي السابق في بلاده ؛ ومن ثم ضعفت سلطة الأب على أولاده وزوجته بل داخل مجتمعه ؛ فالأفريقي عندما كان يتعامل هو والرجل الأبيض أو مجتمع الرجل الأبيض كان يشعر بوضعه المتردى في الحضيض ، هذا الوضع الذي عززته وأكدته مجموعة من القوانين تحرم عليه امتلاك الأرض ، أو العمل في بعض المهن أو شغل غالبية الوظائف أو أن يبيع عمله لغير سيده !

والواقع أن النظام الأسرى الذي تركه الأفريقي وراءه في غربي أفريقيا ، والذي يشبه البنيان المتناسك والذي يتحكم فيه رب الأسرة - أصبح لا وجود له في مجتمع الزوج سواء في أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، بل على العكس : نجد الأسرة الزوجية في العالم الجديد تلتف حول الأم ، فلم يكن للرجل من دور يذكر ، إذ لم يتعد دوره الأسرى الناحية البيولوجية ، وخاصة في مناطق مثل ميرى لاند وفرجينا ، حيث كان الرجل الأبيض يقيم مزارع خاصة للإكثار من الزوج لبيعهم في المناطق الجنوبية وكأنهم ماشية ، كما وجد الرجل الأبيض في وجود الأواصر الأسرية المتينة في المجتمعات الأفريقية تهديداً كبيراً لحصوله على ربحه من سلعة الإنسان الأفريقي ، وتحدياً لنظام الاسترقاق الذي يجب أن يستمر لخدمة الرجل

الأبيض . وإذا ما وجدت أواصر أسرية قوية في مجتمع من العبيد كان هذا دليلاً على مقاومة هذا المجتمع لضغوط خارجية قوية تعمل على تفكيك المجتمع الزنجي .

على أننا لا ننكر وجود هيكل داخلي للمجتمع الزنجي في العالم الجديد : فمن ناحية كان خدمة المنازل والعبيد الذين يعملون في الصناعة يتمتعون بمركز اجتماعي واقتصادي مميز عن غيرهم ، وقد صاحب ذلك بطبيعة الحال اختلاف في السلوك وطريقة الكلام والمعاملة ، بل في نوع السلع الاستهلاكية التي يستهلكها الزوج وغيرها من أسباب الحياة : فمن ناحية خدمة المنازل كنا نراهم يحاولون في سلوكهم محاكاة أسيادهم البيض ، ومن ناحية عمال الصناعة كانوا يحتلون مركزاً اجتماعياً في الوسط الزنجي أعلى من غيرهم سواء عمال الزراعة أو خدمة المنازل ، ذلك على الرغم من وجود القيود المختلفة التي فرضها الرجل الأبيض على الزوج وحرم عليهم حق الملكية وحق الانتخاب وحق المعيشة في مناطق البيض أو خارج تلك التي يحددها البيض للزوج ، بل كان هؤلاء مجبرين على ارتداء أزياء معينة لتمييزهم ، تلك القيود التي فرضها الرجل الأبيض للحد من حركتهم الاجتماعية ومنعهم من منافسة البيض ! وبمضي الوقت تمكن عدد قليل جداً من العبيد الذين أعتقهم أسيادهم البيض من امتلاك بعض الرقيق ، وبمضي الزمن أيضاً وجدت طبقات اجتماعية داخل المجتمع الزنجي الذي تم عتقه تقوم على تفاوت في الثروة ، وهذا التفاوت مرجعه الوضع الاقتصادي ودرجة اختلاط المعتوق بالرجل الأبيض ، وهذه الفوارق الطبقية إنما هي في الواقع انعكاس للفوارق الطبقية في المجتمع الأبيض المتسلط .

ويقضى نظام الرق في أمريكا الشمالية بإبقاء الأنماط التقليدية للأنشطة الاجتماعية والسياسية التي كان يمارسها الزوج في غرب أفريقيا ، وأى تغير في هذه الأنماط يعتبر خروجاً يستحق عليه العبد العقاب ، وقد عمد الرجل الأبيض في أمريكا إلى استبعاد العبيد من تولى مراكز لها سلطة إلا داخل سلم الخدم في المنزل ، ولم يكن مسموحاً للزوج ، بمزاولة حقوقهم الانتخابية أو شغل أى منصب ، وفي الوقت الذى كانوا فيه عرضة للعقاب بنص القانون لم يكن مسموحاً لهم بالاشتراك بطريق مباشر أو غير مباشر في وضع أو اقتراح القوانين ، أو إبداء الرأى حتى من بعيد ، سواء عند وضعها أو تطبيقها ، بل لم يكن يسمح لهم بحضور جلسات المحاكم اللهم إلا إذا كانت القضية هم طرف فيها مع غيرهم من الزوج ، ومن ثم كانت المنازعات تسوى عادة خارج النظام القضائى . وحتى بعد نيل الكثيرين منهم حرياتهم كانت غالبية هذه القيود سارية عليهم وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية .

تطور الثقافة الزنجية في أمريكا :

لعل الدين هو أقل النواحي الثقافية تأثراً بالرق ، فهو يحتل مركزاً هاماً جداً في ثقافات شعوب غرب أفريقيا بل هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها التحكم في شعور الإحباط أو العداء بشكل يمنع العدوان أو يهدد النظام الاجتماعى السائد ، ومن ناحية البيض نجدهم يشجعون الأفريقيين من العبيد على التمسك بقيمتهم وعاداتهم الدينية لأنها تعمل في مصلحتهم ، ومن ناحية أخرى نجد أن العزلة الثقافية للزوج في أمريكا قد جعلتهم يتمسكون بدرجة أكبر بديانتهم السائدة في غرب أفريقيا. فمثلاً زواج الغابات

في غينيا الفرنسية والهولندية سابقاً قد احتفظوا بمعتقداتهم الدينية صافية نقية تقريباً بما في ذلك أسماء معبوداتهم وما تتمتع به هذه المعبودات من قوة أو سلطان ، كما احتفظوا بطريقة عبادتها ، أما بالنسبة للجماعات الأفريقية التي اتصلت عن قرب بالثقافة الأوروبية - كما حدث في هايتي والبرازيل - فإننا نجد نواحي عدة من المعتقدات والطقوس الأفريقية تبرز هي وتعاليم المذهب الكاثوليكي الروماني : ومن ذلك أنهم كانوا يقرنون اسم القديس بطريك Patrick الذي يقال - إنه طرد الثعابين من آيرلندا بالمعبود دانباتا ويدو Danbata Wedo . أي الثعبان الذي عبده بعض قبائل داهومي ، وفي البرازيل مزج الزوج بين إلهة اليوريا للماء والنقاء المعروفة باسم الإله يامنجا Yamenja بالسيدة مريم التي يقدسها الكاثوليك .

وفي بعض أجزاء من أمريكا حيث يعيش الزوج في جو ثقافي أكثر امتزاجاً مع البيض نجد أنهم يشاركونهم بدرجة أكبر في ثقافتهم ، بل راح الزوج يعيدون تفسير بعض نواحي دياناتهم تفسيراً جديداً متأثرين بهذه الثقافة . ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في الولايات المتحدة بين المتعصبين أو المتزمتين في الجنوب والذين تغلب عليهم الحياة الريفية أو بين الفئات التي تعتقد بالتفرقة العنصرية حتى في الكنيسة : فزاهم يؤدون حركات جسمانية متكررة على أنغام متناسقة تتفق مع هذه الحركات ، الغرض منها أن يحل الروح القدس في الجسد بدلا من أن تحل روح الأجداد التي تسكن قبورها .

لقد تقبل المجتمع الأوربي في أمريكا ممارسة الأفريقيين لطقوسهم

الدينية في ترحاب ، فقد كانت هذه الممارسة ناحية من نواحي الثقافة الزنجية التي لا تتدخل في أوضاعهم كعبيد ، وشجعوا تمسك الزوج بترائهم الديني ؛ فقد كانوا يعتقدون أن الدين كمخدر يعمل على تهدئة الذين يشعرون بمضض أو بسخط على معاملة البيض لهم . وقد عمد البيض في أمريكا إلى تسهيل وصول الزوج الذين يقع عليهم الاختيار إلى مراكز الزعامة الدينية في مجتمع الزوج ، وكانوا يشترطون لهذه الزعامة أن يكون الكاهن أو الساحر قوى الشخصية مطاعاً في مجتمعه غير متعلم ، وأن يكون قد زاول أعمال السحر والشعوذة ، ولم يشجعوا المتعلمين أو الأثرياء من الزوج على تولي الزعامة الدينية ، والغرض من ذلك عدم إتاحة الفرصة لهم لتهديد مصالح الرجل الأبيض ! وهكذا نجد أن الزعامة الفريدة في المجتمعات الزنجية بالأمريكتين خلال قرون الاسترقاق هي الزعامة الدينية ، وكانت الجمعيات الدينية هي الجمعيات الفريدة التي سمح البيض للزوج بتكوينها .

وكتيجة للصلة الوثيقة بين الفن والدين نجد أن المراسم الوثنية لغربي أفريقيا قد انتقلت إلى العالم الجديد حيث احتفظ بها الرقيق ، ومن بين هذه المراسم العبادات الوثنية والموسيقى والرقص الديني وأشكال متنوعة من الفن المحفور وتجسيد الغيبات على هيئة أشكال محفورة على الحجر أو أقنعة ، وهذه الأشياء كانت من المرتكزات الأساس لقرون عدة في العبادات بغربي أفريقيا ، وتستخدم لفرض بعض السلطة أو الرقابة على القوى الخفية التي تؤثر في مصير الإنسان الأفريقي كما يعتقدون .

وكما حدث بالنسبة للمعتقدات والممارسات الدينية - كانت درجة

الاحتفاظ بالطقوس الوثنية التقليدية لغربي أفريقيا في العالم الجديد تتوقف على ملائمتها مع الفن الأوربي أو الهندي أو إمكان تفسيرها بما يتفق مع العادات الأوربية أو الهندية برغم كون الثقافة الأفريقية في عزلة نسبياً ، ومثال على ذلك : حدث في بعض أجزاء من غابات غانا أن فر عدد من الرقيق من مزارع الهولنديين والفرنسيين إلى داخلية البلاد حيث كونوا لأنفسهم ظروفاً للحياة كتلك السائدة في غربي أفريقيا ، واحتفظوا في بيئتهم الجديدة بتقاليدهم التقليدية الشفهية نقية لا شائبة فيها ، وفي هذه المجتمعات لا تزال القصص الأفريقية الصميمة مثل قصة العنكبوت المكار Anancy أو أنانس تروى في قالبها الأصلي وحبكها الأفريقية الصميمة .

وفي الأماكن التي حدث فيها اتصال بين العبيد من الزوج أو أنجالهم مع البيض نجد أن الصلة بينهما كبيرة ، وتلونت الأمثلة والقصص الشعبية والألغاز التي تعتبر من السمات الرئيسية لأدب غربي أفريقيا الشفهى - تلونت بحيث توافق أدب البيض ، ومثال على ذلك : أن أنانس Anancy قد أصبحت مس نانس Miss Nancy بين زوج جاميكا ، وفي جنوبي أمريكا الشمالية تحول الأرنب البري الذي يعتبر من مظاهر غربي أفريقيا إلى أرنب Brer Rabbit Hare ، أما عن اللغة فإننا نجد أن غالبية اللهجات التي حملها أهالي غربي أفريقيا معهم إلى العالم الجديد متقاربة ، وتتحد في عناصر لغوية أساسية ولا سيما من ناحية تركيب الكلمات والقواعد والإعراب Syntax, Grammar, Morphology وإن اختلفت من ناحية المفردات vocabulary بشكل يجعلها غير مفهومة ؛ وعلى ذلك ظهرت في جميع المناطق لغات جديدة استخدمت في الاتصال بين الزوج العبيد سواء فيما

بينهم أو مع البيض أو مع الهنود الحمر ، وقد امتزجت التقاليد والعادات اللغوية المتميزة لهذه الفئات الثلاث : الزنوج والأوربيين والهنود الحمر ؛ ونتج عن ذلك لغة مخلطة creole لا هي بالأوربية ولا هي بالزنجية ولا هي بالهندية ! ولقد تشكلت هذه اللغة الخليط creole بأشكال مختلفة في المناطق التي استقر بها الزنوج في هايتي ، وفي بعض جزر الكاريبي التي خضعت للفرنسيين حيناً وللإسبان حيناً آخر ، فنشأت لغات خليط creole حوت الكثير من الكلمات الفرنسية أو الإسبانية أو بعض كلمات مشتقة من غربي أفريقيا ، وما عدا ذلك نجد عناصر من اللغة الهولندية تبرز هي والعناصر السابقة .

ففي جزر الهند الغربية التي انتقلت من الإسبان إلى الهولنديين نجد لغة خليطاً اسمها Papiemiento حوت الكثير من ألفاظ الهنود الحمر في البحر الكاريبي . وفي المناطق الهولندية . والفرنسية البعيدة مثل غيانا نشأت لغة اسمها Taki Taki ، وفي جزر البحر قرب جنوب كاولونيا وجورجيا ظهرت لغة اسمها جولا Gullah لا تزال لغة سكان السواحل من الزنوج في جنوب شرق الولايات المتحدة ، وأثرت في لغات البيض والسود في جميع المنطقة الجنوبية ، بل في كثير من المناطق التي إلى الشمال منها ، ولعل من العوامل الهامة في تفسير استمرار ، أو تلاشي ثقافة فرعية ظهرت أو تكونت في أيام الرقيق بين غالبية الأفريقيين في أمريكا - تلك العناصر التي كان لها أهمية جغرافية وثقافية ، وعملت على عزلة جماعات الزنوج في العالم الجديد ، أو أدت إلى الركود النسبي في الفن والاقتصاد .

والواقع أن العلاقة بين درجة الركود الفني والاقتصادي وبطء تطور

الثقافة إنما هي علاقة تستدعى الانتباه والتفكير ؛ فنحن نجد في المناطق التي كانت تزرع محصولاً واحداً في أيام الرقيق كهاتي وشمال شرقى البرازيل ، وغيانا وساحل فترويل وكولومبيا وأجزاء من جنوبى أمريكا الشمالية أن التغير الثقافى كان بطيئاً ، وعلى ذلك نجد أن العناصر الثقافية الأفريقية والثقافات الفرعية المتميزة التي طورها الأفريقيون كانت أتقى ما تكون في هذه المناطق ، على أن طرق الحياة التقليدية استمرت كما كانت في أفريقيا ، فلم تَجِدْ أسباب تدعو إلى إحداث تغيير فيها .

الأشكال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما بعد العتق :

لا تزال النظم الاقتصادية التي سادت أيام العبودية سارية المفعول في غالبية المناطق المتطرفة بالأمريكتين . فمثلاً نجد غالبية الأراضى الزراعية في يد الأقلية البيضاء المسيطرة وهي نفس الأقلية التي تمتلك وسائل الإنتاج من أدوات نقل وتسويق ، ولا يزال الزوج في هذه المناطق النسائية من الأمريكتين يعيشون مستوحشين أو غرباء ينتجون غالبية طعامهم في مساحات صغيرة يحددهم دخلهم البسيط من الاشتراك في الأسواق العامة التي تتعامل بالنقد ، ويشرف عليها البيض ، وحتى إذا اشتركوا في هذه الأسواق فإنهم يدخلونها مشترين بالأجل أو مقاولين من الباطن لتنفيذ أحقر الأعمال ، وكثير منهم يفلحون الأرض مزارعة أو يستأجرون أراضى أو هم فلاحون مرتزقة ينتقلون من مكان إلى آخر على حسب الأحوال ! والزوج في هذه المناطق غارقون دائماً في الدين وخاصة بالنسبة لملاك الأراضى وأصحاب المحال التجارية الذين يقدمون لهم الطعام والملابس مقدماً في نظير عملهم عدة

أشهر ، أو فى نظير نصيبهم من المحصول . أى أنهم يصرفون دخلهم قبل أن يتحقق ريعهم ! !

ومما زاد الطين بلة وأضر بمركزهم الاقتصادى وحالتهم الدائمة السوء - عدم وجود أشكال أو وسائل للإنتاج أو طرق للتسويق تحل محل الوسائل الحالية . فمثلاً نجد فى المناطق التى تعتمد على محصول واحد كما فى الكاريبى والمناطق المحيطة به أن الفلاحين مضطرون إلى بيع محصولهم على حسب السعر العالمى والذى لا سلطة لهم عليه ، وفى غالبية الأحوال نجدهم يفتقرون إلى المهارة know how ورأس المال لتنمية وسائل أخرى يعيشون منها ، وإذا ما كان الزنجى مديناً - وهذا أمر عادى - فلا يسمح له صاحب الأرض بتركها ليعمل فى ناحية أخرى ؛ ومن ثم يصبح مقطوعاً للأرض بسبب مديونيته لصاحبها وحتى إذا ما دفع فى سنة من السنوات جميع ديونه فلن يستطيع ترك الأرض لأنه لا يمتلك أجره السفر بعد دفع هذه الديون ! وإذا ما أدخل صاحب الأرض الأساليب الفنية الجديدة كالميكنة أو حول أرضه إلى مزرعة للدجاج أو للماشية أصبح غالبية الزوج العاملين بالأرض عالة ويطردون طرداً ، ومعنى ذلك أنهم يفقدون عيشة الكفاف ويصبحون عاطلين لا عمل لهم ، فيهيمنون على وجوههم بحثاً عن مزارع تسمح بتشغيلهم . كل هذه الاعتبارات تمثل حائطاً صلباً لا يستطيعون النفاذ منه ، وهذه الناحية الاقتصادية المفجعة تعتبر سمة دائمة للثقافة الزنجية تنعكس باستمرار على كل ناحية من حياتهم ، سواء فى جانبها الاجتماعى أو السياسى أو الدينى ، أو أشكال التعبير الوثنية ، بل فى اللغة نفسها ، ومن النتائج الاجتماعية البارزة لهذا الركود الفنى والاقتصادى الذى يعيش فيه الزوج

الأمريكيون . لاستبعادهم من نواحي النشاط الفنية والاقتصادية الجديدة -
أن أصبحت الأم هي رأس الأسرة والأب عنصراً غير مستقر من الناحية
الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية ،

ومن النتائج الأخرى أن غالبية الزوج في الأمريكيين يمثلون أحقر
الطبقات الاجتماعية ، فلا يسمح لهم البيض بالمعيشة في أحياء الرجل الأبيض
ومن ثم نجد عدم الاستقرار الاقتصادي ووضعهم الاجتماعي غير المستقر
قد انعكس على العلاقات الحساسة التي تربط الزوج بالنظم السياسية .
وفي مناطق قليلة لا تزال الحكومات المحلية تحرم تشغيل الزوج كموظفين ،
بل هم يحرمون الزوج حق التصويت أو الاشتراك في الأحزاب أو الشهادة
في المحاكم ضد البيض أو التمتع بنفس الحماية التي يتمتع بها الرجل الأبيض
سواء من ناحية احترام الملكية أو الحقوق المدنية ، وهذا الحرمان يتحول
أحياناً إلى شكل للإحباط أو التهديد أو المنع الصريح .

وفي غالبية الأحوال نجد اشتراك الزوج في الحكومة يتم بطريقة لا توازن
فيها . بمعنى أن تعاملهم مع الحكومة يكاد يكون مقصوراً على سجنهم
وإنزال العقاب البدني عليهم أو على حضورهم في المحاكم لو كان جميع
أطراف الدعوى زنجياً ، ويحرم عليهم قطعاً تولي المناصب الرئاسية التي
قد تمكنهم من اتخاذ قرارات سياسية تؤثر عليهم ومستقبلهم .

والدين من بين النواحي الهامة للثقافة الزنجية في أمريكا حيث نجد
الكثيرين من الزوج يحتفظون بعقائدهم الأفريقية ، إما كما هي ، أو بعد
مواضعها مع الديانات الأمريكية ، وهذه ظاهرة طبيعية لعملية عزل الثقافة
الزنجية باستمرار ، وهي تشبه إلى حد كبير إملاقهم الاقتصادي وحرمانهم

السياسى حتى إننا نجد اليوم الزعماء الدينين وكنائسهم كما كانت منذ خمسة قرون مصدراً هاماً من مصادر التماسك بين الزوج أو مصدراً للتجمع والعمل داخل نطاق المجتمعات الأفريقية الأمريكية .

وفى السنوات العشر الماضية بدأ عدد من الزعماء يظهر فى الأوساط الزنجية برغم المقاومة الهائلة من البيض ، وهذه المقاومة نتيجة لاستمرار العلاقات الممعة فى القدم التى كانت سائدة منذ أن قدم الزوج إلى أمريكا والتى كانت ترمى إلى تأييد سيطرة الرجل الأبيض على الرجل الأسود وعزله فى أحياء زنجية . والواقع أنه حتى الآن لا تزال نواح كثيرة من السلوك بين الزوج متأثرة ببعض الأشكال الوثنية أو الديانات الوثنية وهى أظهر ما تكون بين زوج أمريكا الذين يعيشون فى عزلة مستمرة .

وفى المناطق التى يعيش فيها الزوج بمعزل عن البيض نجد إدخال النظم الحديثة فى الصناعة والاقتصاد أبطأ ما يمكن ، أو هو معدوم ؛ كما نجد أيضاً الصفات اللغوية للمجتمعات الزنجية فى العالم الجديد واضحة ومستمرة . فمن ناحية نجد لغة خليطاً لا تزال سائدة فى غالبية جزر هايتى ؛ كذا لغات متشابهة فى جزر الكاريبي ، ولا تزال غالبية زوج غيانا الفرنسية والهولندية سابقاً تتكلم لغة Taki Taki ، وفى الجزر القريبة من جورجيا وجنوب كارولينا وعلى طول الساحل الجنوبى الشرقى للولايات المتحدة نجد لغة الجولة سائدة بين غالبية الزوج ، بل نجد لغة قريبة منها يتكلمها البيض فى غالبية أنحاء الجنوب .

الثقافة الزنحية الأمريكية واتصالاتها بغربي أفريقيا :

في البداية أقول : إن اتصال زواج أمريكا بغربي أفريقيا إنما هو من جانب واحد متمثل في عودة عدد قليل من زواج العالم الجديد إلى أهمهم أفريقيا . فمثلاً عاد من أمريكا في القرن التاسع عشر عدد من العبيد المحررين إلى ليبيريا ، كذلك تمكنت أسر زنحية برازيلية من الاتصال اتصالاً متقطعاً بأقاربهم من قبائل اليوريا في نيجيريا ، ولكننا نستطيع أن نقول : إن غالبية الأمريكيان سواء من الزواج أو غير البيض لم تسنح لهم فرص لزيارة غربي أفريقيا أوليتفهموا تفهماً إيجابياً ثقافة بلادهم الأصلية ، بل نستطيع أن نقول : إن الزواج المتعلمين الذين أكملوا تعليمهم ، وخاصة في أمريكا الشمالية - قد شاركوا البيض في تعاملهم السلبي على ثقافة أفريقيا ، بل ذهبوا مراراً إلى إنكار أي علاقة لهم بثقافتهم الماضية وحتى من ناحية استرقاق جدودهم في أمريكا نجد هؤلاء الزواج يخلقون المعاذير لهذا الاسترقاق وينكرونه مستخدمين عبارات القساوسة المهدئة المخدرة ، أو هم يتجاهلون الموضوع أصلاً إلى أن قام عدد منهم في العهد الأخير بتحليله تحليلًا إيجابياً . وفي السنوات العشر أو العشرين الماضية اتجهت الأنظار إلى الدول الأفريقية التي نالت استقلالها مؤخراً ولا سيما المستعمرات السابقة التي في غربي القارة ، وتنبه الأمريكيون إلى وجود ثقافة غنية في أفريقيا وإلى وجود عادات وسلوكيات أكثر حيوية وأعمق قيمة في المجتمع الزنجي في أمريكا ، وكان من نتيجة ذلك أن حدث بعض الوثام ولا سيما بين المثقفين الزواج ، والعناصر الأصلية في غربي أفريقيا ، كذلك زاد الاهتمام بأبعاد الثقافة والاتصال الثقافي مع

زنوج أمريكا خلال القرون الخمسة الماضية .

ومن بين مظاهر الارتباط الثقافي بين أمريكا وغربي أفريقيا احتفاظ
الزنوج برقصاتهم وموسيقاهم ودياتهم في العالم الجديد ، وقد تحول هذا
الاهتمام إلى المناداة بإجراء دراسة أكاديمية في آثار الاستعباد والرق على الحياة
الأمريكية والثقافة الأمريكية ومحتواهما ، وعلى المشاكل الداخلية في أمريكا
ولا سيما من الناحية العنصرية والفقر .

والواقع أن أسلاف زنوج أمريكا الحاليين قد ساهموا مساهمة إيجابية
في بناء حضارة العالم أكثر من مساهمتهم في تقديم أو ابتكار موسيقى الجاز
وقصص الأطفال ؛ فقد ساهم هؤلاء الزنوج لمدة أربعة قرون بعملهم المجاني ،
بل بحياتهم في التطور الاقتصادي بجميع دول أمريكا ، شماليها وجنوبيها ،
ليس فقط من ناحية تطوير الاقتصاد الزراعي في المناطق المدارية وشبه
المدارية ، أو في نقل الثروات المغتصبة من إنجلترا الجديدة ، بل في تراكم
رأس المال الناتج عن عدم دفع أجور العمال الزنوج ، والذي ساعد بوجه
خاص في تمويل الصناعات ، سواء في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية ،
ولعل أهم مشكلة تواجهنا في دراستنا العملية الاتصال الثقافي بين زنوج
أمريكا وغربي أفريقيا إنما هي الوصول إلى فهم صحيح للأسباب الثقافية
والتاريخية للصراع بين البيض والسود ، وليس مجرد تحليل معنى الزنجية
أو الشخصية الزنجية أي تاريخ الصراع بين الزنوج والبيض ، وكيف ظهر
أول ما ظهر في ثورة الزنوج والاضطرابات العنصرية ؟ ثم كيف يتمثل في
الثورة الزنجية المكبوتة ضد البيض ؟

السَّابُّ الرَّابِعُ

العنصرية ومقاومة الأفريقيين في جنوبي أفريقيا

كثيراً ما أكد الوطنيون الأفريقيون وجود طريق غير إنساني للحياة تتميز به أفريقيا الجنوبية ، ونحن إذا ما استعرضنا العلاقات المتداخلة بين البيض والسود على مدار عدد من القرون نخرج بأن ما يؤكد الوطنيون الأفريقيون حقيقة لها واقع ؛ فأخطار العنصرية واضطهاد السود في جنوبي أفريقيا ليس بالأمر الجديد ؛ إذ يرجع هذا الاضطهاد إلى قرون عدة ؛ كما أن التفرقة العنصرية استمرت في جنوبي أفريقيا منذ عدة قرون ، فكلمة التفرقة العنصرية أو اصطلاح التنمية المنفصلة ينتميان إلى أدب ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن ما تحمله هاتان الكلمتان من معانٍ وأفكار يعود إلى زمن موغل في القدم لا إلى عام ١٩١٠ عندما ظهر « اتحاد جنوب أفريقيا » ولا إلى عام ١٩٤٨ عندما تولى البيض حكم هذه الدولة ؛ فالتفرقة العنصرية والتنمية المنفصلة إنما ترجعان إلى أول مواجهة بين البيض والسود في رأس الرجاء الصالح .

المستوطنون الأوائل :

في السادس من أبريل عام ١٦٥٢ رست ثلاث سفن تابعة لشركة

الهند الشرقية الهولندية في خليج Table المائدة برأس الرجاء ، وفي اليوم التالي نزل جان فان ريبك Jan Van Riebeeck رئيس البعثة إلى ساحل جنوبي أفريقيا لإقامة محطة تموين للسفن الهولندية المسافرة بين هولندا والشرق ، وكان هناك نحو خمسين أفريقياً من Hottentot في استقبالهم ، من بينهم رئيسهم Aushumao الذي كان قد أمضى بعض الوقت على ظهر سفينة إنجليزية سافرت بها إلى Bantam وتعلم بعض كلمات أجنبية .

وكان Hottentot يسكنون أغلبية منطقة رأس الرجاء ، وهم من الرعاة ، ومن ثم كانوا مصدرراً هاماً لتموين المحطة ، وكان الهدف الرئيسي لشركة الهند الشرقية الهولندية التجارة مع الأفريقين ، وكانت الأوامر الصادرة إلى فان ريبك Van Riebeeck أن يصادق الهوتنتوت Hottentot ، وقد احتفظ هذا الشخص بمذكراته لمدة ١١ سنة من عام ١٦٥١ إلى عام ١٦٦٢ ، وقد أبان فيها أنه كان يطمع في مصادرة الماشية التي يملكها الهوتنتوت Hottentot وإلقاء القبض على أصحابها وبيعهم في سوق العبيد ؛ إذ قال : « إذا لم أتمكن من الحصول على ماشيتهم بطريق ودي فأنى أستطيع أن أنتقم منهم بحجة السرقة التي أتاها بعضهم !

وهذا الانتقام يكفي مرة واحدة إذ أستطيع بمجموعة مائة وخمسين رجلاً أن أستولى على ١٢٠٠ رأس من الماشية ، كما أستطيع - بدون أن أواجه أى خطر - أن ألقى القبض على الكثيرين من هؤلاء المتوحشين ، وأنقلهم كعبيد إلى جزر الهند ، فهؤلاء المتوحشون عزل من السلاح ! ثم أرسل بذلك إلى الشركة ، ولكنها رفضت اقتراحه ، واستمر فان ريبك Van Reibeeck يحتفظ بعلاقاته الودية مع الهوتنتوت Hottentot ، ولكنه احتفظ أيضاً

بحلمه في أسراطوتنتوت ومصادرة ماشيتهم والاستيلاء على أرضهم ، وكان يشاركه في هذا الحلم عدد آخر من الهولنديين . وبعد ستة أسابيع من وصول Jan Van Riebeeck إلى أرض جنوبي أفريقيا في عام ١٦٥٢ أرسل إلى رؤسائه في الشركة يلتمس إرسال عدد من العبيد ؛ إذ إن الفريق الذي يرأسه قليل العدد ، ولا يستطيع القيام بكل الأعمال المطلوبة منه ، فردت الشركة بأنها لا تستطيع الاستغناء عن عبد واحد ، وفي عام ١٦٥٧ فصلت الشركة (٩) أشخاص من موظفيها من الهولنديين والألمان الذين كانوا يقومون على حراسة المحطة تخفيضاً للمصروفات ، وعرف هؤلاء الأشخاص التسعة بالنواب الأحرار ، فذهبوا هم وأسرهم ، واستقروا في وادي Eiesbeeck بمزرعة صغيرة بدون أن يدفعوا ضريبة لمدة ١٢ سنة ، وكان الغرض من فصل هؤلاء الموظفين أن يقوموا بعمليات المقاولات ، ومد المحطة باللحوم والحبوب والخمر اللازمة للسفن المارة . ولقد واجه هؤلاء البيض التسعة مشكلة ملحة هي عدم وجود عمالة تساعدتهم ، فلم يكونوا يستطيعون القيام بالمطلوب منهم بأنفسهم ، وكانوا في حاجة إلى عمال ؛ إذ لم يكن يستطيعون الحصول على أيد عاملة من البيض لارتفاع ثمنها ، كذلك رفض الهوتنتوت Hottentots التعاون معهم واعتبروهم دخلاء لأنهم أرادوا استعباد رجالهم .

وحاول ريبيك Reibeeck حل الإشكال في عام ١٦٥٧ ، فطلب إلى الشركة إرسال عدد من العبيد وبالفعل وصلت أول شحنة من عبيد جاوة إحدى جزر إندونيسيا ومن عبيد مدغشقر .
وظهر منذ البداية أن هؤلاء البيض التسعة كانوا يسيئون معاملة العبيد

من إندونيسيا ومدغشقر وأصدر فان ريبيلك Van Reibeeck بياناً اعترف فيه بأن الفلاحين التسعة كانوا يعاملون العبيد معاملة سيئة برغم تحذيرهم ، مما أدى إلى هروب كثير منهم ، الأمر الذى تسبب فى وجود مشاكل للشركة ، وصدرت التعليمات إلى الزارعين التسعة بأن عليهم إرسال العبيد المخالفين للأوامر لمحاكمتهم وفق قوانين جزر الهند الشرقية الهولندية ، وعلى الرغم من ذلك استمر الزارعون البيض فى معاملة العبيد بنفس المعاملة التى عومل بها الزوج فى العالم الجديد ، وكان الزارعون البيض يقيدون العبيد فى سلاسل من حديد ويضربونهم بالسياط ، وكان من بين العقوبات قطع أذن المخالف !

وفى عام ١٦٥٨ حاولوا إقامة مدرسة ، ولكنهم فشلوا ، ثم عاودوا المحاولة فى عام ١٦٦٣ ، ونجحوا فى بنائها ، وكان بها سبعة عشر طالباً من بينهم ١٢ طفلاً من البيض ، وأربعة من العبيد ، وواحد من الهوتنتوت Hottentot ، ونشير هنا إلى أن دعوى تخلف الرجل غير الأبيض فكراً عن الرجل الأبيض لم تكن قوية فى ذلك الوقت ، وكان محل التفرقة الدين ؛ فكان المسيحيون فى جانب وغير المسيحيين فى جانب آخر ، وكان يسمح لغير البيض باعتراف المسيحية والتعمد ؛ حتى يستطيعوا دخول الكنائس والاختلاط بالمجتمع المسيحى ، وكان أقصر طريق إلى ذلك الدخول إلى المدرسة ، وسرعان ما اكتشف العبيد وخاصة السيدات منهم هذه الوسيلة ، بل عمد الحاكم فى ذلك الوقت وكان اسمه كوسكى Coske ، إلى تشجيع دخول أولاد العبيد المدرسة فى فترة حكمه من عام ١٦٧٢ إلى عام ١٦٧٦ ، فأصدر قراراً بذلك ؛ ومن ثم اتسعت المزارع ، وزاد عدد العبيد الذين كانوا يجلبون من أنجولا وغينيا

ومن موزمبيق ومدغشقر وجنوب شرقى آسيا .

وقد تمكن كثيرون من العبيد الذين اقتنصهم البيض من غربى أفريقيا من الهرب ؛ ومن ثم أحجم البيض عن شراء العبيد من غربى أفريقيا ، وتمكن عدد آخر من العبيد من عتق أنفسهم عن طريق التعليم واعتناق المسيحية أو عن طريق شراء حريتهم من أسيادهم ، أو تم عتقهم تقديراً لوفائهم وأمانتهم .

ومن العوامل الهامة التى أثرت فى وضع الرقيق قلة عدد النساء البيض فى المستوطنات وتفصيل ذلك أن الهوتنتوت Hottentots الذين كانوا فى هذا الوقت أحراراً اقتصادياً وسياسياً قد حجزوا نساءهم بعيداً عن متناول البيض ، ومن ثم لا نجد زيجات مختلطة كثيرة ، فلم يكن عددها فى السنوات الأربع الأولى للمستوطنة يتجاوز الخمس ، وفى عام ١٦٥٧ عندما وصلت الشحنة الأولى من رقيق جاوا ومدغشقر كان من بينها ثمان من النساء أصبحن فيما بعد أمهات جميع المخلطين فى رأس الرجاء الصالح ، وكان يكفى أن تعلن المرأة أنها مسيحية ، وتذهب إلى الكنيسة وتتعمد لتصبح حرة وزوجة لرجل أبيض !

وكثيراً ما عاشت زوجات مخلطة أو أمات الرجال البيض معاشرّة الأزواج ، ولقد أدت المدرسة دوراً هاماً ؛ فقد أظهرت السجلات أن عدداً كبيراً من الزيجات المختلطة قد تمت فى القرن الثامن عشر ، وأن عدداً كبيراً من الأطفال المولودين من هذه الزيجات قد تم تعميدهم وكان مسموحاً للإناث المنحدرات من زيجات مختلطة أن يتزوجن البيض ، بل كان بعض هؤلاء الأزواج يشغلون مناصب رفيعة أو شغلوا فيما بعد مناصب هامة ،

ولقد انجذب البيض من الرجال إلى هؤلاء الإناث المخلطات لقدرتهم على تدبير شئون منازلهم دون الحاجة إلى خدم .

ومن ناحية أخرى نجد أن الزيجات المختلطة قد أدت إلى إضعاف الأسس الاقتصادية التي قام عليها المجتمع في رأس الرجاء الصالح ، فقد كانت الشركة تعتقد بوجوب جعل الملونين في مركز منحط عن الرجل الأبيض مع إبقاء وضعهم هكذا إلى الأبد . وكانت الشركة تأمل إبقاء الملونين coloureds في وضع يمكنهم من التكاثر لخدمة الرجل الأبيض ولتحقيق أغراضها الاقتصادية ، ولكن نشأت مشكلة : هي كيف يتم التعامل مع هؤلاء الذين تحولوا إلى المسيحية والذين انحدروا من أب أبيض ؟ وحتى يتغلب المستعمر الأبيض على قرار كوسك Goske الذي يتطلب تعليم جميع أولاد العبيد من المسيحيين قاموا بافتتاح مدارس خاصة لا يدخلها إلا أبناء البيض ، ابتداء من عام ١٨٧٨ ، وكان الاعتقاد السائد أن المدارس المشتركة وظهور البيض مع النساء السود والاتصال بهن جنسيا عنصران يهدمان احترام السود للبيض ، هذا الاحترام الذي تجب المحافظة عليه وإحاطته بكل ما يعززه ويصونه .

وفي عام ١٦٨٢ زار جنوبي إفريقيا القوموسير Ryklof van Goens فأمر بإلغاء ما كان متبعاً من تحرير العبيد غير المسيحيين إلا إذا كان سجل العبد متميزاً بشكل لا مثيل له ، كذلك أمر بتطبيق قواعد مختلفة تماماً بالنسبة للعبيد العتق الذين لم يعتنقوا المسيحية ، فأشار بحرمانهم من حريتهم إذا لم يعملوا وفق رغبات الرجل الأبيض أو أصبحوا عاطلين ، وجاء هذا الوضع الجديد استجابة لرغبات البيض في جنوبي أفريقيا ، بل ما كانوا يشرعونه

ويطبقونه من ناحية إيجاد وسيلة تمكن السلطة التنفيذية من تعديل أوضاع غير البيض .

وهناك نوع آخر من الممارسة ظهر جليا في ذلك الوقت هو تحويل الحقوق التي يتمتع بها غير البيض إلى منح أو امتيازات شخصية تسحب منهم بمقتضى أوامر إدارية ، وقد أمر فان جونز Van Goens بأن تعمد العبيد لا يعتبر رخصة لعقهم ، وإذا ما حدث ذلك فالتحق هنا منحة وليس حقا ! والواقع أن هؤلاء البيض الذين كانوا يسعون إلى تمكين سلطة الرجل الأبيض في جنوبي أفريقيا لم يترددوا في استخدام الدين كوسيلة لتحقيق هذه السلطة ؛ فعلى الرغم من أن المبادئ المسيحية لا توافق على التفرقة العنصرية ، فإن كنائس جنوبي أفريقيا قد أظهرت تجاوبا شديداً لتنفيذ هذه الأوامر ؛ فمن ناحية نجد كنائس الأفريكان Afrikaans تتولى الصدارة في الرجعية الدينية المناهضة للسياسة التقدمية المناهضة بالمساواة بين العناصر ؛ فقد نصبت هذه الكنائس في أول الأمر نفسها حامية ومدافعة ، بل زعيمة في حركة سيادة الرجل الأبيض في جنوبي أفريقيا ، وأخذت تبتكر المسوغات الفلسفية والتفسيرات الإنجيلية وتؤول المسيحية لإنكار المساواة بين الرجل الأبيض والأسود ! وعلى ذلك ليس بغريب أن نجد مجلس الكنائس في مدينة رأس الرجاء يقرر عدم وجود نص إنجيلي يمنع استمرار عبودية الملونين برغم اعتناقهم المسيحية . وتعمدهم بماء القدس ! ومعنى ذلك أن الكنيسة قد انضمت إلى أصحاب الأملاك الزراعية وعملت على تخفيف قلقهم تجاه قلة الأيدي العاملة من العبيد ! ولقد قامت الكنيسة بالاتفاق مع السلطات المدنية بتشجيع الزواج المختلط لذاته ؛ لأنها كانت تدرك المشاكل الناتجة

عن قلة النساء البيض ، وأشارت إلى مثل هذه الزيجات بأن اقتناء الرجل الأبيض لهذه الأمات عمل طيب في مصلحة المستوطنات .

الاسترقاق والعبودية :

لعل شعار « مصلحة المستوطنة » كان الغالب على علاقات الرجل الأبيض بالرجل الأسود في جنوبي أفريقيا ، لقد كانت المستوطنات أيضاً بيضاء ، وكان العمل من أجل رخائها وإنمائها يقوم على إبقاء الرجل الأسود في وضع لا يتجاوزه كعنصر من عناصر الإنتاج ، وحتى يتم للرجل الأبيض وضع الرجل الأسود في وضع الآلة المنتجة بدأ يطبق سلسلة من عمليات الاسترقاق والاستعباد والمصادرة والاستيلاء في السنوات الأولى من حياة المستوطنة المعروفة الآن باسم مدينة الرجاء الصالح ، والواقع أن مشاكل جنوبي أفريقيا الاقتصادية والاجتماعية والتي تعاني منها اليوم قد بدأت من أيام Van Goens : ففي عام ١٧٥٧ اقترح القوموسير Ryklof Van Goens علاجاً للتوتر في العلاقات بين المستوطنة والهوتنتوت تقسيم جنوبي أفريقيا ، وكان هذا أول مشروع تقسيم تشهده البلاد ، وتمثل اقتراحه في شق قناة لتفصل بين رأس الرجاء الذي يحتله البيض عن بقية أفريقيا ، وجاء في التقرير المقدم أن المستعمرة آخذة في النمو وأن الوطنيين أصبحوا يخافون استقطاع أجزاء جديدة من الأرض هي ملك لهم منذ الأزل ، وقد توقع Van Reibeeck إمكان الاستيلاء على الأرض والماشية واستعباد الهوتنتوت

وقد اعترض على التقسيم وشق القناة لأنه كان يرى وجوب تطوير المستعمرة إلى ما وراء القناة ، وقد أخذت الشركة باعتراضه وصرفت النظر عن شق القناة ، وهناك مشروع حديث معدل يقوم على نفس الفكرة تدرسه حكومة

جنوب أفريقيا ، ويتمثل في الإبقاء على مناطق للأفريقيين لا تزيد على ١٢ ٪ من أراضي جنوب أفريقيا .

والواقع أن قبائل الهوتنتوت لم تتنازل عن حقها في الأرض ورفضت دائماً التسليم باستيلاء البيض عليها أو التسليم باستقلالهم بها ، أو تقديم الأيدي العاملة للزارعين البيض ، وقد شعر هؤلاء الهوتنتوت بأن البيض لا يحترمون حقوقهم وتكونت لديهم حساسية شديدة أمام هذا الظلم الواقع عليهم فنشبت الحرب في عام ١٦٥٨ عندما ألقى Van Reibeeck القبض على أحد زعماء الهوتنتوت واسمه Herry die Strand Coper ، واحتفظ بعدد من رجاله رهائن في مقابل عدد من العبيد الفارين ، وفي مقابل الذين قتلوا أحد الرعاة البيض في عام ١٦٥٣ ، وكان القتال سجالاً بين الأفريقيين والبيض ، وأخيراً دخلوا في معاهدة سلام عام ١٦٦٠ ، وقد ألح الهوتنتوت في المعاهدة إلى أن Reibeeck والمتوطنين البيض هم الذين بدءوا العدوان عليهم بغرض إقصائهم عن أرضهم ، ولم يحاول Reibeeck نفي هذا الاتهام ، بل بالعكس راح يتبجح بأن الهوتنتوت قد فقدوا الأرض نتيجة الحرب ؛ ومن ثم لا حق لهم فيها ، وأعلن أن بلادهم قد سقطت في أيدي البيض الذين تملكوها في حرب دفاعية ، وأن هدف البيض الاحتفاظ بهذه الأرض .

وكانت الخطوة الأولى في استبعاد أهل البلاد والاستيلاء على ممتلكاتهم هي طرد الأهالي السود من أرضهم ، وقد اعترف فان ريبيك Van Reibeeck بأن الأرض ملك للهوتنتوت ، وأنهم قد خاضوا حرباً دفاعاً عن حقوقهم وليست ملكاً للهولنديين . ومما لا شك فيه أن أراضي الهوتنتوت وماشييتهم قد أسالت لعاب البيض ، وأن هذا الجشع قد اقترن برغبة في إجبار الرجل

الأسود على التحول إلى عامل رخيص لخدمة الرجل الأبيض ، ومن أجل بناء صرح للعلاقات الهولندية الأفريقية وركيزة لسياسة البيض في جنوب أفريقيا .

في عام ١٦٦٢ ترك فان ريبيلك رأس الرجاء لشغل منصباً آخر في الشرق ، ولقد ترك وراءه الرواد التسعة أو الزارعين الأحرار الذين هم أصل اتحاد جنوب أفريقيا الحالي ولقد واجه المتوطنون التسعة نفس الجفاء الذي قابلهم به أول الامر الهوتنتوت Hottentot ؛ كما أنهم لم يبذلوا جهداً لإقامة علاقات ودية معهم ، ومن الطبيعي أن يستمر شعورهم بالعجز في العمالة الزراعية ، الأمر الذي انعكس على اقتصاديات المستوطنة ، فأخذت في الانحدار مما دعا مديري الشركة في هولندا يتساءلون عن السبب ويحاولون حل الموقف ، وفي عام ١٧١٧ تقدم دمونيك دى شافون Dominique der Chavonnes ، قائد الحامية باقتراحات تقضى بإلغاء نظام الرقيق مع زيادة السكان البيض ، وتتلخص الفكرة في الاستعاضة عن العمال العبيد بعمال مأجورين ، وكان يعتقد أن الرقيق عمل غير اقتصادي ؛ إذ هو يشجع نظم الاستحواز على الأرض على حساب تكثيف الزراعة ، ولكن الشركة لم تأخذ باقتراحه ، وردت عليه بأن العمال البيض كسالى غير كفأة كلهم طيش وهوجائية مدمنون على الخمر ، وأجورهم عالية ، ومن ثم زادت الشركة من استيراد العبيد ، فازدادوا زيادة كبيرة حتى تم إلغاء نظام الرق في عام ١٨٠٧ .

ولقد خلق نظام الرق في جنوب أفريقيا نظاماً اجتماعياً يقوم على التفرقة في اللون ، قاعدته جماعات اقتصادية واجتماعية منحطة من السود وفي قمة الهرم يجلس البيض ، والواقع أن إلغاء الرق لم يؤثر في النظام

الطبقى بجنوب أفريقيا ، أو علاقة الطبقات بعضها ببعض حتى إن مجلس التخطيط الاقتصادى والاجتماعى لجنوب أفريقيا أعلن فى عام ١٩٤٨ عن وجود نظام طبقى أساسى للسكان فى جنوب أفريقيا يجب أن يعترف به كركيزة لأى سياسة عملية فى الاتحاد :

ويقوم هذا النظام على فكرة سيادة الرجل الأبيض وتفوقه ، وأن فى استطاعة البيض الاستغناء عن الرقيق طالما بقيت لهم السيادة من خلال تسلطهم الاجتماعى والاقتصادى : أى أن البيض يعتقدون أنهم بحق ولادتهم يعتبرون مجتمعاً سيداً ، يُخدَم ولايخدِم ومن ثم لا يجوز لهم أن يعملوا بأيديهم فى أعمال يدوية ؛ فالعمل اليدوى حطة ومذلة لا يزاوله غير الكفار ، أما من ناحية الرقيق فرأيهم أن من الممكن جداً ألا يسمى السود بعبيد ، ولكن مع الإبقاء على عملهم كسلعة يستغلها البيض ، أما العلاقة بين السيد والخادم أو الأبيض والأسود فهى علاقة استقرت فى مجتمع جنوب أفريقيا منذ الأيام الأولى لنشأته ، وفى عام ١٧٩٥ تمكنت بريطانيا من احتلال رأس الرجاء الصالح ، واستمر احتلالها إلى عام ١٨٠٣ ، وبعد ذلك عاودت بريطانيا فتح المستعمرة فى عام ١٨٠٦ ، وبدأ الإصلاحيون ينادون بإلغاء الرقيق ، وبالفعل تم إلغاؤه فى عام ١٨٠٧ ، ففقد المتوطنون البيض عمالة مجانية وبدءوا يتطلعون إلى الهوتنتوت باعتبارهم بديلاً طبيعياً ومناسباً للرقيق ، ومن ثم بدأت مشاكل الرقيق والهوتنتوت تتوحد ضد المتوطنين البيض ؛ فقد كان الهوتنتوت البديل الطبيعى للرقيق فى نظر البيض .

كان الهوتنتوت فى ذلك الحين غير خاضعين لتشريعات الرجل الأبيض أو إدارته ، ولكن صدر فى عام ١٨٠٩ قرار بإلغاء نظامهم القبلى

وإخضاعهم للحكم الاستعماري ، ومن ثم راح البيض يجمعون أكبر عدد ممكن من الهوتنتوت لزراعهم حتى إنهم أخذوا يهجمون على البعثات التبشيرية بحجة أنها توسعت في تشغيل الهوتنتوت على حين أن هناك عجزاً في الأيدي العاملة لدى البيض بسبب إلغاء تجارة الرقيق . وفي نوفمبر ١٨٠٩ أصدر الحاكم العام وهو إنجليزي اسمه لورد Caledon قراراً حتم فيه على كل أفريقي أن يحمل جواز مرور Pass وهو وصمة في جبين الرجل الأسود حتى هذا اليوم . وقد غلف لورد Caledon قراره في عبارات ملؤها الطيبة والحنان إذ قال : يجب تشجيع الهوتنتوت على تفضيل خدمة المجتمع على حياة البلادة التي لا فائدة فيها ولا منفعة سواء لأنفسهم أو للمجتمع .

وما عناه لورد كاليدون بحياة البلادة قد وضح في الاقتراح الذي قدم عام ١٨٣٤ بتعديل قانون التشرد Vagrancy Law ، فقد جاء فيه : إن البحث عن جذور النباتات أو قلب التربة لاستخراجها أو البحث عن الفواكه أو المنتجات الطبيعية للأرض أو العسل البري أو السعى وراء الحيوانات المتوحشة وأسرها ثم قتلها أو أي حيوان آخر مهما كان نوعه ومهما كان السبب طالما أن هذا الحيوان لا يمتلكه الصائد . ولم يستصدر ترخيصاً مسبقاً بصيده فأى عمل من هذه الأعمال - لا يعتبر قانوناً أو شرعياً يتكسب منه الإنسان أو يعيش عليه ؛ ومن ثم يعتبر من يأتى عملاً من هذا القبيل متشرداً .

ولقد نفذ هذا الاقتراح على الرغم من أن الحاكم لم يوقعه وهو سبب اقتلاع البيض للهوتنتوت من أرضهم وحرمانهم من وسائل معيشتهم التقليدية كجمع الطعام من الأرض أو من الغابات التي لا تعتبر ملكاً خاصاً للجامع الثمار ، كما أن التهديد باحتجاز الأفريقي طبقاً لقانون التشرد

قد أدى إلى تقييد حركته وبقائه داخل مناطق محددة Reservations ، حيث يمكن للرجل الأبيض أن يجدهم عندما يريد . وفي عام ١٨١٢ أصدر الحاكم Gradock قراراً بأن أطفال الهوتنتوت الذين يولدون وقت تشغيل آبائهم في مزرعة من المزارع يلتحقون بالعمل في المزرعة حتى سن الثامنة عشرة .

وفي عام ١٨١٨ حول الحاكم Somerset القضية حق تسجيل أسماء الأيتام من أبناء الهوتنتوت كعمال زراعيين ، وهكذا حطهم وجعلهم خدماً تحت تصرف موظفي الإدارة المحليين وبازدياد عملية إخضاع الهوتنتوت اقتصادياً وسياسياً للرجل الأبيض بدأت منظماتهم الاجتماعية في الانحلال .. وبدأت نساء الهوتنتوت يتحولن إلى أمات للرجل الأبيض وبدأت الأمات يلدن أولاداً مخططين ، ثم بدأ شعب الهوتنتوت يختلط هو والملونون في رأس الرجاء .

وفي عام ١٨٩٤ أصدر Glen Grey قانونه المعروف الذي هدد حقوق الأفريقيين وممتلكاتهم ؛ إذ قضى القانون بأن يسلم الأفريقي حقوقه في الأرض وأن يدفع ضريبة عمل Labour Tax

وفي عام ١٩٠٦ انضمت مستعمرة ناتال إلى جنوبي أفريقيا وفرض على الشعب الأفريقي فيها أن يدفع ضريبة الرءوس Poll Tax ، وطبقت أحكام هذه الضريبة على جميع مستعمرات الأفريقيين في جنوب أفريقيا كوسيلة لإجبار الأفريقيين على ترك منازلهم والعمل أجراً في مزارع البيض ومناجمهم . ولقد رفض الزولو دفع ضريبة الرءوس PollTax ، فأعلنت حكومة البيض في جنوب أفريقيا الأحكام العرفية ، ووقعت أحداث يؤسف لها وقتل عدد من البيض ، فأمر الحاكم القوات العسكرية

باحتلال مناطق الزولو واعتقال Bambata زعيمهم ، وقتل خمسمائة من رجاله ، وهكذا أخذت الحكومة ثورة الزولو ، ولكن مقاومتهم استمرت لعدوان الرجل الأبيض وفرضه العبودية على الأفريقيين ، وبعد ذلك ببضع سنوات بدأ رد الفعل الأفريقي لتسلط الرجل الأبيض .

وكانت هناك فترات هدأت فيها التفرقة العنصرية وإن تكن قصيرة الأجل : ففي عام ١٨٢٨ صدر القرار رقم ٥٠ في رأس الرجاء ، وهو يقضى بمنح الهوتنتوت وغيرهم من الأحرار الملونين حقوقهم المدنية والقانونية : بمعنى أن القرار رفع التمييز التي كانت مفروضة على هؤلاء الأشخاص ، فسمح لهم بالحركة وبالحرية بما في ذلك حق عدم العمل بفرض أن في استطاعتهم أن يبرهنوا بالطرق المناسبة إذا ما تطلب الأمر على أنهم ليسوا (بمشردين) ، على أن مثل هذه القوانين كانت قليلة العدد منتشرة ، أى صدرت بين الحين والحين داخل إطار تخطيط سياسى منفصل .

ومن هذه القرارات الإعلان رقم ٨٥١ الصادر في يونيو ١٩٦٧ والذي يتطلب من جميع الأشخاص القاطنين في أراضى البانتو أن يسجلوا أسماءهم كأجراء باحثين عن عمل ، برغم الدعاية التي نشرتها الحكومة عن حرية الأفريقيين في مناطقهم .

وفي عام ١٨٠٧ كان البريطانيون قد ألغوا تجارة الرقيق وأمروا بعق الرقيق في أفريقيا الجنوبية ، وفي عام ١٨٣٣ صدر قانون المساواة في الحقوق الذي أمر البيض بمنح الأشخاص الذين لم يعتقوا حريتهم ، وقد خصص القانون مبالغ معينة للمستوطنات المختلفة تعويضاً لها عن خسارتها نتيجة إلغاء الرقيق . وقد حصل الزارعون في رأس الرجاء على مليون وربع مليون جنيه بدلا من ثلاثة ملايين جنيه على حسب تقديراتهم ، وقد ادعوا فيما بعد

بأن النقص في التعويض هو السبب في هجرة ربع سكان المستعمرة البيض ومعهم ما يملكون من عبيد إلى الشمال كرد فعل لسياسة بريطانيا في هذه الولاية ، وادعوا أن السياسة التحررية للحكومة المركزية هددت التوازن بين السادة والخدم ! وقد أعد أحد زعماء المهاجرين بياناً ضمنه أسباب نزوح البيض إلى الشمال ، ومن بينها ما وصفه بأنه السلوك الثورى الخائن (للمتشردين) الهونتوت ، وجاء في فقرة أخرى من البيان سبب آخر لهذه الهجرة هو القوانين الظالمة بتحريم الرق ، وقالت ابنته تفسيراً لذلك : إن منح العبيد حريتهم لم يكن السبب الذى دفعنا إلى ترك بلادنا والاتجاه شمالاً بقدر وضعهم موضع المساواة مع المسيحيين ، وجاء في جزء ثان من الإعلان ما يؤكد هذا السبب إذ قال : قررنا أننا اتجهنا أن نتمسك بمبادئ الحق العادلة في الحرية ، ونحن - وإن كنا نحرص على عدم إخضاع أى شخص لنظام الرق - مصممون على المحافظة على اللوائح التى تناهض الجريمة ، وتحافظ على العلاقات الصحيحة بين الأسياد والخدم .

والواقع أن العلاقة بين السيد والخدام أو بين البيض والسود إنما هى أصل بل أساس السياسة التى قامت عليها جنوب أفريقيا منذ عام ١٦٥٢ ، وكانت عملية الرق هى الشكل المناسب للبيض الذى اتخذته هذه السياسة التى افقدت الهونتوت حريتهم ، وجعلتهم فى الحقيقة عبيداً عند البيض . وحتى بعد إلغاء الرقيق رسمياً استمرت التقاليد التى كانت سائدة فى أيام الرقيق ، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المتوطنين البيض فى جنوب أفريقيا ، ويصف لنا أحد كتاب التاريخ هذه الحقيقة فيقول : كانت من نتيجة حياة البوير الانعزالية أن سادهم شعور من الاستقلال الغريب ، والاعتماد على النفس حتى أصبحوا يعتقدون

أن من حقهم على حسب الديانة المسيحية كعنصر أبيض أن يفعلوا ما يشاءون بما يملكون من « العبيد والهوتنتوت » معتقدين أن الله منحهم هؤلاء العبيد والهوتنتوت لخدمهم كمسيحيين ، وأن من حق رعاية الكنيسة أن يعيشوا أسياداً ، ولكن الحياة لم تهيئ لهم الظروف المناسبة لأن يحيا كأسياد أو شبه أسياد ، وحتى يتمكنوا من أن يعيشوا حياتهم هذه يجب أن تتوافر ثلاثة عناصر :

- ١ - حيازتهم الأرض بدون حد وبدون مقابل .
 - ٢ - وجود عمالة رخيصة كافية للعمل .
 - ٣ - ظروف أمينة تهيئ لهم الحياة في جو من الهدوء والسكينة في مصانعهم أو مزارعهم بعيداً عن جارهم أو أقرب جيرانهم .
- والواقع أن الهولنديين لم ينفردوا بهذه النظرة إلى الحياة في رأس الرجاء بل شاركهم فيها البريطانيون الأحرار وقد صدر قرار رقم ٥٠ لعام ١٨٢٨ ثم عدل بالقرار الصادر في عام ١٨٤١ وهو الخاص بقانون الأسياد والخدم . ومن الناحية الشكلية لم يفرق القرار الجديد بين الأفريقيين والهولنديين ، بل لم يذكر كلمة عنصرية Apartheid إطلاقاً ، ولكنه أطلق كلمة خدم على الرقيق والهوتنتوت معاً ؛ كما شكل الظروف الاقتصادية بحيث تؤكد بقاء العبيد والهوتنتوت خدماً للبيض إلى أبد الأبد ، ومن ثم راح البيض - وقد آمن لهم القانون سيادتهم الاقتصادية - يتحدثون عن الروح الجديدة للحركة التحررية التي أزالَت كلمة تفرقة عنصرية من التشريع مع الإبقاء على جميع المزايا التي يتمتع بها البيض بسبب عنصريتهم وتقسياتهم العنصرية الطبقية نتيجة نظامهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

الكفاح من أجل الأرض :

ازداد النزاع بين البيض المستوطنين والأفريقيين أصحاب البلاد بسبب استمرار البيض في توسيع مزارعهم في القرن الثامن عشر ، وقد أطلق البيض على الشعوب الأفريقية التي اصطدمت هي والمستوطنون في رأس الرجاء الصالح وشعوب البانتو أي الشعوب التي تتكلم لغة البانتو وهي التمبو Tembu وأكسهوسا Hosa والتنجو Tingo وفي نتال Natal اصطدم البيض وشعب الزولو ، وفي توسعهم نحو الشمال اصطدموا هم وشعب Basuto وغيرهم . وقد وصل النزاع على الحدود إلى منتهاه في القرن التاسع عشر عندما وقعت سلسلة من المصادمات المسلحة أسماها البيض بحروب الكفار Kafirs War ، ولقد بلغت مقاومة الأفريقيين للبيض منتهاهها عندما ثار الزولو في عام ١٩٠٧ ، وكان أول صدام بين المستوطنين البيض والأفريقيين في عام ١٧٠٠ عندما قامت تجريدة من الزارعين باستطلاع وضم الأراضي خارج نطاق الخمسين ميلا الذي يمثل حدود مستعمرة رأس الرجاء .

وقد صرفت هذه التجريدة حوالي سبعة أشهر وهي تعيثُ فساداً في الأرض حيث هجمت على مساكن الهوتنتوت واستولت على ماشيتهم وقتلت أولادهم ونساءهم ولقد أمر الحاكم الهولندي فان ديرستيل Adrian Van Der Stiel بالتحقيق في هذه الغارة ، ولكن لم تنشر إطلاقاً نتيجة التحقيق . وفي عام ١٧٣٦ اصطدمت جماعة من الصيادين البيض وجماعة من أكسهوسا على بعد ٣٥٠ ميلا شرق خليج المائدة ، وفي عام ١٧٧٠ أشارت إحدى لجان الحدود إلى أن عدداً من الفلاحين البيض قد وسعوا

مزارعهم إلى ما وراء نهر Fish وأخذوا يتبادلون التجارة وشعب Hosa ، وفي عام ١٨٧٨ زار الحاكم فان ديرستيل Plattenburg الحدود الشرقية للمستعمرة ، ووضع علماً عند Colesburg كحد شمالي للمستعمرة ، وأتبع ذلك عقد اتفاقيات مع بعض رؤساء القبائل الصغيرة الضعيفة اعترفوا فيها بأن نهر السمك هو الحد الشرقي للمستعمرة وطبقاً للعادات والتقاليد الأفريقية لا تعتبر هذه الاتفاقيات قائمة ، ومع ذلك عقدت معاهدات مشابهة في السنوات التالية نتيجة ظهور إشكالات على الحدود بسبب تفسير المعاهدات ، وكان البيض يقومون بغارات للنهب والسلب ، وكان الأكسهوسا يحاولون الانتقام لهذه الغارات أو على الأقل استعادة ماشيتهم ، وهنا راح الفلاحون البيض يدعون أن الأكسهوسا تسرق ماشيتهم ، ومن ثم نشبت المصادمات بين الاثنين وبكثرة ، فتدخل مجلس التخطيط السياسي لتنفيذ اتفاقية بلتن بوج Plattenburg ، وكان من نتيجة ذلك حرب الكفار الأولى في عام ١٧٧٩ ، والواقع أن حرب البيض كانت من أجل تعزيز المكاسب التوسعية التي كان يرفض الاعتراف بها الأفريقيون وهكذا نرى أن سياسة البيض الفلاحين تحولت من الاستيلاء على الماشية إلى الاستيلاء على الأرض والمياه ، وهي سياسة لا تزال متبعة حتى وقتنا هذا . وفي عام ١٧٨٩ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية محققين إلى الحدود للتحقق مع الأكسهوسا ، ولقد فحص المحققان الموقف ، وبعد التدقيق التام وجدوا أن الزارعين البيض هم أصل الإشكال على الحدود . وأنهم أخذوا بالقوة الماشية من الأفريقيين ووجدوا أن الكثيرين من الزارعين البيض مدينون بالقيام بأعمال العنف في معاملتهم مع الأكسهوسا ، وأن كثيرين منهم كانوا يطاردونهم بالرصاص ، وأن الزارعين البيض قساة

لا يحسنون معاملة الأفريقيين العاملين في أرضهم .

وقد أظهر الزارعون البيض امتعاضاً ونفاد صبر تجاه السياسة التي لا تبغى تحطيم الرجل الأسود ، فقاموا فيما بينهم بتنظيم جماعات كوماندوز غير رسمية للإغارة على الأكسهوسا ، ومن ثم بدأت حرب الكفار الثانية ، وتمكن البيض من دفع الأكسهوسا إلى ما وراء حدود نهر بفالو Buffalo ، وبدأ البيض في عقد اتفاقيات مع الأفريقيين على حسب شروط البيض : بمعنى أن يحتفظ كل فريق بالأرض التي يحتلها عند توقف القتال ، وهكذا يكون الرجل الأبيض قد كسب جولتين في سلسلة الحروب التي امتدت طوال قرن من الزمن ، واعتبر الرجل الأبيض الحرب الثانية مناسبة تاريخية يحتفل بها ، أما الرجل الأسود ، فقد اعتبرها مرحلة أولى لكفاح طويل الأجل لاستعادة ما كان يمتلكه من أرض : أي أن هذه الحروب لتحديد من يمتلك جنوب أفريقيا ، وهي حروب لا نستطيع أن نقرر متى تنتهى ؟ وإن تكن الدلائل تشير إلى كفاح مرير قبل أن يقبل البيض التعايش مع الأفريقيين . ومع ذلك قامت عدة حروب بين البيض المستوطنين والأكسهوسا .

وكانت كل حرب على نفس النمط الذي جرت بها الحرب التي سبقتها : بمعنى أن يقوم البيض باستفزاز الأفريقيين عن طريق الاستيلاء على أرضهم أو مصادرة ماشيتهم ، فيخف الأفريقيين إلى استعادة أرضهم فتحدث الحرب وتنتصر فيها التكنولوجيا الحديثة ، فيقبل الأفريقيون على مضض السلام المفروض عليهم والإذعان للبيض ، ويسلمون بضم أراض جديدة إليهم ، ويمكن تلخيص الموقف فيما يلي :

برغم تقدم الأوروبيين فإنهم لا ينجحون في دفع الأفريقيين إلى داخل

بلادهم . إذ يضطر الأفريقيون إلى التجمع في مناطق سرعان ما أصبحت عاجزة عن استيعابهم أو يعيشون عيشة التشرذم أو يتحولون إلى عمال يدويين يعملون في الأرض التي سقطت في أيدي الأوربيين ، هكذا كانت نتائج الحروب المتتالية بين الأوربيين والوطنيين .

ويحاول دعاة التفرقة العنصرية الإيحاء إلينا بأن هذه المناطق المزدهمة بالأفريقيين كانت نفس المناطق التي يعيش فيها الأفريقيون عندما بدأ البيض أول اتصالهم . ولكن ذلك غير صحيح .

ومن السمات العجيبة لهذه الحروب الأولى وجود تحالف بين البيض وبعض قبائل الزنوج وخاصة قبائل الفنجو Fingo ضد الأكسوسا ، ولولا هذا التحالف لكانت النتائج مختلفة . ومن الأمور الهامة أن نشير إلى أن البيض كانوا يعتبرون هذه المحالفات أمراً مصلحياً وليس تعاوناً بين حلفين ، ويلخص لنا أحد الكتاب هذه الحقيقة فيقول : إن البيض في هذا العصر كانوا كغيرهم من البيض في أي عصر لا يتورعون عن التحالف مع الشيطان من أجل مصلحتهم ، أو إذا ما كان هناك وعد بمكسب مادي ، ولم تكن العلاقة بينهما علاقة ود وصداقة كذلك التي بين زملاء السلاح ، ولكنها علاقة السيد بالخادم ، وإن تكن قد ارتفعت بعض الشيء إلى وضع ينحل البيض حق الإشراف أو الوصاية تحقيقاً لمنفعتهم الخاصة .

وهكذا نشأت المستوطنات الأفريقية أو الجيوب الصغيرة التي دفع البيض الأفريقيين إليها دفعاً عندما قاموا بتجريدتهم من أملاكهم وفرض السيادة عليهم . ومن التبجح أن نجد الحكومة الحالية بجنوب أفريقيا في تطبيقها السياسة العنصرية ، وفي محاولاتها القضاء على أهل البلاد

الأصليين - تلقى في روع العالم الخارجى قيام دويلات أفريقية منفصلة عن البيض في جنوب أفريقيا داخل المناطق التى عاش فيها الأفريقيون منذ أن خلقهم الله ومن البجاجة أن يسموا هذه الأماكن ببلاد البانتو ، فكلمة Bantustan تعنى وجود دولة أفريقية يسكنها أناس أصلهم بانتو ، وقد أخذ هذا التعبير ينتشر في الدوائر غير الحكومية .

الابتعاد عن التحرير :

ما حل عام ١٨٥٠ حتى كانت جنوب أفريقيا منقسمة إلى معسكرين : هما المستعمرات البريطانية في منطقة رأس الرجاء الصالح وبتال ، ثم الجمهوريات الأفريقية التى يسكنها البيض داخل جمهورية جنوب أفريقيا وتشمل الترنسفال Orange State ودويلة البرتقال ، وبعد حرب البوير التى نشبت في عام ١٨٩٩ ، واستمرت حتى عام ١٩٠٢ تحولت الجمهوريتان الهولنديتان إلى مستعمرتين بريطانيتين ومن ثم تحولت المستعمرات البريطانية الأربع إلى محافظات أربع في اتحاد جنوب أفريقيا وكان ذلك في عام ١٩١٠ . وفي منتصف القرن التاسع عشر راحت بريطانيا تعمل على خلق حكومة نيابية في منطقة رأس الرجاء وبتال ، وفي عام ١٨٥٢ صدر الأمر الملكى بمنح رأس الرجاء الصالح الدستور ؛ ومن ثم ظهر أول برلمان وأول مجلس تشريعى في جنوب أفريقيا بعد أن منحت مستعمرة رأس الرجاء حق تكوين حكومة نيابية ، ونصت المادة الثامنة من الأمر الملكى المشار إليه على الشروط التى يجب توافرها لحرمان أى شخص من التصويت أو الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعى أو المجلس النيابى ، ولم يشر في هذه الشروط الواردة في المادة

الثامنة إلى اللون أو الجنس ؛ كما منحت المستعمرة حق الحكم الذاتي في عام ١٨٧٢ ومن ثم تحول رئيس الوزراء والوزراء حق مزاولة الاختصاصات الإدارية التي كانت منوطة بالحاكم العام : أقول : لم يرد في هذا الأمر الخاص بالحكم الذاتي ما يشير إلى إدخال تعديل على عملية التصويت أو حرمان الرجل الأسود من الإدلاء بصوته ، ولكن الأحداث التي تلت ذلك هي التي حرمت هذا الحق .

نالت نزال الحكم الذاتي في عام ١٨٥٦ ، وقد نص في الأمر الملكي الصادر على حرية التصويت في الانتخابات وإن تكن هذه الحرية قد قيدت ببعض قيود اقتصادية ، ولكن البيض أصدروا قانوناً في عام ١٨٦٥ حرّموا فيه على الأفريقيين الاشتراك في الانتخابات ، ما عدا الأفريقيين الذين لا ينطبق عليهم قانون الوطنيين ، على أن القانون – وإن كان قد وضع في نفس الوقت شروطاً لتسجيل أسماء الناخبين – حدّ في الواقع من حق الأفارقة في الاشتراك في الانتخابات .

وفي عام ١٨٧٧ سقط آخر معقل للأكسهوسا ومن ثم اختفت الحاجة إلى عقد محادثات مع الفينجو Fingo وغيرهم من شعوب جنوب أفريقيا ، ولقد قام اللورد كارنارفن Carnarvon الإنجليزي ، بلعبة قدرة عندما قدّم فكرة اتحاد جنوب أفريقيا تحت العلم البريطاني ؛ فقد أبلغ الحاكم ومن معه من الموظفين البيض أن سياستهم تجاه الأفريقيين ستصبح في ظل فكرة اتحاد جنوب أفريقيا قوية محققة لغرضها وبالفعل أصدر Carnarvon قانون السلام رقم (١٣) لسنة ١٨٧٨ ، الذي أمر فيه جميع الأشخاص بتسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر ؛ كما أمر السلطات بأن

تقوم برد الأسلحة إلى الأشخاص المناسبين الذين يحق لهم حمل السلاح .
أما الأشخاص الذين لا حق لهم في حمل السلاح أو غير المناسبين فتدفع
لهم الحكومة التعويض المناسب . وكانت النتيجة نزع سلاح جميع الأفريقيين
بما في ذلك قبائل التمبو والفينجو Fingo و Tembu الذين استخدموا
مدافعهم عندما كانوا حلفاء للبيض في تدمير جيوش الأكسبوسا .

والواقع أن هذا القانون قد أخفى في عباراته الغرض الحقيقي من
صدوره ، وهناك قوانين أخرى صدرت حديثاً تقوم على التمويه : من بينها
قانون نشر التعليم الجامعي وقانون إلغاء تصاريح المرور وتنسيق الوثائق
وقانون محاربة الشيوعية .

وفي عام ١٨٦٨ طلب رجال الباسوتو Basuto أن يكونوا تحت الحماية
البريطانية حماية لأنفسهم ، ولكن عندما ورثت حكومة جنوب أفريقيا
هذه المسئولية من البريطانيين طبقت عليهم 'قانون حمل السلاح' وبالمناسبة
تسمى أرض الباسوتو بـ لوثوثو Lesotho ، وبعد صدور قانون منع حمل
السلاح أصبحت قيمة السلاح الصغير لا تقدر بثمن عند الأفريقيين
وبهذه المناسبة يجب أن نشير إلى أن الأفريقيين حاولوا الاعتراض على
قانون حمل السلاح ، ولكنهم كانوا مشتتين متفرقين لا يستطيعون القيام
بعمل فعال . غير أن الحال كانت مختلفة في أرض الباسوتو إذ رفضوا
القانون ، وبدأت حرب السلاح في عام ١٨٨٠ وخف الأفريقيون من
القبائل المجاورة إلى تأييد الباسوتو ، وتحولت الحرب إلى جهاد قومي
ومقاومة عامة للتشريعات الظالمة ، وبفضل هذا الاتحاد الأفريقي عادت
القوة البيضاء التي أرسلت لتأديب الباسوتو دون أن تقوم بمهمتها وحقق

الأفريقيون نصراً سياسياً هاماً في تاريخهم .
أما في الجمهوريات التي أنشأها البيض المهاجرون في الشمال فإنهم
كرسوا مبدأ سيادة الرجل الأبيض على الرجل الأفريقي ، ومن ثم كان حرمان
الأفريقي من حقوقه : فمثلاً نجد جمهورية ترانسفال تعلن في دستورها
الصادر عام ١٨٥٨ أن شعب الترنسفال لا يرغب في المساواة مع البيض
والمختلطين ، سواء في الكنيسة أو في أمور الدولة وفي منتصف القرن التاسع
عشر وجدت جمهورية الكاب أو رأس الرجاء أن من الضروري أن تفرق
بين الفانجو وغيرهم من الأفريقيين عند تطبيق رخص المرور ، فأصدروا
شهادات الجنسية للفانجو على أن البيروقراطية البيضاء جعلت هذه الشهادات
حبراً على ورق .

ووجد الأفريقيون تدريجياً أن عليهم أن يتحدوا أمام أعمال التنكيل
التي ينزلها بهم البيض . وأمام قانون رخص المرور وأمام الحقوق التي انتزعت
منهم ، والتي كانوا يزاولونها في حرية ، ساد الأفريقيين شعور عام بأن
مصيرهم السياسي واحد ، وهكذا بدأت الوطنية الأفريقية تعمق جذورها
بين القبائل الأفريقية في جنوب القارة حتى وصف أحد القضاة في
مدينة كنج وليامز King Williams Town الموقف في خطاب كتبه
في يوليو عام ١٨٨١ إلى وكيل وزارة الشؤون الأفريقية قال فيه : « هناك
شعور بالمرارة الشديدة من جانب الفنجو والأفريقيين الكافرين ضد
الحكومة ، بل هناك نوع من التعاطف بين الشعوب الأفريقية لم يكن قائماً
من قبل » ويقول الفنجو كما يقول الكافرون أولياء البيض : إنهم بسبب
ولاثهم أنزل البيض عليهم عقوبات جسيمة وأصبحوا أضحوكة ومهزأة من

هؤلاء الذين حاربوا ، وأنهم صاروا يشعرون بأن ارتباطهم بالحكومة قد أصبح
أمراً في ذمة التاريخ ، وهم اليوم لا يثقون في « أمانتنا أو عدلنا أو صدقنا ،
ويعلمون على الملأ أنهم وصلوا إلى هذه الحال بسبب معاملتنا السياسية لهم » .
وعندما وصلت الثورة الصناعية إلى جنوب أفريقيا تحولت إلى
عامل في تجميع القبائل المختلفة وتنمية الإحساس أو الشعور بينهم بوجوب
التضامن ، كعمال . والواقع أن الرجال الذين تجمعوا في حقول الماس
بـ Kimberley وفي مناجم الذهب في ويت واتر ستاند Witwaterstand ،
بدءوا يفكرون في أنفسهم كأفريقيين فقط ، وليس كسوسوتو أو أكسهوسا
أوزولو . وابتداء من عام ١٨٧٢ عندما بدأ البيض في تشغيل أول منجم
للماس تكونت نواة أفريقية تحولت فيما بعد إلى أحياء وطنية في المدن
الحديدية ، والواقع أننا نجد أن حوالي ثلث الشعب الأفريقي أو أكثر يعيش
في مناطق حضرية ، ومن المهم أن نشير إلى بعض الناس من الذين تحاول
حكومة أفريقيا الجنوبية القضاء عليهم وإبعادهم هم أحفاد عمال الصناعة الأول
وأنهم وآباءهم من قبلهم لم يعرفوا لهم وطناً غير المدينة على أن المتوطنين البيض
من سكان المدن قد رأوا أن الرجل الأسود لاحق له في سكنى المدينة حتى
لو كان قد ولد فيها !

ويجب ألا نلقى اللوم كله على الهولنديين والألمان من المتوطنين البيض ؛
فقد شاركهم البريطانيون الذين كانت في أيديهم أزمة الحكم ؛ فقد نظروا
إلى الزنوج الأفريقيين بأنهم شعب مآله الدمار ! وهذه الظاهرة كانت
أوضح ما تكون في معاملة البريطانيين للجنجو التمبو Fingo and Tembu
بعد هزيمة الأكسهوسا ، كذلك ظهرت واضحة في صياغة شروط
السلام التي أنهت حرب البوير في عام ١٩٠٢ ، فقد كتب في ٧

مارس عام ١٩٠١ الحاكم البريطاني مايلي « أما عن مد الانتخابات إلى الكافرين » التزوج « في ترانسفال والبرتقال ومستعمرات النهر فإن حكومة صاحب الجلالة لا تنوى مد حق التصويت قبل أن تتمتع هذه المستعمرات بالحكم الذاتي ، وحتى إذا ما تمتعت بهذا الحكم فسيكون مقيداً بحيث يضمن سيادة العنصر الأبيض ، وهذا أمر عادي ، وسوف يصبح مركز المخلطين القانوني في هذه المستعمرات مثل مركزهم في مستعمرة رأس الرجاء .

وكانت جمهوريات البوير قد طلبت إرجاء تحويل الأفريقيين حق الانتخاب حتى يتمتعوا بالحكم الذاتي أو الحكم النيابي ، وقبلت بريطانيا هذا الطلب ، على أن يضمن البيض مركز المخلطين ، ولكن عندما وضعت المعاهدة في صيغتها النهائية في مايو ١٩٠٣ لم يرد بها سوى العبارة التالية : « سوف يبت في مشكلة منح الوطنيين حق الانتخاب بعد إدخال نظام الحكم الذاتي » وقد سلمت بريطانيا بهذا النص . أما عن حقيقة الموضوع فالواضح أن حق الانتخاب للأفريقيين قد أجل إلى أجل غير مسمى ليقرره البيض في جنوب أفريقيا .

وفي عام ١٩٠٦ منحت بريطانيا جمهورية ترانسفال الحكم الذاتي مع قصر حق الانتخاب على البيض البالغين مستبعدة بذلك النساء وغير الأوربيين !

وكان رد فعل الأفريقيين لهذا التراجع البريطاني قويا انعكس في قرار حزب الكونجرس الوطني لجنوب أفريقيا في عام ١٩٠٦ ، وهو غير الكونجرس الوطني الأفريقي الذي تكون عام ١٩١٢ ، وقد نص القرار على

ما يلي : « يشعر الحزب الوطنى بأن عليه أن يسجل أسفه العميق أمام التحول الظاهر فى اتجاه بريطانيا نحو معاملة الوطنيين ، ويشعر حزب المؤتمر بأن موقف الحكومة الإمبراطورية نحو عدم تطبيق التعهدات التى ارتبطت بها الحكومة الإمبراطورية مع الوطنيين قد أثر فى الظروف المؤسفة لها التى أدت إلى وضع شئون الأفريقيين فى الوقت الحاضر بمختلف مستعمرات جنوب أفريقيا فى هذا الوضع المتردى والذي أبان عن خطورة بالغة وتهاون كبير من جانب الحكومة البريطانية فى التمسك بهذا المبدأ الهام » .

التشريع من أجل التفرقة العنصرية :

لقد تأكدت مخاوف الأفريقيين عندما انتهت أعمال المؤتمر المكلف بوضع دستور اتحاد جنوب أفريقيا ولا غرو فقد كان أعضاؤه كلهم من البيض ، وكان ذلك فى عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، فقد وافق المؤتمر على اقتراحات المستعمرات الشمالية بالاحتفاظ بنظامها الذى يقضى بحرمان الأفريقيين من جميع حقوقهم السياسية ، وعدم السماح لغير البيض بالترشيح كأعضاء فى البرلمان . والمؤتمر - وإن كان قد احتفظ بحق الأفريقيين فى التصويت - نص فى نفس الوقت على حق الإدارة فى إلغاء هذا الحق ، مع اتخاذ إجراءات معينة ، ولقد اعتقد بعض البيض أن شرط الإجراءات سيعوق تخطيطاتهم ، ولكن أثبتت الأيام أن النص لم يكن عائقاً فى حرمان الأفريقيين من حق التصويت . وفى عام ١٩٠٥ احتجت لجنة الشئون الوطنية للأفريقيين وأعضاؤها من البيض ، على منح البيض

والسود فرصاً متساوية من حيث تملك الأرض ، معلنة أن نتيجة ذلك استحالة الاحتفاظ بالامتيازات السياسية والاجتماعية للبيض ! وكانت هذه اللجنة قد عينت في عام ١٩٠٣ بغرض التقدم بتوصيات تختص بتوحيد سياسة المستعمرات الأربع تجاه الوطنيين الأفريقيين وهذه المستعمرات الأربع هي ترانسفال رأس الرجاء ودويلة البرتقال الحرة وناتال ، وفي عام ١٩١٣ بعد تأسيس اتحاد جنوب أفريقيا صدر قانون أراضي الوطنيين الأفريقيين Native Land Act ، ويقضى بالفصل بين أراضي البيض وأراضي الأفريقيين ، ولكن مع الاحتفاظ للبيض بالسيادة السياسية .

وقد كتب سليمان بلاتج Soliman T. Plaatje السكرتير العام لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي African National Congress ، وعضو الوفدين اللذين أرسلهما الحزب إلى الحكومة البريطانية ملتصقاً بتعديل قانون الأراضي ، كتب كتاباً وصف فيه وصفاً مفصلاً آثار قانون الأراضي على الأفريقيين ، وتحدث عن الصدمة التي شعر بها الأفريقيون ، فقال في صباح يوم الجمعة العشرين من يونيو عام ١٩١٣ : صحا الأفريقي ، فوجد نفسه طريداً من الأرض التي ولد عليها ، وباليته كان عبداً رقيقاً .

ومنذ عام ١٩١٣ شاهد العالم أنواعاً من التفرقة العنصرية لم يعرفها في تاريخه تضمنتها التشريعات العنصرية : فمن ناحية أزال قانون تملك الأراضي Native Land Act أي حق لأي زارع أفريقي حتى ولو كان شريكاً بالمزراعة وقصر تملك الأرض والمحصول على البيض ما عدا بعض مناطق صغيرة احتفظ بها للأفريقيين وأسماها بالأراضي المحجوزة Reserves للأفريقيين ! وفي عام ١٩٣٦ صدر قانون الوصاية على الوطنيين وتملك الأرض

Native Trust & Land Act وقد أضاف هذا القانون بعض الأراضي وأسماها بالمناطق المسموح بها Released Areas وهي أراضٍ يجوز للأفريقيين شراؤها وقد اعترف المستر جرويلر P.C.Grobber وزير الشؤون الأفريقية بأن الأراضي الخاصة بمعيشة الأفريقيين بما في ذلك الأراضي المسموح بها لا تمثل إلا ١٢٪ من مساحة جنوب أفريقيا ، ثم اعتذر عن قلة هذه المساحة بأن الأمطار تهطل بشدة في هذه الأراضي !

ونلاحظ أن المستر J.B.M.Hertzog رئيس الوزراء قد اتخذ لنفسه شعاراً في جميع الانتخابات التي خاضها « الفصل الكامل » بين الأفريقيين والبيض ، وقد أصدر هذا الشخص قانون الوصاية الوطني وتملك الأراضي The Native Trust and Land Bill ، وهو أحد قانونين عرفا فيما بعد بقانوني هيرت زوج Hertzog : أما القانون الأول فهو قانون التمثيل النيابي Representation Of Natives Act ، رقم ١٢ لسنة ١٩٣٦ ، وقد حد هذا القانون بشكل فعال من اشتراك الأفريقيين في الحكومة ، ونص على عدم إضافة أي أسماء أفريقية إلى قوائم الانتخابات في رأس الرجاء ، أما هؤلاء الأفريقيون الذين تظهر أسماؤهم في القوائم فيسمح لهم بالتصويت في انتخابات خاصة لاختيار ثلاثة من البيض يعرفون باسم ممثلي الوطنيين ليمثلوهم في البرلمان المكون من ١٥٦ عضواً ، أما عن بقية البلاد فقد ابتكر البيض ما يعرف بالتصويت الجماعي Communal Voting لاختيار أربعة أعضاء في مجلس الشيوخ ، ليمثلوا الشعب الأفريقي ، وفي الوقت الذي صدر فيه هذا القانون كان هناك أحد عشر ألف ناخب أفريقي في منطقة رأس الرجاء وحدها ، وبمقتضاه خصصت قوائم منفصلة لاختيار

مندوبين عنهم في مجلس المقاطعة ، على أن يكونا من البيض ويمثلان الأفريقيين ، ونص القانون أيضاً على إنشاء مجلس نيابي للوطنيين في جميع أنحاء البلاد يتكون من اثنين وعشرين عضواً منهم ستة أعضاء مختارهم الحكومة ، أحدهم وزير الشؤون الأفريقية ، ويتولى الرئاسة وخمسة من المحافظين البيض . ونحو القانون الحاكم العام أن يختار أيضاً أربعة أعضاء غير السابقين ، أما الاثنا عشر عضواً الباقون فيختارهم الأفريقيون وفق الانتخاب الجماعي .

وفي أغسطس عام ١٩٤٦ توقف مجلس ممثلي الوطنيين بعد عشر سنوات من تأسيسه ، والسبب في ذلك أن أعضاءه شعروا بأنهم إِمَّعَات ولا داعي لوجودهم ، أما السبب المباشر لتوقفه فهو رفض الحكومة السماح للمجلس حتى بطريق المجاملة أن يفسر أو يعلق على أعمال البوليس ضد العمال الأفريقيين المضربين من عمال المناجم ، وقد مات عدد كبير من هؤلاء العمال في المصادمات التي وقعت بينهم وبين البوليس ، وبعد أن صوت المجلس بلوم الحكومة على عدم اتخاذ الإجراءات لمنع الإضراب ؛ وذلك لأنها رفضت الاعتراف بنقابات العمال الأفريقية - طالب المجلس بتكوين لجنة تحكم بين العمال وأصحاب المناجم ، ثم قرر المجلس ما يلي :

« لقد حاول المجلس منذ تكوينه أن يسترعى نظر الحكومة إلى الطبيعة الرجعية لسياسة الاتحاد العنصرية تجاه الوطنيين بما تنتجه من آثار ، وقد راح المجلس يسترحم الحكومة ألا تسترسل في سياستها الفاشية بعد الحرب ، والتي تتعارض نصاً وروحاً وميثاقاً الأطلنطي وميثاق الأمم المتحدة » .

وعلى ذلك واحتجاج من المجلس على الاعتداء على الشعب الأفريقي

خاصة وقضية الحرية العالمية عامة - قرر المجلس إرجاء جلساته وهو يطالب الحكومة بإلغاء جميع التشريعات العنصرية المطبقة على غير الأوروبيين في هذا البلد .

وفي عام ١٩٤٨ أعلن الحزب الوطني الأفريقي African National Party أنه ملتزم بسياسة التفرقة الكاملة وسيادة البيض ، ولما تولى الحكم بعد الانتخابات رأت الحكومة عدم إحياء مجلس ممثلي الأفريقيين بحجة أن أى تمثيل أفريقي مهما كان نوعه يعارض سياستها ، وأخيراً مسحوا اسم هذا المجلس من الدستور مسحاً بإصدار قانون الحكم الذاتي لشعب البانتو عام ١٩٥٩ ، وقد حل هذا القانون محل قانون تمثيل الوطنيين لعام ١٩٣٦ وقد حرم الوطنيين كلية من المساهمة في النشاط السياسى للبلاد .

وبعد أن تيقن الحزب من أن قواعد الفصل الإقليمي قد وضعت بكفاية وتيقن استبعاد الأفريقيين من الحكومة بدأحكام جنوب أفريقيا البيض في بناء مجلس تشريعى لتعزيز سيطرة الرجل الأبيض ، وبالفعل عزز المجلس التفرقة العنصرية الاجتماعية بتشريع قوانين متعددة مثل قانون تسجيل السكان Population Registration رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠ ، وقد حدد هذا القانون الطبقات العنصرية كما بوب الأفراد . ومن بين العناصر التى اعتمد عليها في هذا التحديد شكل الإنسان ومظهره وسمعته ، ثم عدل هذا القانون عام ١٩٦٧ بإضافة ظروف ولادته كعنصر هام في تحديد نوعيته العنصرية ، ثم قانون تحريم الزواج المختلط Mixed Marriage رقم ٥٥ لعام ١٩٤٩ . والتعديل الذى صدر عام ١٩٦٩ ، والذى جعل الزواج المختلط مُلغى ولا أصل له ، وألغى آثار الزيجات التى قد حدثت بين البيض والسود في الدول الأجنبية إذا ما كان أحد الطرفين من رعايا جنوب أفريقيا ،

ثم التعديل الذى أدخل على قانون الدعارة Immorality Act رقم ٢١ لعام ١٩٥٠ ، والذى حرم على جميع الأفراد غير البيض الاتصال الجنسي بالبيض .

وقد نص قانون الوطنيين المعروف بقانون المناطق الريفية Urban Areas Consolidation Act ، رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ ، بعد تعديله على أن زوجة الأفريقى الشرعية لا حق لها فى أن تعيش مع زوجها الأفريقى إذا ما كان موطنها مدينة أخرى تخالف مدينة زوجها التى ولد فيها والتى عاش بها .

ومن القوانين التى منعت فعلا الأفريقيين من الاشتراك فى أنظمة الحكم قانون البانتو Bantu Authorities Act الصادر عام ١٩٥١ ، وقانون الحكم الذاتى للبانتو Bantu Self Gov: Act الصادر عام ١٩٥٩ ، وقانون المجالس الريفية للبانتو Urban Bantu Councils الصادر عام ١٩٦١ ، ودستور الترانس كي Transkei Constitution Act الصادر عام ١٩٦٣ ، والسياسة الأساسية وراء هذه القوانين الأخيرة هى إحياء النظم التقليدية ووضع المؤسسات المختلفة تحت إشراف البيض ومن أمثلة المحاولات التى بذلت لإبعاد الأفريقى عن التقاضى فى المحاكم القانون المسمى بقانون الوطنيين أو قانون مصادرة الحريات Prohibition of Interdicts الصادر عام ١٩٥٦ والذى ألزم الأفريقى أن ينفذ أوامر الطرد أو الإخلاء قبل أن يلجأ إلى المحاكم لحمايته .

ثم هناك نظام تراخيص المرور الذى أدخل عام ١٩٠٩ ، والذى عززه البيض بما أسماه بقانون الوطنيين Natives Act ، وهو يقضى بإلغاء تصاريح المرور ، وتنسيق الوثائق وفق القانون الصادر عام ١٩٥٢ ، والواقع أن هذا القانون قد أدى إلى تبويب الوثائق المختلفة الخاصة بتسلط البيض

وسياذتهم في خمسة أنواع جمع بينها ما أسماه بالمرجع Reference Book ، ولقد بذلت محاولاته لإفهام السود أن مرجع الأفريقيين وبطاقات تحقيق الشخصية Identity Card للجماعات الأخرى لها نفس الوظيفة . والواقع أن الجزء الخاص بتحقيق الشخصية من الكتاب هو الصفحة الخلفية للغلاف فقط علماً بأن تنفيذ نظام تصاريح المرور سمة من سمات الظلم ؛ إذ على الشخص الملون أن يتقدم عند الطلب بالمرجع أو الكتاب الخاص به وبشخصيته ، وإذا ما أخفق في إظهار هذا الكتاب يكون قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون في حين أن نظام بطاقات الشخصية لا يتطلب ذلك .

كذلك استبعد قانون المصالحة العمالية Industrial Conciliation Act جميع الأشخاص الذين يحملون مراجع من أن يسرى القانون عليهم ، ومن ثم لا تعترف الحكومة بنقابات العمال الأفريقية : أى أنه لا يحق للأفريقيين أن يضربوا عن العمل ! ولقد أخضع القانون جميع الأشخاص الذين يحملون المراجع وهم الأفريقيون لنظام منع التجول وحد من حرية تنقلهم ، كما حد من حق اختيارهم للوظائف أو الأعمال التي يزاولونها .

رد فعل الأفريقيين لقوانين تقييد الحريات وشل حركتهم :
في البداية نستطيع أن نقول : إن الرجل الأسود في جنوب أفريقيا لم يقبل إطلاقاً إخضاعه لسلطان الرجل الأبيض كأمر نهائي لا رد له ! بل استفاد من كل فرصة سانحة لإعلان تزمه واحتجاجه ، وبمرور الوقت

اضطر الأفريقيون إلى تعديل تصرفاتهم دون أن يعدلوا عن هدفهم النهائي
ألا وهو الحرية الكاملة والحقوق الكاملة لجميع السكان في جنوب
أفريقيا .

ومن المتناقضات حقاً أن الكنيسة التي كانت فيما مضى حافزاً يدعو
إلى الوعي القومي بين الأفريقيين في (جنوب أفريقيا) أصبحت بفعل
قساوسها البيض من أهم الجهات التي ثار عليها الأفريقى ؛ لأنها كانت
تدعو إلى إذعان الرجل الأسود للرجل الأبيض : لقد بدأت البعثات
التبشيرية عادة كبعثات اكتشافية ، وفي أثر هذه البعثات جاء المستعمر
والبعثات والمستعمرون من ثقافة واحدة ولون واحد وجنسية واحدة ، وادعى
المبشرون كما ادعى المستعمرون أن طريقة الحياة الغربية هي المسيحية ،
ولقد تقبل الأفريقى بدون أن يسأل الارتباط بين المسيحية كدين والثقافة
الغربية كنظام استعماري ، ولقد تحدى الوطنيون في جنوب أفريقيا
الكنيسة التي يسيطر عليها البيض منذ القرن التاسع عشر : فمثلا حدث
في عام ١٨٨٤ أن ترك Nehemiah Tile وهو قس من قبيلة Tembu
الكنيسة الغربية ، وأقام كنيسة قومية وطنية في مقاطعة ترانسيكي Transkei
وجعل رئيس قبائل التمبو Tembu رئيساً لها ، وأعلن على الملأ أن كنيسته
ستقبل كل الناس دون تفرقة بين لون وآخر كأعضاء متساوين !

وفي عام ١٨٩٢ انفصل القس Mangena Mokone عن الكنيسة
الغربية احتجاجاً على التفرقة العنصرية داخل الكنيسة نفسها ، وأنشأ طائفة
أفريقية منفصلة أسماها بالكنيسة الإثيوبية ، كذلك فعلى القس James
Dwane وكان من أتباع الكنيسة الغربية ، وانضم إلى هذه الحركة في عام

١٨٩٨ ونادى الرجالان بكنيسة وطنية قلباً وقالباً ، وأعلن أن على الكنيسة أن تهىء الفرص للأفريقي حتى يجد ذاته ! والواقع أن حركة الكنيسة الإثيوبية ازدادت قوة بعد أن اتخذت لنفسها شعاراً أفريقياً للأفريقيين ، واتخذت لنفسها علماً كتب عليه : الكنيسة الإثيوبية تمد يدها إلى الله ! ثم حاول القسيسان بعد ذلك الانضمام إلى الكنيسة Methodist في الولايات المتحدة ، ونجحوا في ذلك ، ولا نغني أن الكنيسة الإثيوبية التي ذكرناها جزء من كنيسة إثيوبيا في شرق أفريقيا ، ولكنه مجرد تشابه أسماء . . والواقع أن حركة الكنيسة Methodist من أكبر الحركات الدينية غير البيضاء في جنوب أفريقيا—وايشعر بعض المنضمين إليها بأن انضمامهم إلى أى كنيسة في أمريكا تعاون مع الأجانب ، ولا يتمشى مع فكرة الاستقلال الذاتي ، وقد رفض هؤلاء الناس الانضمام إلى هذه الكنيسة ، ومن ثم نجد شريحة صغيرة نسبياً لا تزال تسمى نفسها بالكنيسة الإثيوبية في جنوب أفريقيا .

أضف إلى ذلك أن هناك كنائس أفريقية تحاول أن تتخلص من السيطرة البيضاء للكنيسة الغربية ، ومن بينها جماعات عدة وإن تكن صغيرة تتجه نحو الصهيونية ، وهذه الجماعات ليست جماعات وطنية في تفكيرها واتجاهاتها ، ولكنها وجدت أن من السهل عليها أن تؤكد الكثير من العادات والتقاليد الأفريقية باتباع ما جاء في العهد القديم . وهم يأخذون كلمات العهد القديم حرفياً ، وينظرون باحتقار إلى الكنائس المسيحية الأرثوذكسية . ولا يقبلون تفسير المفسرين للعهد القديم . والواقع أن الخلافات بين ما يبشر به الإنجيل وما يزاوله المسيحيون الغربيون قد أتى

على آخر أشكال الاحترام التي قد تكون لدى هذه الجماعات نحو قيم وثقافة الرجل الأبيض ، وهم يتفقون مع الكنائس المنشقة في نظرتها إلى البعثات التبشيرية في أفريقيا باعتبارها عملية للاستعمار ، ولكن هذه الجماعات لم تدرك حتى الآن أن الصهيونية كدين تنظر إلى من عداها من الناس باحتقار ! ولا تعترف بانضمام كنائس صهيونية إليها ، بل لا تقبل إلا من كانت أمه وجدته وأسلافه من الإناث يهودا ، أما غيرهم فمدخله غرباء ولا يعاملون معاملة الصهاينة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت تتبلور فكرة الوحدة الأفريقية ، وفي عام ١٨٨٢ انطلقت صحبات أفريقية بتكوين اتحاد الأفارقة Imbu Mba Yama, Africa ، أما الوحدة الأفريقية فهي الوحدة التي يستطيع الأفريقي في إطارها أن يتحدث إلى أخيه الأفريقي ، ومعنى الوحدة أن الأفارقة أخذوا يبتعدون عن فكرة تقسيم أفريقيا إلى أقاليم والمناداة بالوحدة السياسية ، وفي العشرين سنة التالية بدأت شكاوى الأفريقيين تأخذ شكلا جديا وتسمع بوضوح ، وترددها صحف أفريقية مثل صحيفة الرأي الوطنية Irnvo Zabartsundu Native Opinion التي ظهرت أول ما ظهرت عام ١٨٨٤ .

وكان تشكيل حزب المؤتمر الأفريقي في عام ١٩١٢ خطوة هامة ، إذ جسّدته وبشكل جاد وفي جرأة - فكرة الوحدة الأفريقية التي ظهرت عام ١٨٨٢ ، والواقع أن تاريخ المؤتمر الوطني الأفريقي A.N.C. سجل رد الفعل الأفريقي للغزو الأوربي وما تخلله من طعنات نافذة ، وظهور تنظيمات قوية كلها حماسة ووطنية ، وكان الحزب الوطني الأفريقي A.N.C. على رأس

الشعب الأفريقى الذى رفع التماسه إلى البرلمان البريطانى والذى خاض معركة مريرة وعقيمة ضد قانون الأراضى الصادر فى عام ١٩١٣ Natives Land Act وقد استخدمت الحكومة البيضاء فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٨٠٩ تراخيص المرور كأداة لشل حركة الملونين والتحكم فى تصرفاتهم وحركاتهم ، وكان نظام تصاريح المرور السبب فى أول حملة وطنية لمقاومة الرجل الأبيض بعد تشكيل اتحاد جنوب أفريقيا ، وفى عام ١٩١٣ قامت النسوة الأفريقيات فى دويلة البرتقال الحرة بمظاهرات احتجاجاً على سريان نظام التراخيص عليهن ، ورفضن حمل التراخيص ، فامتلات السجنون ، واستمر كفاحهن قائماً حتى عندما دخل اتحاد جنوب أفريقيا فى السنوات العشر الثانية من عمره .

وفى عام ١٩١٩ تولى العمال الدفاع عن قضيتهم : فى منطقة ترانسفال قام الحزب الوطنى الأفريقى . A.N.C. بحملة مقاومة سلبية فى شهرى مارس وأبريل من تلك السنة ، وفى ناحية ويت وتر ستاند Witwaterstand حيث مناجم الذهب والماس ملأ الرجال الغرائر بتراخيص المرور ونقلوها إلى مكتب التراخيص حيث ألقوا بها ، وقد ألقى البوليس القبض على عدد كبير من الملونين الأفريقيين ، ومع ذلك استمرت المظاهرات حتى اشترك البوليس الراكب فى تفريق المتظاهرين ، وقد انضم المتوطنون البيض إلى البوليس فهاجموا الأفريقيين ، واستخدموا الأسلحة النارية فى القضاء على الثورة ، وقد انتهت الحملة فى مصلحة الجانب القوى ، واستمر العمل بتراخيص المرور .

ومن ناحية العمال نجد الأفريقيين ينادون بتحسين أحوال عملهم : فى عام ١٩١٨ أضرب عمال المرافق الصحية فى جوها نسبرج ، وألقى البوليس

القبض عليهم ، وأنزلت المحاكم بهم عقوبة السجن ، وفي نفس السنة أيضاً قام عمال المناجم بإضرابات استمرت حتى عام ١٩٢٠ ، وعلى فترات منتثرة ، وفي عام ١٩١٩ قام الأفريقيون والملونون من عمال الموانئ بالإضراب في مدينة الكاب ، ولكن فشل إضرابهم بسبب رفض العمال البيض الانضمام إليهم ، وفي أوائل نفس السنة تم تشكيل الاتحاد الصناعي والتجاري في مدينة الكاب ، ثم اندمج هو ونقابات العمال لغير البيض في عام ١٩٢٠ ، وأصبح اسمه اتحاد عمال الصناعة والتجارة لجنوب أفريقيا Industrial And Commercial Workers Union Of Africa ، وقد استطاع هذا الاتحاد ولمدة عشر سنوات أن يتحكم في الشؤون الصناعية والسياسية إلى حد ما .

وفي أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات قوى الوعي الأفريقي السياسى ، ولكن بشكل بطيء نسبياً ، وفي عام ١٩٣٥ أصدر الجنرال Hertzog قوانينه التي مهدت حرية الأفريقيين بأن حرمتهم الاشتراك في الانتخابات بمدينة الكاب مما وحد بين هيئات متعددة ، وأدى إلى ظهور مؤتمر جميع الأفريقيين All African Convention ، ولقد استخدم هذا الحزب الأساليب العتيقة من إصدار القرارات وإرسال الوفود احتجاجاً على القوانين الظالمة ، وهي أساليب لا تنجح وفي السنوات العشر التالية ارتفع النداء بضم الصفوف ، وفي هذه الفترة أيضاً صدر قانون تمثيل الوطنيين أى في عام ١٩٣٦ ، وبالفعل لم يمر طويل وقت حتى ظهرت خلافات سياسية ومذهبية وخلافات في الأسلوب والتكتيك بين الحكومة وأعضاء المجلس النيابى ، للوطنيين ، فاتجه المجلس إلى نقد الحكومة ولا سيما لتطبيقها قانون الأراضي ؛ كما نقد نظام تراخيص المرور ، وقد ازدادت لهجة المجلس

حدة وقوة ، ومن ذلك قوله : « إن الحكومة نفسها هي التي تقوم بتحريض شعبنا على العنف ، وما هذه الإضرابات التي نراها إلا بسبب ضعف الحكومة وعدم قدرتها ومحاولتها فرض هذا الضعف على الشعب إن مثل هذه الأشياء هي التي تدعو الشعب إلى العنف ، وسوف تأتي الساعة التي تنادي فيها « أفريقيا للأفريقيين » ، وفي عام ١٩٤٦ تأجلت اجتماعات المجلس إلى أجل غير مسمى ، وقد أشار المستشار بول موزاكا Paul Mosaka إلى التجربة بأنها فاشلة ، فقال : « لقد أدخلوا علينا الغفلة ، لقد طلبوا إلينا أن نتعاون في لعبة تليفونية فأخذنا نتكلم في جهاز لا ينقل الصوت ، وفي نهاية الخط لا أحد حتى الرسائل لم تصل ! وكنا كالأطفال نسعد بالصدى : صدى أصواتنا » .

وفي عام ١٩٤٤ تكونت رابطة الشباب للمؤتمر الوطني الأفريقي ، African National Congress Youth League وهي عبارة عن جماعة من الشبان الأشداء ، وقد قام الكثير من أعضائها بدور بارز في تاريخ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، وجاء في Manifesto « إعلان » تكوين الرابطة : إن رابطة شباب المؤتمر هي العقل المفكر ومركز الثقة والقوة المحركة لروح القومية الأفريقية وروح التحرير والمناذاة بالحكم الذاتي ، وفي سنة ١٩٤٩ قرر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في اجتماعه السنوي برنامج عمل ضم فيما ضمه من أشياء استخدام العصيان المدني وعدم التعاون والمقاطعة والإضراب .

وفي عام ١٩٥٢ طالب حزب المؤتمر الأفريقي وحزب المؤتمر الهندي بجنوب أفريقيا South African Indian Congress بعقد اجتماعات

احتجاجاً على القوانين الظالمة ، وبدأت حملة التحدى فى ٢٦ من يونيو عام ١٩٥٢ ، وكان لها رد فعل عظيم ، وأقبل الناس على الاعتقال متحدين قوانين التفرقة العنصرية ، فردت الحكومة بتعديل قانون العقوبات فى عام ١٩٥٣ ، وجعلت العصيان المدنى كوسيلة احتجاج جنحة عقوبتها كبيرة ، كما اتخذت الحكومة إجراءات تعسفية ، وتمكنت من كسر الحملة .

وفى مارس عام ١٩٥٤ ضم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا وحزب الشعوب الملونة لجنوب أفريقيا South Africa Coloured Peoples Organisation ، وحزب المؤتمر للديمقراطيين البيض جهودهم لاستطلاع رأى الشعب فى دستور جديد ، واستغرق هذا التحالف شهوراً عدة فى إعداد مشروع دستور ، وفى ٢٦ من يونيو عام ١٩٥٥ اجتمع مؤتمر الشعب فى مدينة كليب Klip Town قرب جوهانسبرج Johannesburg ، ووافق على ما عرف بميثاق الحرية ، وبعد أن انفض المؤتمر ألقت السلطات القبض على ١٥٦ شخصاً فى الخامس من ديسمبر عام ١٩٥٦ ، واتهمتهم بالخيانة العظمى ، واستمرت المحاكمة حتى مارس عام ١٩٦١ عندما حكمت المحكمة ببراءتهم !

وفى عام ١٩٥٨ انشق حزب عموم الأفريقيين Pan Africanist Congress عن حزب المؤتمر الوطنى ، ، وقام بحملة نادى فيها بالعمل الإيجابى ضد قوانين تراخيص المرور ، وحض أفراد الشعب على أن يترك تراخيص المرور فى منازلهم فى الحادى والعشرين من مارس عام ١٩٦٠ ، ثم يتجهوا إلى مركز البوليس ويسلموا أنفسهم متخذين لهم شعاراً لا كفالة ولا دفاع ولا غرامة ! ثم وقعت أحداث شارب فيل Sharp - Ville وهى

مدينة أفريقية صغيرة على الحدود الجنوبية لمقاطعة ترانزفال Transvaal ، على بعد ثلاثين ميلاً من جوهانسبرج ، وقد أقبل سكان هذه المدينة على تنفيذ النداء بحرارة ، فذهب نحو عشرة آلاف شخص إلى مركز البوليس فذعر البوليس ، وأطلقوا عليهم النار ، وقتلوا ٦٧ شخصاً ، وجرحوا ١٨٦ شخصاً ! وفي مدينة الكاب أطلق البوليس النار على الأفريقيين وقتلوا شخصين وجرحوا ٤٩ . وفي مدينة لنجا Langa الغربية ، قرر الأفريقيون البقاء في منازلهم ، ولكن البوليس دعمهم ، وأجبرهم على الذهاب إلى المصانع . وفي ٣٠ من مارس أعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، وبدأت في اعتقال الناس بالجملة وإطلاق الرصاص عليهم ، فارتفع عدد القتلى والمصابين ، وفي الثامن من أبريل أعلنت الحكومة عدم قانونية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المؤتمر لعموم أفريقيا ومن ثم اتجه نشاط الحزبين إلى العمل السري .

وفي ١٦ من ديسمبر عام ١٩٦١ وزعت منشورات في شوارع جوهانسبرج Johannesburg ، تحض على العنف ضد ممتلكات الدولة ومعلنة تأليف جمعية سرية باسم حرب الشعب Spear Of The Nation ، وجاء في الإعلان ما يلي : قامت اليوم وحدات من حزب الحرية بغارات مخططة ضد مرافق الحكومة ولا سيما تلك الخاصة بتنفيذ سياسة التفرقة العنصرية والتفرقة على أساس اللون ، ومن المعروف جيداً أن هيئات التحرير الوطنية الرئيسية في هذا البلد كانت تتبع دائماً سياسة المقاومة السلبية ، وقد حان الوقت في حياة الأمة أن تختار بين أمرين : إما الإذعان أو القتال ؛ ونحن في جنوب أفريقيا لن ندعن ؛ فليس أمامنا من خيار إلا الدفاع بجميع الطرق عن شعبنا ومستقبلنا وحریتنا !

ونلاحظ أن الأفريقيين في جنوب أفريقيا منذ عام ١٨٨٠ وهم يحتجون على عزلتهم راجين أن تكون تجربتهم ناجحة ، وأن تقوم الحكومة بتعديل سياستها العنصرية ، وكثيراً ما ناشدوا الحكومة واستعطفوها ، وكثيراً ما كتبوا يقولون : « ما الذى جنيناه نحن الوطنيين لكى نعامل مثل هذه المعاملة ، فنحن رعايا صاحب الجلالة الأكثرون إخلاصاً والأكثرون شعوراً بالواجب ! » ومهما كانت وحدة الشعوب البيضاء مطلوبة فإن فكرة قيام وحدة تقوم على عزل العناصر الوطنية سياسياً إنما هى فى تفكيرنا فكرة خاطئة وغير سياسية بالمرة ، ولقد كتبت إمفوازبان سوندوا « صوت الشعب Inmvo Zabant Sundu » ، فى ٣١ أغسطس عام ١٩٠٩ تقول : « فلتنق جميعاً بالخالق الذى يحكمنا كلنا وفى عدالة قضيتنا ، ولنكن صابرين فى أعمالنا طائعين كنساء الفينيقيين حتى فى قبول فتات الخبز التى تسقط علينا من الدستور ، وفى نفس الوقت نطالب برجولة وفى حدود الدستور بحقنا وتراثنا » .

واستمرت القصة : يستعطفون مرة ويحتجون ثانية ويأملون ثالثة ، ولما بحت أصواتهم ارتفعت أصوات غاضبة فى الفترة ما بين عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ عندما أخذوا يتحدثون علانية نظام التفرقة العنصرية عن طريق المقاومة الإيجابية أو العصيان المدنى ، وفى نفس الوقت استمر البيض فى عزلهم الأفريقيين وزادوا من استعمال القسوة والعنف وراح المتحدثون باسم حكومة جنوب أفريقيا يلقون بالتصريحات التى يعلنون فيها أن البيض فى جنوب أفريقيا لا يوافقون على اشتراك الرجل الأسود فى حكم البلاد وأن القوانين التى أصدروها إنما هى لتنظيم العلاقة بين البيض والسود على أساس السيد والخدام بمعنى أن السلطة فى يد الرجل الأبيض ،

أو كما قال رئيس وزراء جنوب أفريقيا المسمى استرايدن Strydon :
« يجب أن يبقى الرجل الأبيض سيداً على الدوام ! » ولكن تغير الوعي
السياسي بين الأفريقيين وبدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين الرجل
الأبيض والأسود ، وقد تحمل لنا الأيام أطول وأعنف كفاح أفريقي
لاستعادة جنوب أفريقيا بمعرفة أصحابه الحقيقيين .

الباب الخامس

الاستعمار وآثاره

إذا حاولت تقويم الاستعمار في أفريقيا أخشى أن تكون محاولتي ناقصة ؛ إذ لم تمض خمسة عشر عاماً على استقلال القسم الأكبر من الدول التي كانت خاضعة له ، كذلك لوجود بعض دول لا تزال خاضعة للاستعمار مثل روديسيا وجنوب أفريقيا ، ولكن نستطيع أن نحاول اكتشاف الأسس التي يمكن عن طريقها تقويم الاستعمار في المستقبل وخاصة بالنسبة للاستعمار الفرنسي والإنجليزي في غرب أفريقيا .

الاستعمار بوجه عام له نواح متعددة لا نستطيع أن نلم بها جميعاً وخصوصاً إذا ما أخذناه على مستوى القارة ، اللهم إلا إذا تناولنا آثاره من الناحية السطحية .

والعقبة الرئيسية في تقويم الاستعمار ناشئة عن الآثار الكبيرة المختلفة الناتجة عنه . فمثلاً كانت هناك سبع دول أوربية تستعمر أفريقيا ، هي : بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا ، ثم هناك في جنوب أفريقيا شعب من أصل أوربي « هولندا وألمانيا » يستعمر الأفريقيين على الرغم من أن هذا الشعب قد تمكن من الحصول على استقلاله من بريطانيا ولكن لا تزال له علاقة استعمارية مع مجموعات متكاملة من شعوب جنوب أفريقيا .

نستطيع في سهولة أن نفرق بين سياسات الدول الاستعمارية في أفريقيا ، وأن نحدد طبيعة وخصائص كل استعمار على الرغم من أن كل دولة من هذه الدول الاستعمارية السبعة تطبق سياستها الاستعمارية تطبيقاً مخالفاً في كل منطقة حلت بها : فمثلاً نجد بريطانيا تتبع سياسة في غربي أفريقيا تخالف سياستها الاستعمارية في شرقيها ، وحتى فرنسا التي تمسك أكثر من بريطانيا إلى تطبيق الحلول النمطية في المشاكل الاستعمارية نراها تعامل الجزائر وكأنها محافظة من محافظات فرنسا ! ومع المغرب باعتبارها محمية أفريقية تعترف فيها بسلطان يحكمها ! وفي السنغال تتبع سياسة استعمارية في جزء من البلاد وفي جزء آخر تخرج سياسة الوصاية والحكم المباشر ! ونحن إذا ما استثنينا المناطق الأربع في السنغال التي حاولت فيها فرنسا اتباع سياسة المزج والمساواة بين الفرنسيين وأهالي البلاد نجد حكم الإدارة الفرنسية يكاد يكون على نمط واحد في غربي أفريقيا وأفريقيا الاستوائية ، ما عدا بعض الامتيازات التي منحتها فرنسا للأجانب من الأوروبيين في أفريقيا الاستوائية الفرنسية وساحل العاج وغينيا ؛ ومن ثم كانت سياستها مختلفة في هذه البلاد عنها في الأقطار الأخرى .

والواقع أن كل دولة استعمارية اتبعت طريقاً خاصاً أو عدة طرق في فرض شخصيتها على شعوب الأراضي التي حكمتها . ذلك داخل إطار الاختلافات التي ذكرناها آنفاً ، وأبرز مثل على ذلك اختلاف الحكم الاستعماري في توجو والكاميرون عن الأقطار التي تتكلم الفرنسية في أفريقيا الاستوائية ، وذلك بسبب قصر فترة الاستعمار الفرنسي نتيجة وصوله إلى هاتين الدولتين بعد انحسار الاستعمار الألماني عنهما ،

ومع ذلك نجد سمات ألمانية تطالع الزائر العادى لهاتين الدولتين اللتين كانت ألمانيا تحكمهما .

أضف إلى ذلك أن أفريقيا لم تكن اللوحة البراقة التي تشكلت وفق إرادة المستعمر ورغباته ؛ فاختلاف أنماط الحكم الاستعماري في أفريقيا إنما هو أيضاً نتيجة لاختلاف المجتمعات الأفريقية ودرجة تقبلها لسيادة وأساليب المستعمر ؛ فقد كان على المستعمرين أن يطبقوا سياسات مختلفة ولا سيما في الأقطار الإسلامية التي تختلف سياستهم فيها كل الاختلاف والسياسات التي طبقوها في المجتمعات الهوجائية التي لم تعرف النظام الرئاسي من قبل . وعندما حاولت فرنسا إدخال إدارة نمطية جديدة في غرب أفريقيا ما عدا المقاطعات الأربع بالسنغال اضطرت إلى أن تقف عند الحد من سلطة الحاكم في الأقطار ذات الحكم المركزي مع إدماج شعوب لم تجمعها من قبل وحدة سياسية بعضها مع بعض ، وحتى بعد أن نجحت فرنسا في كسر الأقطار التي عرفت نظاماً سياسياً متقدمة قبل وصول الفرنسيين فإنها لم تنجح في داخلية السنغال ، واكتفت باختيار زعيم سياسي لم يكن له من قبل موضع في هيكلها الإداري ، وأعنى بذلك مقاومة الخلفاء أو المرابطين منهم الإخوان المسلمين كطوائف التيجانية والمريدية .

والتنظيمات السياسية التقليدية في أفريقيا مختلفة ، ولا يتوقف اختلافها على اختلاف التجمعات الأفريقية التي تسكن القارة ، ونحن نجد عند الجماعات الأفريقية الأصيلة أن نظامها السياسي يختلف من منطقة إلى أخرى ، ولعل أبرز مثل على ذلك الأنظمة السياسية في قبائل اليوريا . ولعل أكبر عقبة في عملية تقويم الإنجازات الاستعمارية أو فشل

خطط المستعمر في أفريقيا هي صعوبة تقويم هذه الفترة التاريخية تقويماً إيجابياً ، وقد يقول قائل : « إن تاريخ الحكم الاستعماري في أفريقيا لم يفدنا بقدر متساو أو أن أحداثه لم تسجل في جميع المناطق على قدر حدوثها ، كما أن النصوص الأدبية التي نقرأها عن الاستعماريين أميل إلى الاعتذار منها إلى تصوير الأحداث ، أضف إلى ذلك أن غالبية المؤرخين والعلماء لا يستطيعون الوقوف موقف الحياد في مسألة الاستعمار : فبعضهم إلى جانبه وبعضهم يحاربه ، حتى لو كانوا محايدين لم تمر بهم تجارب استعمارية سواء كحكام أو محكومين ، وهذا ما نلاحظه بوضوح في المناقشات التي تدور في جلسات الأمم المتحدة حول الاستعمار » .

وغالبية الكتاب الذين ينتمون إلى دولة استعمارية أو أخرى يميلون إلى تسويق الحكم الاستعماري أو إلى نقده بمرارة لا نشهدها حتى بين الأفريقيين ، كما أن غالبية العلماء الأفريقيين يكرهون الاستعمار ، ومن هذا نراهم على استعداد دائماً لاستنكاره ووصفه بكل أوصاف السوء ، أو على الأقل عدم التماهي في مدحه ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل الحكم على فترة الاستعمار الأفريقية في نزاهة كما حكم التاريخ على فترة الاستعمار الرومانية في بريطانيا .

البريطانيون والفرنسيون في غربي أفريقيا :

كل ما نهتم به في هذه المرحلة أن نحدد بعض الأسس التي نستطيع بمقتضاها الأجيال المقبلة والتي هي أقل مناسية للاستعمار لتقويم هذا الاستعمار ، ولكي نفعل ذلك سنكتفي بذكر تجارب فرنسا وإنجلترا في غربي أفريقيا ، وقد اخترنا غربي أفريقيا لأنها منطقة واسعة بها مزايا

عدة ؛ فجميع أراضي غربى أفريقيا ما عدا غينيا البرتغالية التى تحررت أخيراً قد استقلت لمدة تزيد على خمس عشرة سنة ؛ كما تنوعت المشاكل التى واجهتها دول غربى أفريقيا الثلاثة عشرة منذ استقلالها . وإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه الأقطار قد تمتعت باستقلالها لمدة طويلة نسبياً وأنها تمكنت فيما عدا غينيا من الحصول على استقلالها عن طريق الوفاق النسبى مع الدولتين الاستعمارييتين مما يعنى أن نظرة السكان هناك إلى الاستعمار ليست مشوبة بالمرارة كتلك التى نراها فى أقطار أخرى بأفريقيا .

ومن مزايا هذه المنطقة أنها لم تصب بوباء المستوطنين البيض ؛ فعلى الرغم من وجود جاليات أوربية كبيرة فى السنغال وساحل العاج فإن هذه الجاليات لم تتوطن بنفس المدى الذى حدث فى كينيا والجزائر وحتى فى ساحل العاج حيث بيعت الأراضي إلى الأوربيين عنوة فإن هؤلاء الأوربيين لم ينظروا إلى ساحل العاج كموطن لهم يعيشون فيه بعد تقاعدهم ومن بعدهم أولادهم وحفدهم ، وبمعنى آخر نقول : إن الوجود الأوربى فى غربى أفريقيا كان حالة عارضة تتمثل فى الوجود الإدارى لفرنسا وبريطانيا ، ونحن عندما نبحث موضوع الحكم الاستعمارى فى غربى أفريقيا بل فى أفريقيا عامة نسمى حكم هؤلاء الأجانب بالحكم الاستعمارى ؛ لأنه يعنى حكم الأجنبي للشعوب الوطنية بالقوة والقسوة والجبروت ! والواقع أن الدول الاستعمارية كانت متقدمة بمراحل كبيرة جداً من الناحية التكنولوجية عن الأقطار التى احتلتها علماً بأن الفرق بين الأفريقيين والأوربيين من الناحية التكنولوجية فى القرن التاسع عشر لم يكن كبيراً بحيث يسمح للأوربيين بالتفكير فى احتلال أراض بقلب أفريقيا ، ولكن وقعت الثورة الصناعية وتمكن الأوربيون فى نهاية القرن التاسع عشر

من اختراع المدافع الرشاشة أو السريعة الطلقات المعروفة باسم مدافع مكسيم ، والتي لم يكن لدى الأفريقيين ما يضارعها ومن ثم اعتبر الأوربي تفوقه التكنولوجي دليلاً جديداً على تفوقه العنصري على الأفريقي ! ونقول ذلك ؛ لأن النظريات الاجتماعية والعملية التي كانت تدرس في أوروبا في القرن التاسع عشر كانت تؤكد انحطاط الأجناس غير البيضاء ، وسيادة الجنس الأبيض في هرم يضم أجناس العالم : قاعدته الشعوب السوداء وفي رأسه الشعوب البيضاء !

ولم يشعر الأوربي نتيجة كل ذلك أنه يأتي عملاً إذاً باحتلاله أرض الأفريقي حتى لو كان احتلاله لها عن طريق القوة ، بل العكس كان يعتبر احتلال الأرض الأفريقية وسيادته على الرجل الزنجي عملاً فيه الخير للأفريقي ، إذ هو يجلب الأفريقي إلى فلك حضارة الرجل الأبيض المتقدمة : بمعنى أن الأوربي كان يعتقد أن من حقه أن يحتل أراضى غير البيض ، وأنه ليس غريباً أو أجنبياً عن هذه الأراضى ! والعكس هو الخطأ : فالرجل الأسود في أرض البيض غريب أجنبي ! ومن ثم نجد الفرنسيين يتحدثون عن فرنسا فيما وراء البحار ، والبرتغاليين عن مديريات البرتغال فيما وراء البحار ، ذلك عند الحديث عن الممتلكات الفرنسية أو البرتغالية في أفريقيا ، كذلك بريطانيا كانت تسمى مستعمراتها بالأراضى البريطانية فيما وراء البحار !

وأخيراً هناك فرق آخر بين الإمبراطوريات الاستعمارية التي عاشت في القرن العشرين وتلك التي سبقتها ، ويتمثل في إنشاء خطوط مواصلات سلكية ولاسلكية وخطوط ملاحية بين المستعمرة والدولة المستعمرة ؛ مما أدى

إلى اتصال المستعمر الأبيض بدولته وأهله طول الوقت ، ولم يشعر هؤلاء المغتربون بأنهم في عزلة عن وطنهم .

والصعوبة الرئيسية في بحث الحكم الاستعماري بغربي أفريقيا تتمثل في اختيار الوقت أو المرحلة الزمنية التي تبحثها : فرنسا وبريطانيا استطاعتا التسلط على غربي أفريقيا من بداية القرن التاسع عشر ، ولكنهما كانتا تمتلكان بعض المناطق الصغيرة جدا على الساحل الغربي ، فكان مركز فرنسا في سانت لويس بالسنغال وبريطانيا في سيراليون وغامبيا وساحل الذهب ، ولم تتمكن واحدة منهما من مد سلطانها على الساحل كله أو إلى الداخل إلا في بعد بداية القرن التاسع عشر .

والواقع أن غالبية غربي أفريقيا حتى عام ١٩٠٠ لم تخضع للحكم الاستعماري ، وحتى ذلك الجزء الذي خضع للاستعمار لم تسلس قيادته ، ولكن ما حل عام ١٩١٠ حتى كانت فرنسا وبريطانيا قد تمكنا من تثبيت أقدامهما في غربي أفريقيا ، والواقع أن بعض أنحاء ساحل العاج لم تخضع للاستعمار حتى عام ١٩١٤ ، وقد كانت فولتا العليا ومالي الحالية في ثورة عارمة ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى احتجاجاً على تجنيد أبنائهما للقتال في الجبهة الأوربية ، وبالنسبة لبريطانيا كانت منطقة الإيبو في حالة ثورة ، وكانت آخر بعثة عسكرية تأديبية أرسلتها بريطانيا ضدهم في عام ١٩١٨ ،

ولا نستطيع أن نحدد اليوم الأخير للاستعمار البريطاني أو الفرنسي في غربي أفريقيا وإن يكن من الناحية الرسمية يعتبر اليوم الأخير لوجود القوات الاستعمارية ، أو بعبارة أخرى يوم إعلان الاستقلال ، على أننا

نستطيع أن نقول : إن عام ١٩٤٥ شهد نهاية الاستعمار : وحجتنا في ذلك أن بريطانيا وفرنسا كانتا حتى هذه السنة المتحكم الوحيد في مصير رعاياهما بغربي أفريقيا .. وبالطبع قوبل الاستعمار الفرنسي والإنجليزي بالنقد عالمياً ، ولكن هذا النقد لم يكن له تأثير فعال على قرار كل من فرنسا وإنجلترا ، ونلاحظ أن غربي أفريقيا منذ أن اندلعت الحرب العالمية الثانية لم يعد ملكاً خاصاً لأى من بريطانيا أو فرنسا ؛ لأن أمريكا وروسيا اهتمتا بقيمته وفائدته في جهود الحلفاء الحربية ، فلم يقتصر الأمر على تجنيد سكان غربي أفريقيا في صفوف الحلفاء أو الاعتماد على ثرواته للسير بالحروب ، بل كانت له أهمية كبيرة للغاية من الناحية الاستراتيجية في الدفاع عن جنوب الأطلنطى ، كما أصبح مركز تجمع وانطلاق الحملات الحليفة في شمالي أفريقيا والشرق الأوسط .

ولقد كانت روسيا وأمريكا تعارضان بشدة وبإصرار الحكم الاستعماري في غربي أفريقيا وانتقدنا بمرارة أسلوب الاستعمار الفرنسي والبريطاني فيهما ، بل استطاعت أمريكا أن تنهض في وثيقة الأطلنطى على حق كل الشعوب في تقرير مصيرها ومستقبلها على الرغم من معارضة بريطانيا وفرنسا ، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تحولت الأمم المتحدة إلى مسرح لنقد النقاد ، واضطرت فرنسا وبريطانيا إلى تحرير هذه المستعمرات من ربة حكمهما مع السماح للسكان الأصليين بقدر أكبر من المشاركة في حكم بلادهم وعملية التحرير نفسها اقتضت التشاور مع الأفريقيين .

وهكذا نرى الفرق الكبير بين الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها . فقد كانت الدول الاستعمارية في غربي أفريقيا بعد الحرب

العالمية الثانية محط ضغط دولي وأفريقي لإنهاء سياستها الاستعمارية ،
وبالفعل استجابت لهذا الضغط ؛ ولهذا ستهتم في المقام الأول ببحث
الاستعمار في غربى أفريقيا فى الفترة التى بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٤٥ .

المنطق الاستعماري :

كانت الدول الاستعمارية الأوروبية تحاول تسويق احتلالها لأفريقيا
على أساس أنها تساهم فى تمدن شعوب بربرية تحكمها الفوضى أو أنها
على حسب ما يقوله المبشرون : تحاول أن تضيء شعلة النور فى قلب الظلام ،
وهذا التسويق قد أتى بعد الاحتلال وبعد التكالب على أفريقيا الذى وقع
فى الفترة ما بين عام ١٨٨٥ حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، ولم يكن
هذا التكالب أو التدافع إلى الاستحواز على الأراضى الأفريقية من جانب
الأوروبيين من أجل القيام بأعمال خيرية أو لتحضير وتمدين الأفريقيين ،
بل كان نتيجة خوف سياسى واقتصادى ساد الدول الأوروبية وأثر فى نواياها
نحو أفريقيا ، فكانت كل دولة أوروبية تخاف أن تحتل دولة أوروبية أخرى
مساحة أكبر فى أفريقيا ومن ثم ينقلب ميزان القوى فى أوربا ، أو تحتل
دولة أوروبية أسواقاً أكبر ، أو تمتلك بعض المصالح الاقتصادية أو تغلقها
على اقتصادها وتجعلها مقصورة على تجارتها ؛ كل هذا أدى إلى تدافع
الأوروبيين نحو أفريقيا .

أضف إلى ذلك أنه كانت تسود أجزاء مختلفة من أوربا حالات
من القلق مما أدى بالتجار وأصحاب رعوس الأموال إلى الضغط على
حكوماتهم لإرسال بعثات عسكرية لاحتلال المناطق التى يهتمون بها ضماناً

لاستمرار ورود المواد الخام ، وقد وجد الأوربيون أن أفضل وسيلة هي فتح أعماق أفريقيا حتى يتمكنوا من استغلالها بمد الخطوط الحديدية إلى داخلية البلاد مع احتلال كل شبر يمكن احتلاله . ولم ترض أى دولة أوربية ، كذلك لم يقبل رأس المال الأوربي المخاطرة بمد السكك الحديدية إلا إذا كانت هناك بعثات عسكرية تسيطر على الأماكن التي تمتد إليها السكك الحديدية .

وحاول الأوربيون تغطية اهتماماتهم الاقتصادية الرئيسية في أفريقيا بالحديث عن تفوقهم العنصرى والأخلاقى على الأفريقيين ، وراحوا يرسمون خريطة لأفريقيا وكأنها قارة ليس لها ثقافة أو تاريخ يشتغل أبنائها بتجارة الرقيق ، ويأكل بعضهم بعضاً ، أو يقدمون الروح الإنسانية قرباناً لمعبوداتهم ، أو يصورون هذه الشعوب بأنها فى حالة حرب دائمة بعضها مع بعض ، وأنه ليس هناك من مخلص لأفريقيا ومساويها إلا على أيدي الأوربيين الذين يستطيعون وحدهم إنقاذ الأفريقيين من أنفسهم يجلب الحضارة الأوربية إليهم !

وكانوا يصورون الأفريقى بشخص بليد لا يستطيع أن يتكرر شيئاً ، رجعى متأخر ، أو بعبارة أخرى يصورونه طفلاً كبيراً فى حاجة إلى والد قوى الشكيمة ليقوده فى طريق الخير ؛ ومن ثم ومن أجل مصلحة هذا الأفريقى استباحوا لأنفسهم حق استعباده وفرض الضرائب عليه دون مشورته ، وكانوا عند فرض الضرائب يحتجون بأن الرجل الأفريقى يجب أن يتحمل بعض أعباء الحضارة التى يفرضها عليه الرجل الأبيض مع إجباره على العمل ، إذ إن العمل واجب معنوى على كل متحضر ، وهكذا نجد الفرنسيين

والبريطانيين يطبقون نظام السخرة على الأفريقيين في سق الطرق ومد
الخطوط الحديدية بقصد تسهيل نقل المحصولات الزراعية ومنتجات
الغابات والمناجم إلى أوروبا ! بل ذهب الفرنسيون إلى أبعد من ذلك عندما
أجبروا الأفريقيين على زراعة الحاصلات التي تحتاج إليها فرنسا لأسواقها
الداخلية وسوغوا هذا الاستغلال الشنيع بأنهم يحاولون أن يعلموا الأفريقيين
كيف يعملون ؛ إذ إن البلادة تجعل من الأفريقي شخصاً منحطاً اقتصادياً ،
وقالوا بالحرف الواحد : (ومن ثمَّ كان من الضروري استخدام المؤسسات
والنظم التي تتحكم في الأفريقي وهي الرق والسخرة من أجل تحسين حالته
وظروفه ثم قيادته بعد ذلك إلى أول درجات الحرية ، والأفريقي يكره العمل
وهو لا يدري أن العمل بالنسبة له يصقل الأخلاق !) .

وواضح أن هذا التفسير أو هذه الحجج لم تهتم إطلاقاً بالأمراض
المتوطنة التي يشكو منها الأفريقي ، والتي يرجع إليها السبب في ضعفه ،
كذلك لم يهتم الأوربي بظروف الجو التي جعلت العمل المتواصل أكثر
صعوبة في الجو الاستوائي منه في الجو المداري ثم منه في الجو البارد ،
واستغل المفكرون هذه البلادة السطحية لتسويغ احتلالهم للبلاد واستغلالهم
الأفريقي دون أن يفكروا في الإنجازات العظيمة التي أتاها الأفريقي في
الماضي :

فهناك إمبراطوريات غانا ومالي وسنغهاي وبنين وOyo التي أغفلها
الأوروبيون في كتابة التاريخ ، ثم هناك إنجازات ثقافية يعجب لها العالم
اليوم والتي أسماها الأوروبيون في الماضي بالبربرية والوحشية وحتى بالنسبة
لرؤساء قبيلة إيفي Ife ، حيث لا يمكن تجاهل إنجازاتها ؛ فإننا نجد

الأوربيين ينسبون هذه الإنجازات إلى تشجيعهم ومبادرتهم ، وراحوا يخرعون نظريات خيالية عن رومان جاثلين لتفسير تماثيل إيفي . وبالنسبة للإنجازات الفنية والسياسية وقيام الدولة والإمبراطوريات التي شهدتها أفريقيا قبل دخول الأوربيين راح هؤلاء الناس ينسبون هذه الإنجازات السياسية والتنظيمات الإدارية إلى بعض أناس سمر اللون من غير الحامين الزوج !

كان الهدف الرئيسى من احتلال الأوربيين لأفريقيا هو الاستغلال الاقتصادى ، هذا الاستغلال الذى موهوا عنه بالادعاء بأنهم يهدفون إلى فرض وصايتهم على الذين لا يشعرون بمسئولياتهم ! ونحن إذا ما أردنا أن نحكم على الحكم الاستعماري في ضوء أهدافه الأصلية كان حكمنا عجيباً : فمن ناحية نجد الاستعمار لا يكلف الدول الاستعمارية أى أموال في حين استطاعت هذه الدول أن تستولى على المحصولات التي كانت تريدها وفق شروطها . وإذا ما أردنا أن نحكم على الاستعمار في ضوء الأهداف المعنوية التي حاول أن يضيفها إلى أغراضه الحقيقية أى ادعائه بأنه جاء لتمدين الشعوب الأفريقية - نجده قد فشل كل الفشل ؛ فالدول الاستعمارية كأوصياء كانت أشبه بالوالد الذى يرسل ابنه إلى المدرسة حتى يستطيع أن يدخل غمار الحياة ويكسب عيشه بعرقه : أى أنها لم تقدم للأفريقى غير التعليم الضرورى جداً لخدمة الأوربى ، ولم تظهر استعداداً لإرسال النابغين الأفريقين إلى الجامعات والمعاهد العليا خدمة لدولهم .

الغزو الأوربى ومقاومة الأفريقين : -

من الأمور المسلم بها عند الأوربيين أن الأفريقين في مرحلة الاستعمار الأولى قبلوا عن طيب خاطر الغزو ثم الاحتلال الأوربى ، وقد ظن

الأوروبيون أن الأفارقة رحبوا بالحكم الاستعماري لأنهم سلموا بسرعة ، ونحن لا نستطيع أن ننكر أن بعض الأفارقة استسلموا فعلا لإرادة الأوروبيين حتى إن صموئيل جونسون مؤرخ اليوريا كتب عن غزو بريطانيا لبلاده ، فقال : كان الغزو البريطاني بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب باب سجن ، وقد فتح ولم يشهد أحد من الذين عاصروا الغزو سعادة شعب أسبوعاً بعد أسبوع وشهراً بعد شهر وسنة بعد سنة مثل شعب اليوريا بعد الغزو عندما كان يذهب إلى الساحل ، ثم يعود ، ولقد تهد الجميع الصعداء للخير الذي عمهم بعد النزاع المسلح القصير الأمد !

وكثيراً ما وضفت لنا كتب الاستعمار الغزو الأوربي لأفريقيا بأنه إقرار للسلام : فهناك كتاب معروف عن غربي أفريقيا الفرنسية يصف لنا الغزو الفرنسي بأنه السلام الفرنسي ، ولا نزاع بأن كثيرين من الأفريقيين قبلوا الاحتلال في كثير من عدم مبالاة ، وأحياناً بالشكر ، أما غالبية الأفارقة فقد قاومت هذا الغزو على الرغم من أن محاربة الأوربي كانت وحشية وبربرية : ففي سيراليون مثلاً لجأ البريطانيون بعد شهور عشرة من القتال ضد باي بوريه Bai Bureh إلى حرق المدن والقرى التي كانت تؤيد هذا الزعيم ! وفي السودان الغربي هدمت القوات الفرنسية المدن الكبيرة ، ووزعت أسرى الحرب على الجنود الأفريقيين العاملين معها كعبيد ، والواقع أن الأوروبيين كثيراً ما لجثوا إلى أنماط من القتال ما كانت تقبلها أوربا لما فيها من وحشية وبربرية ، الأمر الذي يناهض دعوى المستعمرين من أنهم ذهبوا إلى أفريقيا لفرض حضارتهم على الأفريقيين . والواقع أن مقاومة الأفريقيين كانت غالباً ضعيفة ، فلم تكن هناك جيوش نظامية يعتد بها وحتى سلاح هذه الجيوش كان أضعف من أن يصمد أمام

الأوربيين ، وكثيراً ما قضت مدافع مكسيم على الفرسان الهاجمين أو على فرق من البيادة حتى لو كانت مسلحة ببعض البنادق ، على أن بعض زعماء أفريقيا مثل باي بوريه ولات ديور Lat Dior السنغالي استطاعوا أن يعدلوا من تكتيك قتالهم للتغلب على تفوق الأوربيين في السلاح ، ورأوا أن حرب العصابات هي السبيل الوحيد الذي يستطيع بها جيش صغير الوقوف أمام القوات الأوربية ، ولقد تمكن سموري توريه Samory Toure وحده من بين حكام الولايات الرئيسية في السودان الغربي خلال القرن التاسع عشر أن يكيف أساليبه بحيث يستطيع أن يصد الفرنسيين ، فقام بعدد من الانسحابات الاستراتيجية مع تطبيق سياسة الأرض المحرقة والاستفادة من المخابرات العسكرية ، وتمكن من إيقاف الزحف الفرنسي ، ولعل أشرس المعارك التي خاضها الأوربيون تلك التي جرت بينهم وبين المجتمعات غير المركزية مثل الإييو أو ضد المشيخات الصغيرة في ساحل العاج .

ولقد اضطر الأوربيون إلى غزو هذه المناطق قرية قرية حتى يستطيعوا فتحها ، ونلاحظ أيضاً أن الدويلات الأفريقية لم تتحد أمام الغزو الأوربي لتكون خطوطاً دفاعية مشتركة ، ولا نبالغ إن قلنا إن ثلثي غربي أفريقيا قد خضع للأوربيين عن طريق المعاهدات لاعن طريق الغزو ، هذا وقد تقبل الأفريقيون الاحتلال الأوربي على اعتبار أنه سيضع حدا للحروب بينهم ، أو يمنع القبائل المجاورة من احتلال أراضي قبائل أخرى مجاورة أو بسبب الانتفاع من التجارة مع الأوربيين ، ومن المهم بل من الضروري أن نعرف أن شعوب غربي أفريقيا رفضوا التزول عن سيادتهم للأوربيين بدون مقاومة !

تأثير الاستعمار على الحياة الأفريقية :

في غالبية الأحوال لم تتغير حياة الأفريقيين في غربى أفريقيا تغييراً محسوساً نتيجة فرض الحكم الاستعماري ، بل إن كثيرين منهم يعيشون اليوم كما كان يعيش أجدادهم قبل الغزو الأوربي ، وهذا لا ينفي أن عدداً قليلاً من الناس قد تأثرت حياتهم الاقتصادية نتيجة الحكم الاستعماري فمثلاً لم تتحول غير نسبة صغيرة جداً من الشعب إلى أجراء في المناطق الريفية . كما أن دخول بعض الأفراد من المحصولات النقدية كالكاكاو والبن بلغت حداً كبيراً في ساحل الذهب وساحل العاج وغربى نيجيريا ، ولكن إدخال المحصولات النقدية الأخرى مثل الفول السوداني والقطن وزيت النخيل لم تدر على الفلاح إلا دخلاً تافهاً بعد استقطاع الضرائب المفروضة . وحقيقة الحكم الاستعماري بالنسبة لغالبية الأفريقيين لا تمثل في اعتبارى ثروة اقتصادية ، بل في وجود إدارى يمثل النظام الأوربي الجديد في البلاد . وكان في وجود هذا النظام الإدارى الأوربي نهاية للحروب القبلية وضماناً لحرية الانتقال ، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول : إن الاستعمار الأوربي كان عنصراً من عناصر الاستقرار في بعض المناطق وخاصة تلك التى لم يكن فيها الحكم مركزياً .

وكانت سياسة البريطانيين الاستعمارية تقوم على الحكم غير المباشر ، أى عن طريق المنظمات أو التنظيمات الشعبية الموجودة والتي أطلقوا عليها اسم السلطات الوطنية ، ولقد حاول البريطانيون تطوير هذه المنظمات أو التنظيمات كأساس للحكم المحلى ، وكان الغرض من استمرار سلطة هذه المؤسسات أو التنظيمات أن تتعامل مع الحالات التى لا يستطيع الأوربي

أن يعالجها وفق نظمه ، تلك النظم التي ادعت القوى الاستعمارية أنها تريد إدخالها إلى أفريقيا كوسيلة لنقلها من حالة التأخر والبداءة إلى التقدم والحضارة ، أو كما حدث في نيجيريا الشمالية كان الغرض من هذه التنظيمات أن تعرقل إدخال نظم الحكم الغربى تأكيداً لتأخرها . ومن الأمور البارزة حقاً أن الأفريقيين الذين تعلموا في الغرب والذين هدموا النظام البريطاني القائم على تأكيد استمرار سلطة الإدارة والنظم الوطنية هم الذين حاولوا إدخال نظم الحكم الغربية في بلادهم .

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية لم يسمح الفرنسيون للمشايخ والرؤساء الوطنيين بحكم البلاد ؛ فقد كان الحكم الفرنسى أكثر مباشرة من الحكم البريطانى ، وكان الرئيس المحلى عبارة عن عميل للإدارة الفرنسية لا يمتلك من دونها حولاً أو قوة ، وكانت كل مهمته تنفيذ أوامر المدير الفرنسى على حين كان للرئيس الأفريقى تحت الحكم الإنجليزى محكمته وشرطته وسجنه ، ولم يكن لقرينه فى الإدارة الفرنسية شىء من هذا كله ، ولم يكن له حق أو نصيب فى الضرائب التى يجمعها بعكس زميله فى النظام البريطانى ، وكان الرئيس يختار فى المستعمرة الفرنسية لا على أساس حقه التقليدى أو الشرعى فى الزعامة أو الحكم ، بل كان يُختار على قدر ما يظهره من ولاء لفرنسا ، سواء كجندى أو ككاتب تافه فى الإدارة الفرنسية .

كذلك كانت المشيخة فى المستعمرات الفرنسية على نمط واحد تتساوى فى الحجم والمساحة ، وتتألف من وحدات إدارية متساوية ، وهذا النظام فى الحكم الفرنسى لم يؤد إلى أى تغيير فى المجتمع ، فهو لا يسمح بأى مبادرة أو تجديد فى الحياة الأفريقية ، سواء من جانب

الرئيس أو المرءوس ، بل أدى في المدى الطويل إلى تقلص سلطة الرؤساء التقليدية بعد أن كانوا القوة الحاكمة في غربي أفريقيا ، أما في نظام الاستعمار البريطاني فنجد نوعاً من الاستقلال وميلاً إلى نظام يؤدي فيه الرئيس المحلى أو العمدة دوراً سياسياً ، ولكن في حدود ضيقة للغاية .

والواقع أن النظام الإدارى الذى اتبعته فرنسا أو إنجلترا لم يؤد إلى إحداث تغيرات هامة ، كما أن التجديدات التى أدخلت مثل الضرائب المنتظمة لم تؤد إلى تحسين أحوال الشعب إذ صرف القسم الأكبر من المبالغ المحصلة فى تأييد الإدارة أو شق الطرق أو مد السكك الحديدية أو إنشاء الموانى وما إليها من الوسائل التى تخدم المنطقة استعمارياً أو لها أهمية اقتصادية للدولة المستعمرة ، وهذه التحسينات لم تؤثر فى السواد الأعظم من الأفريقيين ، فقد لاحظ أحد الكتاب الأفريقيين أن ٩٠٪ من السكان لم يتأثروا اقتصادياً من هذه التطورات . وفى الوقت الذى اضطر فيه الأفريقيون إلى زراعة المحصولات النقدية لأول مرة فى حياتهم حتى يدفعوا الضرائب المفروضة عليهم تجدهم لا يستفيدون من هذه المحصولات !

وفوق هذا وذاك استخدموا من الأيدى العاملة الأجنبية عدداً كبيراً ، فى حين أنهم لو كانوا اقتصروا على زراعة المحصولات اللازمة لمعيشتهم وإلى جانبها مساحة صغيرة من المحصولات النقدية تكفى لدفع الضرائب وشراء بعض اللوازم الضرورية لكان ذلك أفضل لهم . فنادرًا ما كان الزارع يمتلك من الموارد والإمكانات ما يكفى لزراعة محاصيل نقدية وافرة يستخدم الزائد منها فى شراء حاجاته الضرورية ، وحتى اليوم نجد الكثيرين من زراع الكاكاو فى غربي نيجيريا لا يتكسبون من الكاكاو إلا القدر الذى يكفى دفع الضرائب ! وفى المناطق التى لا تصلح للمحاصيل

النقدية أجبرت الإدارة الاستعمارية السكان على الهجرة للعمل كعمال زراعيين أو كخدم ، وإذا ما أرادوا العودة مرة أخرى إلى قراهم لا يجدون معهم إلا ما يكفي دفع الضرائب وشراء بعض أشياء تافهة من السلع المستوردة كان الهدف الرئيسى لرجال الإدارة الأوربيين المحافظة على السلام والأمن خدمة للاقتصاد الاستعماري وإن تكن مهامهم قد تنوعت بما في ذلك إجبار الفلاحين على زراعة محاصيل معينة بالذات ، كما حدث بالنسبة للمستعمرات الفرنسية . وهناك نقطة هامة يجب أن نشير إليها هي تمتع الإداريين الفرنسيين والبريطانيين بسلطات قضائية وإن تكن السلطة القضائية المخولة للفرنسيين أكبر وأعم من تلك التي كانت مخولة للبريطانيين ، فكان الإداري الفرنسي يحكم في جميع القضايا المدنية والجنائية نظراً لأن الرؤساء المحليين قد حرموا من سلطاتهم القضائية وحتى بالنسبة للقضاء المستعجل ، فقد كان ذلك من حق رجل الإدارة الفرنسي ، الأمر الذي جعله يفرض الغرامات ويقبض على الناس ويضعهم في السجن بدون محاكمة ولمدة ١٤ يوماً ، وكان الإداري الفرنسي مكروهاً أشد الكره من الأفريقيين ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد كراهية الأفريقى للإدارة الفرنسية على الإدارة البريطانية .

أثر الاستعمار على التطور الاقتصادى :

كثيرون من الكتاب اعتبروا الاستعمار فى أفريقيا بداية ثورة اقتصادية ، ومع ذلك وكما ألمحنا فإن مستوى معيشة الفلاح الأفريقى العادى لم يرتفع ، ولكن من ناحية اقتصادية بحثة نرى أن الحكم الاستعماري كان له تأثير ونتائج اقتصادية هامة .

يقولون : إن زراعة المحصولات النقدية في أفريقيا هي نتاج الحكم الاستعماري ، والواقع أن الانتقال من اقتصاد الكفاف وهو الذي يوفر المأكل والمشرب والسلع اللازمة للاستهلاك المحلي المباشر إلى الاقتصاد الذي يقوم على إنتاج حاصلات للبيع أو للتصدير في مقابل عملة نقدية أو في مقابل سلع مستوردة قد بدأ يظهر في بعض المناطق بطريقة تلقائية بين الأفريقيين في القرن التاسع عشر ، وقبل دخول الأوربيين . ويرجع الفضل في ذلك للتجار العرب . فقد كان الأفريقيون في غرب أفريقيا ينتجون في القرن التاسع عشر الفول السوداني والقطن وزيت النخيل بقصد التصدير وبكميات كبيرة ، ومن ثم يمكن القول بأن فرض الإدارة الأجنبية على الأفريقيين لم يكن سببه إنتاج الحاصلات النقدية ، فكل ما فعله الاستعمار هو أنه كثف ووسع من مناطق الإنتاج عن طريق فرض الضرائب ، ومد السكك الحديدية وشق الطرق ، مما يسر على المصدر نقل محاصيله إلى المدن الساحلية ومنها إلى الخارج .

ولكن لا ننسى في نفس الوقت أن الاستعمار أدخل بعض المحصولات النقدية مثل البن والكافور ، وكانت أسعارهما السوقية مرتفعة في العالم مما أدى إلى إحداث تغير حقيقى في المركز الاقتصادى للزراعيين ، وكان البن قبل عام ١٩٤٥ يزرع على نطاق ضيق في ساحل العاج وحده أما الكافور فكان يزرع في ساحل الذهب وغربى نيجيريا وبدرجة أقل في ساحل العاج (حيث توطن بعض الزراعيين البيض ، وحيث جندوا لخدمتهم عدداً كبيراً من الفلاحين) .

أما في ساحل الذهب فترجع الزيادة الكبيرة في إنتاج الكافور إلى الفلاح الأفريقى نفسه ؛ فقد قام بشق الطرق وإقامة الجسور اللازمة

لتسهيل المواصلات من مناطق الكاكاو إلى محطات السكك الحديدية التابعة للحكومة أو الطرق الرئيسية التي أشرفت الحكومة على شقها . وقد قام الأفريقى نفسه بتعديل نظام حيازة الأرض ، واستحدث ما يعرف بنظام الزارع المستأجر حتى يستطيع أن ينى بطلبات الأسواق العالمية من الكاكاو ، وقد زاد إنتاج الكاكاو فى ساحل الذهب زيادة أسطورية من ١٢ طنا عام ١٨٩٢ إلى ١١٨ ألف طن فى عام ١٩١٧ : والفضل فى ذلك يرجع لزارع الكاكاو نفسه ، وقد عقب على ذلك الحاكم البريطانى لساحل الذهب سير هيوكليفورد Sir Hugh Clifford ، فقال : « هذا الرجل الذى أشيع أنه بليد قد هيا من الغابة العذراء مساحات كبيرة من الأرض حولها إلى مزارع ناجحة للكاكاو ، ولم يمتلك من الوسائل غير بلطة وفأس ولواطة ، وأمكنه أن يقطع الأشجار الضخمة ويظهر الأراضى من الحشائش . وتمكن الفلاح الأفريقى بدون مساعدة من أى شخص آخر من تطوير إنتاجه ونقله إلى البحر ، وهذا الإنجاز يجعلنا ننظر إلى الإنسان الزنجى نظرة تقدير واحترام » .

وقبل عام ١٩٤٥ لم تبذل الدول الاستعمارية أى جهد لتحسين حال الزراعة الأفريقية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى جهل الأوربيين بظروف الزراعة الاستوائية وإلى قلة الاعتمادات المخصصة للزراعة فى الموازنات السنوية وفى مشروعاتهم الرأسمالية ، ذلك على الرغم من أن غالبية دخل المستعمرة كان يأتى من الزراعة ، سواء عن طريق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، وكل ما فعله الاستعماريون أنهم أقاموا محطات أبحاث ومزارع تجريبية وأتوا بعدد من الزارعين فسجلوا نتائج هامة . ولكن هذه النتائج لم تفد إلا الأجيال التى أتت بعد ذلك ، وإذا ما استثنينا الألمان فى توجو

نجد جميع الدول الاستعمارية في غرب أفريقيا كانت تهتم اهتماماً كلياً بتحسين محاصيل التصدير دون أن تبذل أى جهد لتحسين محاصيل الأفريقيين مثل الكازافا واليام Yams. Cassava والذرة وإن تكن فرنسا في الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ قد استوردت بسبب الحرب هذه المحاصيل الوطنية الأفريقية لاستهلاكها الخاص . هذا وكانت محطات البحوث الزراعية عملية شكلية بمعنى أن الدول الاستعمارية لم تهتم بإجراء التجارب على المحاصيل التي يقات عليها الأفريقيون بل على محاصيل التصدير فقط !

وبالمثل : لم يكن هدف الاستعمار من شق الطرق ومد السكك الحديدية تطوير التجارة الداخلية ، ولكن تسهيل عملية نقل أو ترحيل المحاصيل النقدية التي تحتاج إليها أوربا إلى الموانئ وإن تكن التجارة الداخلية قد تطورت كنتيجة فرعية لشق هذه الطرق ومد السكك الحديدية ، ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع أن نقول : إن هذه الشبكة من خطوط الاتصال بالإضافة إلى خطوط التلغراف والتليفون كانت بمثابة ثروة في المواصلات بالمستعمرات ، ولكن ذلك القول لا ينطبق إلا على السنوات السابقة للاستقلال مباشرة ، وهي تمثل المرحلة الثانية من التطور في المواصلات : أى تطور نظام الطرق بغرض تسهيل التجارة الخارجية أصلاً والداخلية فرعاً !

لم تكن عملية إدخال العملة النقدية بدعة كما ظن بعض ، فقد عرفها الأفريقيون في مناطق عدة من أفريقيا ، أو على الأقل ابتكروا لأنفسهم أشكالاً من العملة وإن تكن في بعض الأحوال صعبة الحمل

والتداول : فمثلا اتخذوا من أصداف بعض القواقع عملة لهم ، أما العملة التي أدخلها الاستعمار فكانت أقل صعوبة في التداول : فمثلا كان الشخص الذي يريد شراء المنتجات الزراعية من أقطار بعيدة يأتي بحمار أو عدد من الحمير ويحملها بهذه العملة ، ذلك لأن الأوراق النقدية لم تكن مقبولة كعملة حتى عهد متأخر ، ومن ثم كانت المدفوعات تتم عن طريق العملات النحاسية ذات القيمة المنخفضة وذات الوزن الثقيل مثل الفرنك أو البنس النحاسي ، وكانت عملية الشراء تتطلب حمل العملة النحاسية المنخفضة ؛ كما كانت تتم في كثير من الأحيان عن طريق المقايضة ، ولا تزال هكذا في بعض مناطق أفريقيا ، وذلك مثل منطقة سد النيجر حيث يفضل الأفريقيون المقايضة على العملات النقدية .

وأهم تغير حقيقى تسبب فيه الحكم الاستعماري كان في الصرح الاقتصادي للمناطق المستعمرة : ففي القرن التاسع عشر كان الأفريقيون ينتجون المحصولات التي يطلبها الأوروبيون بل عملوا كوسطاء يجمعون هذه المحصولات ويسلمونها للمصدرين الأوروبيين على الساحل . وقد اشتغل بعض الأفريقيين بأعمال التصدير على طريقته الخاصة . وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ الأوروبيون يزاحمون الأفريقيين في أعمال الوساطة ، ثم جاء اللبنانيون الذين أخذوا يهاجرون إلى غربي أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر ، وتمكنوا بذلك أنهم الفطري في التجارة وتحملهم مشاق المعيشة التي لا يستطيع أن يحياها الأفريقي أو الأوروبي ، وعن طريق تخفيض أرباحه إلى أقصى حد من إبعاد الأفريقيين والأوروبيين من عمليات الوساطة ، والواقع أن المصارف الأوروبية سهلت لهم عملهم بأن أبدت

استعداداً كبيراً لإقراض اللبنانيين عن الأفريقيين سواء على هيئة اعتمادات مصرفية أو بضاعة أمانة أو سلع من بيوت التصدير الأوربية . وفي عام ١٩٢٠ استطاع اللبنانيون أن يخرجوا جميع الأفريقيين الوسطاء من التجارة ما عدا التجارة الصغيرة التافهة .

وبالمثل قامت الشركات التجارية الأوربية الكبيرة باستبعاد الأفريقيين من تجارة الصادرات والواردات ، وذلك لافتقار الأفريقيين من جهة إلى رأس المال الكبير والذي تستطيع الشركات الأوربية أن تحصل عليه بسهولة ، كما فضل المنتجون الأوروبيون أن يقصروا صلاتهم التجارية في التصدير والاستيراد على شركات أوربية ، كذلك ساعدت المصارف على تقديم القروض إلى هؤلاء الأوروبيين . أضف إلى ذلك أن هذه الشركات الأوربية كانت لها الأولوية في أعمال التخزين بالموانئ ، وكانت تحصل على نولون أقل من الأفريقيين ، كما كانت تستأجر بشروط ميسرة السفن من شركة غربي أفريقيا للشحن التي اشتهرت بعمليات نقل العبيد ؛ كما أن بعض مصانع أوروبا التي كانت تمون هذه الشركات بالمنسوجات والسلع الأخرى اللازمة للسوق الأفريقية كانت مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها نفس هؤلاء التجار ، ومن كل هذا وذاك أدى الكساد الذي أتى بعد عام ١٩٢٠ إلى إفلاس الشركات الأفريقية القليلة التي كانت تشتغل في عمليات الصادر والوارد ، فقد حل الكساد ولدى هذه الشركات بضائع كثيرة حصلت عليها عن طريق اعتمادات مصرفية مكشوفة ، ولم تكن لديها احتياطات تكفي تغطية الاعتمادات المصرفية في سني الكساد .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت حفنة من شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق ، وتسلط على اقتصاديات غربي أفريقيا وحتى

إذا ما وجدت بعض الشركات المتنافسة كنت تجدها تتفق فيما بينها على أثمان محددة للعمالة والمحصولات ، ولعل أسوأ مثل لهذا النوع من الكارتيل الشركات الأوروبية العاملة في ساحل الذهب والتي كانت تجمع الكاكاو في عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ : فقد وافقت تسع شركات منها على توحيد سعر شراء الكاكاو ، وكان طبعاً أقل من السعر العالمي للكاكاو ! والواقع أن الحكومات الاستعمارية التي كانت تطبق مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) Laissez Faire, Laissez Passer - كانت تغض عينيها عن مثل هذا الاستغلال وإن تكن في النهاية قد اضطرت إلى اتخاذ بعض الإجراءات مع شركات جمع الكاكاو بسبب ثورة الأفريقيين وإضرابهم عن البيع .

ويلاحظ أن الشركات الأجنبية في غرب أفريقيا لم تحاول إعادة استثمار أموالها في البلاد ، بل نادراً ما أنشأت حتى صناعات ثانوية لتجميع المحصولات قبل شحنها إلى أوروبا : مثال ذلك : كانوا يصدرون زيت النخيل إلى أوروبا ليحولوه إلى صابون ، ثم يعيدوا تصدير الصابون إلى أفريقيا ، وكانت الصناعات الفريدة التي عمل الاستعمار على تطويرها تلك الصناعات النشيطة للغاية مثل الزنك في نيجيريا والذهب في ساحل الذهب والحديد في سيراليون . هذا ولم تكن هناك عمليات تنجيمية في غرب أفريقيا الفرنسي .

والواقع أن النظام الاقتصادي الاستعبادي كان نظاماً بدائياً الغرض منه أساساً تموين أوروبا بالمواد الخام التي تحتاج إليها من أفريقيا ، أما مصالح الأفريقيين فكانت أمراً ثانوياً أو عارضاً !

أثر الاستعمار على التعليم :

لعل التعليم هو الناحية الثورية الوحيدة التي تميز بها الحكم الاستعماري ، ونعني بالتعليم محاولة المستعمر نشر التعليم الأوربي : فالتعليم بالنسبة للأفريقي مفتاح تفهمه للثقافة والتكنولوجية المتقدمة التي مكنت الرجل الأبيض من احتلال أرضه والتحكم في قارته بسهولة ، كما أن التعليم الغربي الذي يؤكد الإنجازات الفردية جاء مناقضاً للأساس الذي قامت عليه التقاليد الأفريقية التي تقوم على الشخصية الجماعية والمسئولية المشتركة ، وعلى الرغم من أن السياسة الفرنسية كانت تقوم على نوع من المشاركة فإن الاستمرار في اتباع هذه السياسة بنجاح كان يستلزم نشر التعليم ، ولكن الفرنسيين لم يهتموا بفتح المدارس ، بل كانت مدارسهم أقل عدداً من مدارس البريطانيين ، ولا شك أن الفرنسيين أدركوا هذه الحقيقة ، لأنهم كانوا يخشون أن يفلت الزمام من أيديهم ، فيحدث تضخم في طبقة الصفوة ، ومن ثم كانوا يحرصون على أن تخرج المدارس ما يكفي فقط لملء الوظائف الحكومية أو وظائف الشركات التي يسمح الأوربيون فيها للأفريقيين بشغلها ! أما الحكومة البريطانية فلم تنفق أموالاً على التعليم من ميزانيتها ، ولكنها خولت البعثات التبشيرية سلطة كبيرة في فتح المدارس : ومن ثم نجد عدد المتعلمين على المستويات المختلفة في غربي أفريقيا أكثر في القسم البريطاني منه في القسم الفرنسي ، ونلاحظ هنا أن غالبية الأطفال الذين سعوا ليتعلموا في أفريقيا الغربية الفرنسية التحقوا بالمدارس التبشيرية ما عدا شمالي نيجيريا حيث حرمت الإدارة الاستعمارية على البعثات التبشيرية فتح مدارس في الإمارات الإسلامية دون موافقة الأمراء أنفسهم .

ومهما كانت الحال وسواء تحدثنا عن القسم الفرنسى أو عن القسم
الإنجليزى فإن عدد المتعلمين فى عام ١٩٤٥ كان تافهاً : ففى عام ١٩٤٤
بلغ عدد الأطفال فى المدارس الفرنسية بغيرى أفريقيا ٧٦ ألف طفل فى
حين بلغ عدد السكان ١٥ مليون نسمة ، وكانت نسبة تافهة من هؤلاء
الأطفال فى مدارس اللبسيه ، أما فى أفريقيا الغربية البريطانية فكان الأمر
يختلف من مستعمرة إلى أخرى ففى عام ١٩٣٩ بلغ عدد الأطفال فى مدارس
المرحلة الأولى ٢٥,٠٧٦ طفلاً فى حين يزيد سكان نيجيريا الشمالية وحدها
على جميع سكان أفريقيا الفرنسية الغربية ، وفى السنة التى قبلها بلغ عدد
تلاميذ المرحلة الأولى فى ساحل الذهب أى غانا ٧٦ ألف طفل ، أى ما يساوى
جميع أطفال المرحلة الأولى فى المستعمرات الفرنسية بغيرى أفريقيا عام
١٩٤٤ علماً بأن قسماً كبيراً من هؤلاء الأطفال أمكنهم أن يتموا تعليمهم
الثانوى . ومهما يكن الأمر فإن الطلبة الذين كانوا يذهبون إلى المدارس
يمثلون نسبة صغيرة جداً من عدد السكان ، ومع ذلك فإن تأثير التعليم
كان كبيراً للغاية : فمن ناحية كان شعور الأفريقيين أن الطفل الأفريقى
إذا ما دخل المدرسة فإنه يكون طبيباً أو مهندساً ، ولكن هذا الاحتمال
أو الأمل ما كان يتحقق إلا نادراً . وكانوا يدرسون له فى المدارس الثانوية
بعض الأفكار والسياسات الاستعمارية الأوربية مثل الديمقراطية وحق
الانتخاب ، أو لكل رجل صوت . ولا تفرض الضرائب إلا بموافقة الشعب
والمساواة والإخاء والعدل والناس سواسية أمام القانون ، ولا يجوز القبض
على شخص وحجزه إلا إذا أتى جريمة ، ثم يأخذ الأفريقى يفكر : لماذا
لا يتمتع هو أيضاً بهذه المثل والمبادئ ؟
والواقع أن الحكام الاستعماريين عندما سمحوا بتعليم الأفريقى ضربوا

بأنفسهم المعول الأول في صرح استعمارهم ؛ فمن ناحية لم يتخرج كل الذين تعلموا محامين وأطباء أو حتى كتبة أو مساعدى كتبة ، فلم تتعلم الأغلبية الأفريقية إلا ما يكفي أن يجعلها مترمة بحياتها الريفية حتى راحت تهجر أراضيها إلى المدن للحصول على وظائف أو العمل في الحوانيت أو سعاة أو سواقين أو تلاميذ ميكانيكية أو خدم بالمنازل أو عمال !

والواقع أن هجرة الشباب من الريف إلى المدن نتيجة سيئة للاستعمار الأوربي ، وفي نفس الوقت راحت المراكز التجارية والإدارية الجديدة تجذب الشباب نصف المتعلمين الذين أرادوا أن يهربوا من نمطية العمل الزراعي وسلطان كبار السن وقيود المجتمعات التقليدية ، وتحولت المدن إلى بواقي لصهر الجماعات الأفريقية الأصيلة ونشر الأفكار الجديدة والآمال الجديدة ، وأصبحت المدن مركزاً أساساً لتجار السياسة في الأيام التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وكان الشاب الذي يعمل كاتباً أو عاملاً يتكسب في الشهر الواحد ما تتكسبه أسرته في الريف خلال سنة كاملة ! وقد أرهف أطماعه ومطامحه التعليم الأوربي حتى جعله قلقاً لا يستقر له وضع ، وانتهز السياسيون هذه الأوضاع النفسية للشباب بعد الحرب ، فأخذوا يلهبون عاطفته ويشيرون في داخله الامتعاض وعدم الرضاء ، وكان كل مهاجر إلى المدينة يسعى إلى التعرف على أبناء بلده ، أو أقاربه . ليعيش معهم حتى يجد عملاً يتكسب منه ، وبلغ الأمر أن راحت كل جماعة أصيلة أو أبناء كل قرية أو مركز يكونون اتحادات أو جمعيات لمساعدة بعضهم بعضاً أو لمناقشة مشاكلهم المختلفة ، وهكذا استفاد المهاجرون من إخوتهم في الدين . فكانوا يجتمعون معاً ويناقشون أحوالهم ، ولكن يلاحظ

أن المذاهب الأفريقية الوثنية لم تجد طريقها للانتشار ، لأن قساوسة هذه المذاهب أو سحرتها فضلوا البقاء في قراهم ، ومن ثم كان من السهل على المهاجر أن يعتنق دين الجماعة التي يحل عليها أو يجاورها ؛ ومن هنا اعتنق الكثيرون منهم الإسلام وبعبارة أخرى انضموا إلى مجتمع جديد ، أما في المناطق التي كانت فيها غالبية المدن من المسيحيين فاعتنقوا بطبيعة الحال المسيحية ، ومن هذا نستطيع أن نقول : إن المسيحية والإسلام انتشرا انتشاراً كبيراً في المدن نتيجة هجرة الريفيين ، على أن المسلمين احتفظوا بتقاليدهم المحافظة وبأحاسيسهم القومية ، في حين راح الذين انضموا إلى المسيحية يتشبعون بالآراء الغربية ولا سيما الفردية الذاتية ، وهكذا شعر الأفريقيون بعدم الرضا نحو النظام الاستعماري الذي كان يصمم ويلح على سيادة الرجل الأبيض على الرجل الأسود !

أثر الاستعمار على الحكم :

قبل عام ١٩٤٥ لم يكن للأفريقيين أثر يذكر في حكم بلادهم ، فكان الرجل الأبيض هو الذي يتخذ القرارات السياسية في جميع الشئون الإدارية والزراعية والاقتصادية ، وكانت خطة التنمية توضع من أعلى بمعرفة الحكام الاستعماريين دون استشارة الأفريقيين الذين تطبق عليهم ! ولقد وصف الفرنسيون في يوم من الأيام سياستهم في أفريقيا بأنها مشاركة ، ولعلمهم كانوا يقصدون بالمشاركة تلك التي بين الحصان وراكبه ؟ فالحصان لا يقرر أين يذهب ؟ أو متى يذهب ؟ بل الراكب وهو الإداري أو المستعمر في أفريقيا البريطانية أو الفرنسية ، وكان النظام السائد يستبعد الأفريقيين من تولى أى مركز ذي مسئولية أو شبه مسئولية إدارية إلى أن نشبت الحرب

العالمية الثانية عندما سمح الرجل الأبيض للأفريقي أن يعمل في الطب دون أن يتمتع بنفس ميزات قرينه البريطاني أو الفرنسي مهما حصل من شهادات ، ومهما امتدت به التجربة ، أما في أفريقيا الغربية الفرنسية فكان مسموحاً للأفريقي أن يعمل في الشؤون الإدارية على قدم المساواة مع الفرنسي ، ولكن عدد الأفريقيين الذين تمتعوا بهذه المساواة كان تافهاً جداً .

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية لم يتمتع الأفريقيون بحرية التعبير إلا اسماً فقط ، فكان الرجل الأفريقي الذي يتجرأ وينتقد أعمال الحكومة عرضة للسجن دون محاكمة لمدة أربعة عشر يوماً ، ولم يكن هناك ما يمنع رجل الإدارة الفرنسي من إعادة وضع نفس الشخص في السجن لمدة أخرى إذا ما انتهت المدة الأولى ، ولم تكن هناك أيضاً حرية للصحافة . ولما وجد الأفريقي أنه قد حرم حقه الطبيعي في التعبير عن آماله وآلامه التجأ إلى العنف ، بل صار عدواً كبيراً لسياسة فرنسا الخاصة بتجنيد الأفارقة للقتال في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى . وقام العمال بإعلان الإضراب مع أنه لم يكن قانونياً ولعل القطر الوحيد الذي شذ عن الأقطار التي حكمتها فرنسا هو السنغال حيث سمح لشعبها بنوع محدود من التعبير السياسي ، فكان من حق الأفريقيين في المديرية الأربع وهي داکار وسانت لويس وروفسك وجورية Dakar, Saint Louis, Rufisque, Gorée حق المواطنين الفرنسيين ، وكانوا يختارون نواباً لهم في المجلس الوطني الفرنسي ، كذلك كانوا ينتخبون قنصلهم العام وأعضاء مجلس البلدية ، وكانت الصحافة في السنغال حرة بعض الشيء ، وكان النائبان الأفريقيان في الفترة بين الحريين العالميتين هما Blaise Daigre, Galandou Diouf

يؤيدان سياسة فرنسا ، بل تولى الأول منصب وزير المستعمرات الفرنسية في عام ١٩٣٠ ، وتولى في جنيف الدفاع عن سياسة فرنسا في المستعمرات ولا سيما أسلوب السخرة .

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية حيث كان الأفريقيون ينتخبون عدداً من أعضاء المجالس التشريعية وحيث كان الحاكم العام يعين بقية الأعضاء كانت هذه المجالس عبارة عن صمام أمن حيث كان النواب الأفريقيون ينفثون عن مشاعرهم ، ونلاحظ على هذه المجالس أن النواب المنتخبين كانوا من أبناء الطبقات الراقية التي على الساحل أو في الداخل ، وكان الغرض من تعيين بقية الأعضاء أن تأمن الحكومة على تنفيذ سياستها دون معارضة من ممثلي الشعب وحتى إذا ما اجتمع نواب الشعب والنواب الأفريقيون المعينون بمعرفة الحكومة لا يستطيعون أن يكونوا أغلبية نظراً لأن غالبية المجلس كانت من الموظفين الذين يؤيدون الحاكم العام ، والذين كانوا يهتمون بترقياتهم على يد الحاكم !

وكان حق الإضراب محرماً على العمال وغير العمال سواء في المستعمرات البريطانية أو الفرنسية ، ومع ذلك كان أهم شكل من أشكال الاحتجاج الإضراب كإضراب عمال السكك الحديدية في سيراليون عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٦ وإضراب عمال الكاكاو في ساحل الذهب عام ١٩٣٧ ، عام ١٩٣٨ ومظاهرات السيدات في أبا بنيجيريا عام ١٩٢٩ ، وعن طريق الإضرابات نجح الأفريقيون في رفع مظالمهم إلى الجهات الإدارية مع إجبارها على حل الإشكالات .

وكان من نتيجة إضراب زارعي الكاكاو أن ألفت الإدارة لجنة تقصي الحقائق التي أدانت الشركات الأوربية ، والتي أوصت بتأليف لجنة

حكومية لشراء الكاكاو وصرف الأرباح لمنفعة المنتجين ، كذلك أوصت اللجنة التي ألقت نتيجة إضراب السيدات في أبا بإلغاء نظام التراخيص في شرق نيجيريا .

وكانت الحالة السياسية في سنوات ما بين الحربين متوترة ، ولذلك اضطرت الدولتان الاستعماريتان في غرب أفريقيا إلى منح الأفريقيين حريات أكبر والسماح لهم بالاشتراك في الحكم . ومن ناحية فرنسا نجدها تدخل نظام المجالس العامة مثل مجلس السنغال العام وغيره من المجالس التي أنشأتها في مستعمراتها بغربي أفريقيا والتي كانت ترسل ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، ومن ناحية بريطانيا نجدها توسع من سلطان المجالس التشريعية بحيث يشمل كل الأراضي في المستعمرة وليس مجرد الشريط الساحلي للشاطئ ، كما زادت الدولتان الاستعماريتان في عدد النواب المنتخبين وجعلتا عدد نواب الشعب أكبر من عدد نواب الحكومة . وبما لاشك فيه أن الذين استفادوا من هذه الإصلاحات الدستورية هم المثقفون الذين نالوا تأييد الطبقة المتعلمة في المدن والأرياف ، وتميزت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعديل الأشكال الدستورية القديمة : فبدلاً من أن يستمر الأوروبيون أوصياء على الأفريقيين وفي يدهم وحدهم تقرير مصيرهم تحول الوضع إلى نوع من المشاركة ارتفع فيه صوت الأفريقي بدرجة متزايدة محدداً لمصيره ومستقبله .

تقويم الاستعمار :

يعتبر كثيرون من الأفريقيين مرحلة الاستعمار أهم مرحلة في تاريخ أفريقيا ، ولكني أعتقد أن الأجيال المقبلة عندما تدرس هذه المرحلة في

إمعان وعمق أكثر مما تفعله الأجيال الحالية ستجد التعديلات الدستورية التي وقعت خلال المرحلة الاستعمارية أقل أهمية مما يعتقد بعضنا الآن ، وسوف يرون أن مرحلة الاستعمار التي قطعت استمرار التاريخ الأفريقي البحث أقل أهمية في عملية التطور التاريخي لأفريقيا نفسها .

وقد ترى الأجيال المقبلة أن أهم نتيجة للاستعمار إنما هي دمج الأقطار الأفريقية والجماعات الأفريقية الأصيلة في وحدات سياسية جديدة تعتبر أساس دول أفريقيا المستقلة الحديثة . وقد ترضى الأجيال الأفريقية بهذا الوضع على ما فيه من مفارقات واختلافات عنصرية ولغوية ومذهبية لا شيء إلا لتجنب الاضطرابات والحروب ، وسوف تستمر عجلة التاريخ في أفريقيا تدور كما دارت في شرق نيجيريا عندما حاولت قبائل الإيو الانسلاخ عن نيجيريا مع تكوين دولة مستقلة تقوم على شخصيتهم المستقلة كشعب مستقل وليس كجزء من نيجيريا ، ويبدو أن كل دولة أفريقية سوف تواجه نفس المشكلة - مشكلة القوميات المتنازعة والتي أوجدها الاستعمار ، والتي أطلقوا عليها القومية ، والواقع أن الدول الاستعمارية هي المسؤولة أولا وأخيرا عن خلق الدول الأفريقية الجديدة بحدودها السياسية الحالية دون أن تحاول أن تؤكد في نفوس سكان هذه المستعمرات شعورهم بالشخصية المشتركة أو ولاءهم لوحدة سياسية جديدة ، وقد يقول قائل : إن الدول الاستعمارية قد وفرت لهذه الدول الجديدة لغة مشتركة - الفرنسية أو الإنجليزية ، والواقع أننا نجد هاتين اللغتين غير موجودتين إلا في بعض أحياء راقية من المدن الكبيرة في حين تسود اللغات الأفريقية الأصيلة الأحياء الوطنية والريف ، ولا يمكن إحلال لغة بديلة محلها .

ولعل أكبر أثر سيئ تركه الحكم الاستعماري إنما هو إدخال الشك

فى نفوس الأفريقين عن طريق التأكيد بشكل قوى على تفوق الرجل الأبيض وتفوق أوربا على أفريقيا ، وحتى الآن نجد الكثيرين من الشعوب المستقلة تفضل التعامل مع المستعمر السابق وتحترمه وتجله بشكل يفوق إجلالها واحترامها لزعمائها وزعماء الشعوب الأخرى ! بل هى تفضل وتحتيز لمنتجات المستعمر السابق حتى لو كانت أردأ من منتجات الدول الأوروبية الأخرى ! أضف إلى ذلك أن هناك عدداً من الأفريقين ضعاف النفوس الذين راحوا يفضلون ديانة المستعمر وثقافته دون نقاش باعتبارها الديانة أو الثقافة المثلى أو كما قال الرئيس سيكوتورى : « لقد ترك المستعمر وراءه عقلية استعمارية متعفنة وفكراً استعمارياً مريضاً حتى إننا نجد أن بعض رجال اليوريا حتى هذه اللحظة يقولون ؛ إن العالم الحقيقى هو عالم الرجل الأبيض !

ولعل أهم عمل تشريع فيه الشعوب الأفريقية وفى الحال أن تتخلص من هذه العقلية الاستعمارية حتى تستطيع أن تؤكد ذاتها وتعتقد فى قرارة نفسها أنها لا تقل عن هؤلاء الذين ساموهم العذاب عشرات السنين !

المراجع

١ - يرجع في ذلك إلى مؤلفات :

- Basil Davidson: "East and Central Africa to the late 19th Century"
London.
Longsman Green 1967.
- John Fage: "History in the African World: a survey of Social
Research. Ed. R.A. Lystad, New York, Praeger 1965.
- Muhsin Mahdi: "Ibn Khaldoun's Philosophy of History" *London,*
Allen Unwin 1957.
- Dancil F. Mc Call: "Africa in Time Prospective" (*Boston*
University Press 1964).
- Nassif Nassar: "La Pensée réaliste d'Ibn Khaldun" (*Paris: Press*
Universitaires de France (1967).
- Merrick Posnansky Ed: *Prelude to East African History,* (*London*
Oxford University Press 1966).
- Terrence Ranger Ed: *Emerging Themes in African History.*
(Nairobi: East African Publishing House) 1968.
- Robert I. Rothberg: *A Political History of Tropical Africa.* (*New*
York Harcourt: Brace and World) 1965.
- John Sutton: *Olduvai Discoveries and Publications, Tanzania*
Notes of Records L.X.V. 1966.
- Leonard Thompson: "African History in the United States,
African Studies Bulletin April 1967.

السياسة والحكم في أفريقيا	د . عبد الملك عودة
صفحات من تاريخ الاستعمار	د . سليمان حزين
إستراتيجية الاستعمار والتحرير	د . جمال حمدان

- د . زاهر رياض استعمار أفريقيا
- د . محمد صني الدين أفريقيا بين الدول الأوربية
- د . راشد البراوي الرق الحديث في أفريقيا البرتغالية
- د . جلال يحيى تاريخ المغرب الكبير
- د . عبد الرحمن زكى تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية
- د . يحيى جلال التنافس الدولي في شرق أفريقيا
- د . محمد عبد المنعم يونس أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر
- د . شوقي الجمل تاريخ أفريقيا
- ٢ - في جامعة Havard ألقى البرفسير Leo Hansberry محاضرة
عن تاريخ أفريقيا قبل عام ١٩٥٧ وأتبعها بالإشارة إلى اهتمامه الدائم بأفريقيا
كموطن أصلى للزنج الأفريقيين .
- ٣ - Old Traditions : دراسة في تاريخ الأديان قام بالترجمة
إلى الإنجليزية H.M.wright. Chicago Aldin 1965 (
- ٤ - من الأمثلة الحديثة على صعوبة إقامة الغزاة الرحل حكومة
صالحة ما ذكره لورنس بشأن سقوط دمشق في عام ١٩١٨ والموقف في ذلك
الوقت كان مؤيداً لكلامه .
- ٥ - « الإمبراطوريات وتكوين الدولة » مقال .
- ٦ - مقال The Ashanti Kings in the 18th. Century
في صحيفة Journal Of African History ، العدد الخامس عشر
الصادر عام ١٩٦٠ .
- ٧ - كتاب جان فانسينا Jan Vansina ممالك الشفانا Kingdoms
of the Savanna صدر عن مكتبة جامعة Wisconsin عام ١٩٦٨

٨ - Ivor Wilkes في كتابه (Ashanti Government)
في ممالك غربي أفريقيا بالقرن التاسع عشر صادر في لندن عن مكتبة
أكسفورد عام ١٩٦٧ .

٩ - انظر رسالة جراهام للدكتوراه ، بعنوان Changing Patterns of Wage Labor In Tanzania وهي دراسة تاريخية في العلاقة بين
العمال الأفارقة ورأس المال الأوربي بمنطقة Njombe من عام ١٩٣١ إلى
عام ١٩٦١ . وقد نشرت الرسالة في عام ١٩٦٨ .

١٩٧٩/٣٩٣٤	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٢٤٧-٧٩٣-٩	الترقيم الدولي

٧٨/٣٤ ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

أفريقيا قارة وقفت في وجه الاستعمار بكل ألوانه ولفتت أنظار المؤرخين إلى كتابة تاريخها . حتى أصبحت الدراسات الإفريقية في الوقت الراهن تأخذ نصيبها من القوة والنشاط والانتشار . . وهذا كتاب يسهم في هذه الدراسات . . فيتناول السمات الرئيسية في التاريخ الإفريقي . . وتكوين الدول الحديثة . ومشكلة العنصرية ومقاومة الإفريقيين لها . . وتأثير الاستعمار في مسار تاريخ هذه القارة .